جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الاسلامية
قسم اللغة العربية

التعليل النحويّ في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)

رسالَة مقدمة

إلى مجلِس كُلية العلوم الإسلاميّة في جامِعة كَربلاء وهِي من مُتطلّبات نَيل شهادة الماجستير في لُغة القُرآن وآدابِها

كتبت من قبل:

سجى محمّد علي نجم

بِإشراف

أ . د مؤيد جاسم الخفاجي

محرم ١٤٤٤هـ آب ٢٠٢٢م

الآية: .....

﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[الطلاق: ٣]

ترشيح الرسالة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول ومباحث الرسالة الموسومة بـ (التعليل النحوي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)) لطالبة الماجستير(سجى محمد علي نجم عبد الله) فأني أُرشحها للطبع .

التوقيع:

المشرف : ا.د. مؤيد جاسم محمد

مكان العمل: كلية العلوم الاسلامية/قسم اللغة العربية

التاريخ: ١/٨/٢٠٢٢

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (التعليل النحوي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)) التي قدمتها الطالبة (سجى محمد علي نجم عبد الله) قد تم إعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في لغة القرآن وآدابها .

التوقيع:

المرتبة العلمية : أ. د.

الإسم: مؤيد جاسم محمد

مكان العمل: جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية

التاريخ: ٤/ ٨/ ٢٠٢٢

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم: أ.م.د. صفاء حسين لطيف

التاريخ: ٥/ ٨/ ٢٠٢٢

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (**التعليل النحوي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات الأنباري(ت577هـ)**) وناقشنا الطالبة (**سجى محمد علي نجم عبد الله**) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقدير (جيدجدًا عالٍ) لنيل شهادة الماجستيرفي لغة القرآن وآدابها.

التوقيع:

الاسم : أ.د. ليث قابل عبيد

المنصب في اللجنة: رئيساً

التاريخ: ٧/٨/٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. قاسم رحيم حسن

المنصب في اللجنة: عضواً

التاريخ:

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. مشكور حنون

المنصب في اللجنة: عضواً

التاريخ: ٧/ ٨/ ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.د.مؤيد جاسم محمد

المنصب في اللجنة: عضواً ومشرفاً

التاريخ: ٧/٨/٢٠٢٢

صدقت في عمادة كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

التوقيع:

الاسم: **أ.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي**

العميد وكالة

التاريخ: 2022/8/10

الإهداء

إلى:

سيدي ومولاي صاحب العصرِ والزمان

عجل الله تعالى فرجه الشريف

وإلى ...

أبي الذي جاهد كي أتعلم

وأُمْي التي تتلهفُ لنجاحي

أهدي هذا الجهد

شكر وعرفان

الحمد لله في اليُسر والعُسر، والحمد لله على نعمهِ التي لا يُحصيها غيرُه، وله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، وأناء الليل وأطراف النهار، وفي كلّ حين، والحمد لله دائمًا وأبدًا.

لا يسعني بعد إنجاز هذه الرسالة إلّا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمَن تعهدني بوافر نصائحه وتوجيهاته الأستاذ المساعد الدكتور (مشكور حنون الطالقاني).

كما لا أنسى فضلَ أساتيذِ قسم اللغة العربية/ كلية العلوم الإسلامية/ في جامعة كربلاء؛ لما بذلوه من جهدٍ وعطاء في سبيل وصولنا إلى طريق المعرفة، وأخص بالذكر عمادة الكلية المتمثلة بالأستاذ الدكتور (ضرغام الموسوي) ومعاونَيْه وأخص منهما الأستاذ الدكتور (مسلم مالك الأسدي)، والشكر موصول إلى رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ المساعد الدكتور (صفاء لطيف المسعودي).

والشكر موصول للأستاذ الدكتور(محمد ياسين الشكري) الذي أعانني على توفير المصادر، فجزاه الله عني كلّ خير وأدام توفيقه.

كما أُقدم امتناني لعائلتي (أبي و أمي) وأخوتي وأخواتي، وكذلك إلى زملائي، ومن وقف معي وشجعني وساندني في إتمام هذا العمل، فلهم مني خالص الدعاء والإمتنان.

الخلاصة

لا يخفى على الباحث اعتناء النحويين _ قديمًا وحديثًا_ بمصطلح العلّة والتعليل، فكان لهم السبقُ في وضع هذا المفهوم وترسيخ قواعده في الدرس اللغوي، فقد كانت العلّة في المراحل الأولى قائمة على الظواهر وتبرير الأحكام ثم تطورت بعد ذلك حتى انتقلت من الجانب التنظيري إلى الجانب التطبيقي واستقرت بعد ذلك في القرن السابع الهجري.

يُعَد الأنباري من أبرز الذين عنوا بالتعليل، إذ أكثر من ذكر العلل النحويّة في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) إضافة إلى تفسيره لبعض النصوص القرآنية؛ لذلك يحتاج الوقوف عندها فجاءت الرسالة موسومة بـ (التعليل النحوي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ت٥٧٧هـ)، وقد تضمنت مقدمة، ثم تمهيدًا لحياة الأنباري ومفهوم التعليل النحوي، أما موضوع البحث فقُسم على ثلاثة فصول شمل الفصل الأول ثلاثة مباحث فكان الأول منها بعنوان: (علّة رفع المبتدأ والخبر)، والثاني: (علّة رفع خبر(إنَّ) وأخواتها)، والثالث بعنوان: (علّة رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله).

أما الفصل الثاني فهو على مبحثين الأول: (علّة نصب المصدر في موضع الحال)، والثاني: (علّة النصب بالفعل المُقدّر وموضوعات أُخَر).

وتضمن الفصل الثالث ثلاثة مباحث، تضمن الأول: (علّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) والثاني (علّة جر التوابع) أما الثالث (علّة امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار)، ثم تَلتهُ خاتمةٌ مشتمِلةٌ على أبرز النتائج متلوَّةً بثبتٍ للمصادر والمراجع.

المحتويات

الموضوع الصفحة

الآية ..... أ

الإهداء ..... ب

شُكر وعرفان ..... ج

الخلاصة ..... د

المُقَدِّمَة ..... ١ . ٦

التمهيد: الأنباري والعلّة النحويّة في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن .. ٧ . ٣٧

الفصل الأول : العلل النحوية في المرفوعات ..... ٣٨ . ٨٠

المبحث الأول: علّة رفع المبتدأ والخبر..... ٤١ . ٥٤

المبحث الثاني: علّة عمل (إنَّ) وأخواتها في الرفع ..... ٥٥ . ٦٦

المبحث الثالث: علّة رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ..... ٦٧ . ٨٠

الفصل الثاني : العلل النحوية في المنصوبات..... ٨١ . ١١٦

المبحث الأول: علّة نصب المصدر في موضع الحال..... ٨٥ . ٩٠

المبحث الثاني: علّة النصب بالفعل المُقدّر وموضوعات أُخرى ..... ٩١ . ١١٦

الفصل الثالث: العلل النحوية في المجرورات .....١١٧ . ١٥٨

المبحث الأول: علّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .....١٢١ . ١٣١

المبحث الثاني: علّة جر التوابع.....١٣٢ . ١٤٧

المبحث الثالث: علّة امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار١٤٨ . ١٥٨

المحتويات: .....

الخاتِمة.....١٥٩ . ١٦٣

روافد البحث.....١٦٤ . ١٨٦

الملخص الإنكليزي .....a

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة:

الحمدُ للهِ الذي خلق الإنسان، وعلَّمه البيان، وأَنزل القرآن تبصرةً للعقول والأَذهان، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ عبدهِ ورسوله، المبعوث رحمةً للأنام، وعلى آله المطهَّرين خيرِ من صلَّى بعده وصام ... وبعد.

إنَّ علمَ النحو واحدٌ من أهم العلوم اللغوية التي ظهرت ونضجت في القرنين الأول والثاني، فهو ركنٌ أساسٌ من أركان النهضةِ العلميةِ الكبرى التي جاءت في ظلِّ القرآن الكريم وصونهِ من اللحن بحفظ منظومته اللغويّة التي أُقيمت لضبط الدرس اللغوي، وهو المدخل والمنهج إلى دراسة العلوم الدينية التي جاءت لخدمة القرآن الكريم، فكان لا بدَّ للعرب من حفظ لغة القرآن الكريم وصونها وتعلمها ومعرفة أحكامها وعللها، فوضع علماء العربية القواعد النحوية وأحكامها، ثم بَدَؤُوا بتعليل هذه الأحكام، ومنها: لِمَ جاء الفاعل مرفوعًا؟ ولِمَ نُصِبَ المفعولُ؟ ولِمَ بُنيَت الحروف؟ وغيرها حتى وصلوا إلى معرفة أسبابها؛ فكان النحو في حقيقته يُنظِّمُ أحكامًا، وهذه الأحكام لا بُدّ لها من تسويغ وتفسير لعللها، بوصف العلة واحدة من أركان القياس النحوي.

وتظهر أهمية دراسة كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) من جوانب متعددة، منها: معرفة ما في هذا الكتاب من علل غزيرة بالعلم والمعرفة والتوجيه، والاطلاع

على الآراء الجدلية التي تشير إلى عقلية ابن الأنباري الواسعة الشغوفة بإظهارها، وبيان منهجه في التعليل لها.

لقد كان لموضوع التعليل أهميةٌ عليا عند علماء العربية القدماء، فهم الذين أصّلوا لهذا المصطلح بدءًا من عبد الله الحضرمي(ت١١٧هـ) وصولًا إلى عهد أبي البركات الأنباري الذي شهد النحو عنده قمة النضج والإزدهار في مختلف موضوعاته ولاسيّما العلّة النحويّة؛ فقد وقف الأنباري على سمات العلل عند سابقيه بالتحليل والتوضيح.

ومن يتأمل كتاب البيان في غريب إعراب القرآن ويدرسه يجد اهتمامًا كبيرًا لأبي البركات بالتعليل، فكان واحدًا من النحويين الذين نحوا هذا المنحى وأجادوا فيه، فجهوده فيه امتداد لجهود أسلافه من النحويين إلّا أنّه تأثر بالفلسفة التي كانت سائدة في عصره.

وتبدو أهمية كتاب (البيان في غريب أعراب القرآن) من جوانب عديدة، منها كثرة التعليل والتحليل للمسائل اللغويّة التي سار فيها أبو البركات على خطى سيبويه(ت١٨٠هـ)، فكان موافقاً لكثيرٍ من آرائه، إلّا أنّه كان أكثر جدلًا في مناقشته للعلل؛ ويعود سبب ذلك إلى امتزاج علم النحو لديه بالعلوم الدينية والفقهية، واستقرائه للعل النحويّة، والإشارة إليها في كتابه، مع الوقوف على كلّ نوع منها، وشرحه والتعليق عليه مع ذكر آراء مَنْ سبقه من العلماء، مثل: سيبويه، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، وابن جني(ت٣٩٢هـ) وغيرهم مراعيًا التسلسل الزمني في ذلك.

وقد كانَ السبب الرئيس في اختياري هذا الموضوع رغبتي في دراسة التعليل، والتعمق في دراسة مسائلهِ، فعرض عليَّ الدكتور مؤيد (كتاب البيان في غريب إعراب القرآن) موضوعًا للدراسةِ كما ذكرتُ سابقًا، فكان عنوان رسالتي (التعليل النحوي في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)).

واقتضت طبيعة العمل أن تقسم الرسالة على:

مقدمة، وتمهيد بأربعةِ أقسامٍ عُنيَّ القسم الأول منه بالتعريف بالأنباري وكتابه (البيان في غريب أعراب القرآن)، وعُنيَ القسم الثاني منه بتعريف العلّة النحويّة والتعليل النحوي، أما القسم الثالث منها فعُنيَّ ببيان أنواع العلل النحوية عند الأنباري ومنهجه فيها.

ثم تلت التمهيد ثلاثة فصول مقسّمة على مباحث:

جاء **الفصل الأوّل** منها بعنوان: العلل النحويّة في المرفوعات، وكان على ثلاثة مباحث.

_ المبحث الأول: علّة رفع المبتدأ والخبر.

_ المبحث الثاني: علّة عمل (أنَّ) وأخواتها في الرفع.

_ المبحث الثالث: علّة رفع الفاعل والمفعول الذي لم يسمَّ فاعله.

ثم جاء **الفصل الثاني** منضويًا تحت عنوان: (العلل النحوية في المنصوبات) وكان على مبحثين.

_ المبحث الأول بيّنَ علّة نصب المصدر في موضع الحال.

_ المبحث الثاني بيَّنَ علّة النصب بالفعل المقدر، وموضوعات نحوية أُخر. واعتنى الفصل الثالث بالعلل النحوية في المجرورات، وكان على ثلاثة مباحث تتقدمها توطئة.

اهتم المبحث الأول منها ببيان علّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وعني المبحث الثاني ببيان علّة جر التوابع، أمّا المبحث الثالث فاهتم ببيان علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار.

وقد جعلتُ لكلِّ فصلٍ من هذه الفصول تمهيدًا بدراسةٍ نظريّةٍ للموضوع الذي هو موضع البحثِ والدراسةِ، ثم جاءت الخاتمة لتكون محلّاً للإفصاح عن أهم النتائج المتحصلة من البحث.

وفي هذه الدراسةِ اعتمدتُ المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يشكلُ أساسًا للدراسةِ اللغويّةِ، ومِن متطلباتِه: الوصف والتحليل والاستقراء. أمّا المادة العلميّة فقدْ اعتمدتُ فيها على قديم المصادر وحديثها بنسبةٍ ضمنت حقّ المصادر الأصيلة بالحضور التوثيقي وحق المراجع الحديثة والمعاصرة بذلك أيضًا حتى لا أكون لجهد القدامى _ رحمهم الله _ جاحدةً ولا لفضلهم ناكرةً، فمن المصادر القديمة (الكتاب لسيبويه)، و(المقتضب) للمبرد و(الخصائص) لابن جني و(شرح المفصل) لابن يعيش(ت٦٤٣هـ) وغيرها من المصادر العديدة، ومن المصادر الحديثة (العلة

النحوية نشأتها وتطورها) للدكتور مازن المبارك، و(أصول النحو دراسة في فكر الأنباري) للدكتور محمّد سالم صالح، و(التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية)(اطروحة دكتوراه) للباحث صالح بن مطلق بن سعد القريشي، و(التعليل النحوي بين ابن الوراق والأنباري)(رسالة ماجستير) للباحث عثمان خضر عثمان، و(التعليل النحوي في التُّحفة السَّنِيّة على الرسالة المَقْدسيَّة)(رسالة ماجستير) للباحث محمد الدَّباغ.

وأخيرًا وليس آخرًا فإنني لا أقول بالكمال لهذه الرسالة، ولا أدعي فيها الصواب المطلق، فهي جهد بشرٍ، لا يخلو من زللٍ، ولا ينجو من خطأ، فإنْ أصبت فبتوفيق الله سبحانه وتعالى، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي، وأسأل الله أنْ ينفعني بما علمني.

وفي الختام لا يسعني إلّا أن أكون في مقام الشُكر والثناء للباري ـ جلَّ سبحانه ـ أولًا، ثم لمشرفي الأستاذ الدكتور (مؤيد جاسم محمّد)؛ لتفضُّله بالإشراف على رسالتي، إذ ساندني طَوالَ مدة الكتابة، مفيضًا عليَّ من علمه ومعرفته ما نفعني حتى جئت ببضاعتي راجيةً قبولها بفضل كرمكم وتوجيهكم، دعائي له بدوام التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

التَّمْهيد

الأنباري والعلّة النحويّة في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن

- التعريف بالأنباري وكتابه (البيان).
- مفهوم العلّة النحويّة.
- أنواع العلل عند الأنباري.
- منهجه في التعليل.

اولًا: التعريف بالأنباري وكتابه (البيان)

اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، المكنى بأبي البركات الملقب بالكمال النحوي أو كمال الدين [١]، والأنباري نسبة إلى مدينة الأنبار بفتحِ أوله وسكون النون بعده التي تقع في غرب مدينة بغداد [٢].

ولد أبو البركات في ربيع الأول سنة (٥١٣هـ)، وعاش في عصر كانت الثقافة في ذروتها، حاملًا معه العلوم اللغويّة والمعرفة بالأحكام النحويّة التي أخذها عن سابقيه من العلماء الأوائل، وهاجر إلى بغداد لطلب العلم، ودرس في مدرستها المعروفة بـ (النظامية)، ومن العلماء الذين تتبعهم، وكانوا أئمة في فنون العلم ثلاثة هم: ابن الرزاز(ت ٥٣٩هـ) الذي تفقّه عليه، وابن الشجري(ت٥٤٣هـ) الذي أخذ عنه النحو، والجواليقي (ت٥٧٩هـ) أخذ عنه اللغة والأدب[٣]، ثم بدأ بعد ذلك بالتعليم وتأليف الكتب فألّف كتبًا كثيرةً منها[٤]:

---

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ٢/ ١٦٩، وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي: ١/ ٥١٩.

(٢) الأنبار: بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ وسُميت الأنبار لأنَّ كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان: ٣/ ١٤٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٣٩، والاغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري: ٥ ـ ٧.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، والإغراب في جدل الإعراب: ١٣، والأعلام، خير الدين الزركلي: ٣/ ٣٢٧.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، وهو واحد من الكتب التي ألّفها، وشرح فيه المسائل النحوية، ووضع آراء العلماء فيه، وهو كتاب نافع ومبيّن لكثير من الأحكام النحويّة ومسائل الخلاف.

ـ الإغراب في جدل الإعراب، وضّح فيه أهم العلل النحويّة، وتحدث فيه عن نظرية العامل، وقد أجاد في شرحه له.

ـ كتاب الجمل في علم الجدل.

ـ أسرار العربية، وهو من أبرز الكتب التي تكلم فيها عن موضوع العلل، فقد تعلل فيه مسائل نحويّة كثيرة في الرفع والنصب والجر والفضّلات والنواسخ، وأوضح فساد بعضها بالتعليل والأسباب.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء.

ـ حواشي الإيضاح.

ـ كتاب (لو).

ـ كتاب (ما).

ـ كتاب لُمِعُ الأدلة.

ـ التغريد في كلمة التوحيد وغيرها.

مذهبه وثقافته:

ذكرنا آنفًا أن أبا البركات قد تعلّم في المدرسة النظامية، وكان مؤسسها شافعي المذهب، فلا بد لكل طالب علم دخل مدرسة (نظام الملك) التي أنشاها الملك الحسن بن علي بن اسحق الطوسي(ت٤٠٨هـ)، وزير ملكشاه السلجوقي(ت٤٨٥هـ) أن يعتنق الشافعية، وكان الأنباري من أصحابه ومعاصريه والآخذين عنه(١).

أما عن ثقافته فإنّه ذو ثقافة علمية واسعة، ولا سيّما في النحو، فقد إنماز بغزارة علمه ومعرفته وحبّه للتعليم، فلم يبخل على تلاميذه بهذا العلم، فكان يحضر مجلس شيخه الجواليقي يشرح ويعلل ويناقش المسائل النحوية والصرفية وغيرها، فزادت مناقشاته هذه علو منزلته لدى العلماء؛ إذ أعجبوا بشخصيته لما له من إصرار وقوة العزيمة في القراءة والأطلاع؛ ولذلك عُدَّ علمًا من أعلام اللغة. واستمد ثقافته من علماء عصره في بغداد(٢)، فقد كانت ثقافته الأولى دينية، ثم اختتمها بالنحو، والسبب في ذلك يعود إلى:

١. طبيعة البيئة التي نشأ فيها يطغى عليها الطابع الديني.

٢. علاقة علوم القرآن بعلم النحو.

٣. شيوخه ممّن اختلف عليهم.

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري: ٥.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د.فاضل السامرائي: ٢٦. ٢٧.

وهذا لم يمنعه من دراسة الفقه وأصوله، فنجده قد جمع بين الفقه وعلوم العربية فقال أحدهم: ((والفرق بينه وبين أبي بكر ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور...، أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة العربية بخلاف هذا، فإنه الإمام البارع السيد المبرّز في فنون شتى))[١]. وكذلك نراه في كتبه يجمع بين النزعة الدينية في أسلوبه وعرضه المسائل النحوية، فثقافته الدينية أثرت تأثيرًا كبيرًا من جهة، فضلًا على مجالسته لعلماء عصره وأخذه عنهم من جهة أخرى؛ لذا نجده قد برع في النحو والعلوم اللغوية الأُخر.

شيوخه وتلاميذه:

استقى الأنباري علمه من شيوخ كان لهم حضور مهم في عصره آنذاك ومنهم[٢]:

ـ أبوه: محمد بن عبيد الله بن مصعب(ت٤٢٥هـ).

ـ عبد الوهاب الأنماطي(ت٥٣٨هـ).

ـ أبو منصور بن الرزاز(ت٥٣٩هـ).

ـ أبو منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون(ت٥٣٩هـ).

---

(١) روضات الجنات، الخوانساري: ٥/ ٢٩.

(٢) ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي: ٢/ ٢٩٣، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي: ٢١/ ١١٤، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي: ٧/ ١٥٥، البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، مقدمة المحقق: ٧.

ـ خليفة بن محفوظ المؤدب. وهناك كثيرون غيرهم أخذ الأنباري عنهم فمنهم مختص بعلم القرآن والقراءات، وبعضهم بعلم النحو، على حين نرى آخرين كانوا من كبار أهل اللغة وفنون الأدب.

تلامذته:

كان الأنباري يمتلك علمًا غزيرًا وافرًا في علوم الفقه واللغة، وهذا الأمر أدّى إلى توافد الكثير من طلبة العلم عليه حتى بعد انقطاعه في داره للعبادة، فقد اشتغل عليه خلق كثير حتى صاروا علماء، فقد صنّف كتبًا كثيرة نافعة ولم يقرأ عليه أحدٌ إلّا وتميّز[١]، ومن هؤلاء:

ـ أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب، المعروف بابن العبرتي(ت٥٨٩هـ)، منسوب إلى عبرتا، ناحية بالنهروان، قرأ النحو على الشيخ كمال الدين أبي بركات الأنباري[٢].

ـ المبارك بن المبارك بن سعيد، الوجيه ابن الدهان أبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر النحوي الضرير(ت٦١٢هـ)[٣].

ـ محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي أبو شجاع البغدادي، يُعرَف بابن المقرون، إمام مُقرئ عالم بالقراءات والعربية[١].

---

(١) ينظر: مرآة الجنان، ابن سلمان اليافعي: ٣/ ٣٠٩.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٢٧٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٤.

أقوال العلماء فيه:

ـ قال عنه الموفق عبد اللطيف (ت٦٢٩هـ): ((الكمال شيخنا، لم أرَ في العُبَّاد المنقطعين أقوى منه في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه، جدٌّ محضٌ، لا يعتريه تصنع، ولا يعرف الشرور))[٢]، وهو من تلامذة أبي البركات.

ـ أما ابن خلكان(ت٦٨١هـ) فقال: ((إنّ ابن الأنباري كان من أئمة النحو، وتبحر في علم الأدب، درس عنده الكثير وصاروا علماء))[٣].

ـ وقال عنه محمد شاكر الكتبي(ت٧٦٤هـ): ((إنّه كان إمامًا صدوقًا غزير العلم، ورعًا زاهدًا تقيًا عفيفًا لا يقبل من أحد شيئًا، وكان خشن العيش خشن المأكل لم يتلبس من الدنيا بشيء))[٤].

ـ وقال الزِّركلي في الأعلام: ((من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، كان زاهدًا عفيفًا، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحدٍ شيئًا))[٥].

القيمة العلمية للكتاب:

---

(١) غاية النهاية، ابن الجزري: ٢/ ٢٢٧.
(٢) صلاح الأمة في علو الهمة، العفاني: ١/ ٤٤٥.
(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩.
(٤) فوات الوفيات: ٢/ ٢٩٣.
(٥) الأعلام: ٣/ ٣٢٧.

يُعَدُّ كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) واحدًا من مصادر تراثنا اللغوي الذي له مكانة عالية من بين المصادر التي عالجت غريب إعراب القرآن الكريم، جمع فيه مؤلفه آراء المتقدمين والمتأخرين بأسلوب شائق سهل الأخذ، واضح العبارات، منظم الأفكار، عظيم الفائدة، يطغى عليه الطابع التعليمي، فمؤلفه كان ملمًا بالعلوم اللغويّة وأصولها والقراءات القرآنيّة وأحكامها فضلًا على تمكّنه من علوم الفقه والجدل فيه وعلوم التفسير.

ويبدو أنَّ صاحب كتاب (البيان) قد وقف على ما يصعب على المختصين الوقوف عليه، إذ تناول فيه الكثير من المسائل اللغويّة معللًا وموضحًا ومفسرًا ومعربًا كلّ سورة على حدة، معتمدًا ترتيب السور نفسه في المصحف الشريف.

وعلى هذا فالقيمة العلمية للكتاب تكمن في شخصية مؤلفهِ الذي جمع بين الجانبين الديني واللغوي، يقول محمود رأفت الجمال: ((المؤلف إمام من أئمة اللغة في القرن الخامس الهجري*، انتفع بمعارفه اللغوية الواسعة في هذا المجال، فوجّه أقوال النحويين بما يتَّفق مع قول العرب، و وجّه قراءات القُرَّاء السبعة وغيرهم، وبيّن حجةّ كلّ واحد منهم، وقد ذكر فيه أيضًا كثيرًا من مذاهب ما ذهب هو إليه؛ لكي يشفي الغليل، وأوضح فساد ما عداهُ بواضح التعليل، واستدل في ذلك كلّه بأقوال العرب من الشعر والأمثال وغير ذلك))[1]، فالبيان في غريب إعراب القرآن فريدٌ في

(*) لعله من الأصوب أن يقول من أعلام القرن السادس الهجري.

بابهِ، مهم في موضوعه، جيّد في عرضه، لا يستغني عنه طالبُ علمٍ[١]. ولقد جاء الكتاب في مجلدين، وتم تحقيق الكتاب مرتين الأولى بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، وطبع في مصر عام ١٩٨٠م، أما الثانية فكانت بتحقيق: محمود رأفت الجمال، وطبع في قم المقدسة عام ١٩٨٤م.

وفاته:

تذكر كتب التراجم أنَّ الأنباري تُوفِيَ ليلة الجمعة التاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمس مئة، وقد دفن في تربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[٢]، وهي مقبرة (باب أبرز) احدى مقابر بغداد[٣].

ثانيًا: مفهوم العلّة النحويّة ومراحل نشأتها

١ـ **التعليل لغةً:** التعليل على وزن (تفعيل) مصدر الفعل(علّل)، وهو إظهار علّة الشيء، والعلّة ـ بالكسر ـ المرض وصاحبها معتل. يقول الخليل (ت١٧٥هـ) العلّة: ((حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض))[٤]، وفي لسان العرب أنّ: ((واعتل؛ أي مرض، فهو عليلٌ، وأعلهُ اللهُ، ولا أعلكَ اللهُ؛ أي لا أصابك بعلّة))[٥].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: مقدمة المحقق: ٤

(١) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، وفوات الوفيات: ٢/ ٢٩٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦.

(٣) ينظر: البيان: ٥ الهامش.

(٤) العين، الخليل، مادة (علّل): ٣/ ٢٢٠.

(٥) لسان العرب، لابن منظور، مادة (علّل): ١١٣٦.

وقد عرَّفها الشريف الجرجاني(ت ٨١٦هـ) بأنها: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا ومؤثِّرا فيه، وهي على قسمين: العلّة التامة وهذه لا تحتاج إلى وجود المعلول، أما العلّة الناقصة فهي تحتاج المعلول(١).

والعلّة: ((عبارة عن معنى يحلّ بالمحل، فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علّة))(٢)، وقيل هي السبب الذي يستدل به على الحكم من غير التثبت به، فالعلّة تسمى سببًا، وتسمى دليلًا لمعرفة الحكم مجازًا، كما أنّ المؤثر يدلُ على الأثر(٣). فالمدلول الأكثر استعمالًا للتعليل هو السبب؛ لأنّ العلة سببٌ في إثبات الحكم، والفرق بينهما طفيف أعني (العلّة والسّبب) هو أن العِلَّة ما يتأخر عن المعلول، أمَّا السّبب فهو لا يتأخّر عن مسَبّبه على وجه من الوجوه(٤). وبناءً على ما تقدم نرى أنّ المعنى اللغوي للعلّة يدور في معنى المرض والسبب والدليل، أمّا التعليل في اللغة فمعناه سقيٌ بعد سقي، وجنيُ الثمرة مرة بعد أخرى(٥) وعليه يكون المعنى اللغوي للتعليل هو المداومة والاستمرار في إظهار علّة الشيء أو سببِهِ.

(١) ينظر: التعريفات، الجرجاني: ١٥٦، ١٥٧.
(٢) الكليات، لأبي البقاء الكفوي: ٦٢٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢١.
(٤) ينظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري: ٧٣.
(٥) لسان العرب، مادة (علّل): ١١/ ٤٧١.

٢ـ **التعليل اصطلاحًا:** هو بيان كيفية حصول الشيء وعلّته، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل به من العلّة على المعلول(١).

والتعليل عند النحويين: هو((تفسير اقتراني يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة ، فهو(تفسير)؛ لأنّ التفسير هو (الكشف) عن المراد من اللفظ (نحويًا) سواء أكان ذلك ظاهرًا * في المراد، أم غير ظاهر))(٢). فالعلّة النحوية هي تفسير الظواهر التركيبية، والنفوذ إلى ما ورائها، ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلتها على ما هي عليه(٣). ويتبين من ذلك أنَّ التعليل هو تفسير كيفية حصول شيءٍ ما وبيان علته، ويطلق على ما يستدل به من العلّة على المعلول.

ولم يذكر الأنباري تعريفًا لمصطلح التعليل النحوي، لكنّه بيّن الفرق بينه وبين العلّة فهو يرى أن العلّة أصل من أصول النحو وتُعَد جانبًا تنظيريًا، إذ نجد ذلك في كتاب (لُمَعُ الأدلة)(٤) فالعلّة هي أحد أركان القياس، كما أنّها تأتي قبل القاعدة؛ لأنّها

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ـ والعلوم، التهانوي: ٤٨٩.

(*) من الظاهر تعليلُ رفع كلمة (زيد) في الجملة: (جاء زيدٌ) بأنها فاعل ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أنْ) المخففة الناصبة للمضارع، مع أنَّ الأصل النظريّ لعملها الجزم، بأنها شابهت (أنَّ) الناصبة للاسم فنصبت ولولا ذلك لكان حقها أنْ تُجزم، ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن الملخ: ٢٩ـ ٣٠.

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٢٩.

(٣) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني: ١٠٨.

(٤) ينظر: لُمَعُ الأدلة: ٩٣.

تنبني على أساسها القواعد والأحكام بخلاف التعليل الذي هو جانبٌ تطبيقيٌ هدفه توجيه القواعد وتبرير الأحكام، فهو يأتي بعد التقعيد لا قبل القاعدة، أي أنه مسلكٌ من مسالك النحو وليس أصلًا(١).

ونرى أن الأنباري يستقصيه بالبحث ويضفى عليه تفسيرًا منطقيًا لظواهر اللغة العربية، وفقًا لطريقة الأصوليين، والظاهر أنَّ عمله كان وليد تفكير متعمق، قام به عالم متمرس في النحو بمناهج أصول الفقه، وليس من الغريب أن يسمي كتبه بأسرار العربية أو باللُمَع أو البيان، ولعلّه فيها يُشير إلى جهوده المتواصلة التي وضحها عن طريق تعليلاته المنطقية(٢).

مراحل نشأة التعليل:

إنّ لمصطلح التعليل أهمية في الدرس النحوي؛ لما له من أثر جليّ في بيان الأسس النحويّة أو الظواهر النحويّة التي تفسّر الحكم النحوي، ولم يكن هذا المصطلح حديثًا أو غير موجود، وإنّما اهتّم به علماء العرب القدامى، ووضعوا له المفاهيم والتعريفات التي توضحه وتبينه، فكانت نشأة التعليل، نتيجة ((لبواعث عربيّة وإسلامية من دون تأثير خارجي غير عربي، فالظروف التي نشأ فيها التعليل

(١) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح: ٣٥٥.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ابن الأنباري: ٤٨ ـ ٨٥، والبيان: ١/ ٢٠ ـ ٤٦، ٢/ ٥٢ ـ ١١٥، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد أباه: ٣٨.

والاستجابات العقائدية والعاطفية المتعددة كانت وراء الفكرة التي تُعَد السبب الأساس في نشأة هذا التعليل وسببًا من أسباب استمراره))[١].

ومرّ تطور التعليل النحوي بثلاث مراحل إنمازتْ كلّ مرحلة منها بخصائص محدّدة في التعليل النحوي، من حيث السابقة الزمنية لكلّ مرحلة، ومن حيث أهدافها وميزاتها الخاصة بها، فالأولى: هي مرحلة نشأة التعليل، ويُعَد عبد الله الحضرمي (ت١١٧هـ) أول من أصّل لنشأة التعليل النحوي الذي قال عنه ابن سلام (ت٢٣١هـ): ((كان أوّل من بعج النحو ومدّ القياس))[٢].

ويأتي بعدها مرحلة التطور والنمو للعلوم اللغويّة والمسائل النحويّة التي اختصّت بالقياس والتأويل موضحة بالأمثلة، وتمثلت بالخليل وسيبويه، وامتدت حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهي المرحلة الثانية[٣].

وقد ذكر الأنباري أنّ الخليل بلغ غايته في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو. فكان تعليله في النحو لغويًّا أكثر منه منطقيًّا؛ لأنّه اعتمد على حسّه اللغوي، وعلى ما تكلم به العرب في بيان العلّة في الرفع والنصب والجر، فهو يعلم أنّ هذه العلل من صنعهِ، وليس للعرب بها علم لما نطقت بكلامها إلّا أنّه لم يتعصب لأرائه وتعليلاته، بل كان يرى أن ذلك مجرد رأي له لا ضير أن يؤخذ به إن كان أقرب إلى

(١) العلّة النحوية والصرفية عند الطبري، د. مشكور حنون الطالقاني: ٩٥.
(٢) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي: ٣٠.
(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ١٥٢- ١٥٦.

اللغة، وأبعد من الفلسفة أو التجريد. وهذا ما دعا الزجاجي لأن يورد له نصًا حيث يقول: ((وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسببٍ كذا وكذا سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعلَ ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أنّ يكون فعله لغير تلك العلّة إلّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[1].

هذا هو مذهب الخليل في تعليله، وقد كان على جانب من الحكمة والصواب فهو يعرف تفاصيل الجملة العربيّة وأساليبها بإحكام وحس مرهف.

(١) الايضاح، الزجاجي: ٦٥- ٦٦.

ومن ذلك تعليله اتصال (النون) قبل (ياء المكلم) التي يكون إعرابها مفعولًا به نحو (أكرمني) بأنّ الفعل لا يقبل الجر؛ لأنّ الجر علامة إضافة، والفعل لا يجوز أن يضاف إليه، ولكن عندما اتّصلت به ياء المتكلم أو ياء المفعول به، وجلبت له الكسرة جاءوا بالنون، لتكون الكسرة المناسبة لياء المتكلم نيابة عن آخر حرف في الفعل فقالوا: (أكرمني)، و(يكرمني) وما شاكل ذلك، فصارت هذه النون وقاية للفعل من الكسر(١).

كما نجده يعقد موازنات في القياس النحوي في توضيح العمل والكّف عن العمل، فالحرف (إنّ) يعمل قياسًا على الفعل، و(إنّما) لا تعمل قياسًا على الفعل، كذلك إذا كان الفعل زائدًا فقال: ((إنّما لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما كان (إنّ) من الفعل ما لا يعمل))(٢).

فالتعليل يرتبط _ كما مرَّ معنا _ باللغة وبقياس المثل أو المشابهة، والنظر يعكس حسًا عربيًّا أصيلًا.

أما الثالثة فهي مرحلة الازدهار والنضج التي تُمثل مرحلة انتقال من التنظير إلى التطبيق مع خفوت التنظير إلى القرن السابع الهجري، وكتب بها العديد من العلماء ومنهم الأنباري الذي عدّ التعليل تفسيرًا للحكم أو دليلًا على صحة الحكم النحوي أي

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢/ ٣٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٨.

أن التعليل بلغ ذروته في ذلك الوقت[١]. ويمكن القول أن التعليل بدأ في مرحلة مبكرة لاستكشاف ظواهر اللغة والوقوف على أحكامها[٢].

ولكلّ مرحلة من هذه المراحل سماتها التي اختصت بها، وهي مبثوثة في كتب النحو العربي ومن أمثلتها نظرية التعليل في النحو العربي لـ (حسن الملخ)، والعلّة النحويّة نشأتها وتطورها لـ (مازن المبارك).

إنَّ هذا الاستمرار بإيجاد العلل جعل النحويين يتجهون بعللهم إلى منطق أرسطو الذي أخذ به علم الكلام قبلهم حتى قال ابن جني في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ((اعلم أنّ علل النحويين ـ وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين))[٣].

وتُعدَّ العلّة النحوية أحد أنواع العلل اللغوية، فالتعليل اللغوي بدأ نحويًا إذ شمل خصائص العلّة الفقهية والكلامية؛ فالنحويون تأثروا البيئة الثقافية المحيطة بهم تأثرًا واضحًا عبر طريق أساليبهم المستوحاة من الفقهاء وعلماء المنطق[٤]، وهذا ما نراه عند الأنباري الذي مزج بين الفقه والنحو في مؤلفاته.

(١) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٥١، ٥٢، ٧٤.
(٢) ينظر: التعليل النحوي عند المبرد في كتابه (المقتضب)، علي عباس فاضل: ٢، المقدمة.
(٣) الخصائص، ابن جني: ١/ ٤٨.
(٤) التعليل اللغوي عند الفرّاء، رعد نعمة راضي المسافر: ٩، أطروحة دكتوراه.

لقد تنوعت العلل عند العلماء العرب القدماء، فمنهم تعلل بعلة واحدة، ومنهم من تعلل بأكثر من علّة، فقد ذكر الزجاجي (ت٣٣٧هـ) أنّ علل النحو على ثلاثة أقسام بحسب ما صنفها وهي:

ـ **العلل التعليمية أو العلّة الأولى:** هي التي يتوصل بها إلى وسائل ضبط الكلام العربي كرفع المسند إليه؛ لأنّه مبتدأ أو فاعل، وهي تمثل في جوهرها تفسيرًا للواقع اللغوي، فتبين العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب وتوضح الوظائف النحوية، مثالها قولنا: إنّ زيدًا قائمٌ، فزيد منصوب بـ (إنَّ) بوصفها تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا ما علمناه ونعلمه. وهكذا تكون العلل المحددة كلها تعليمية الغرض.

ـ **العلل القياسية او العلّة الثانية:** وهي التي تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، والتي تُبيّن سبب وجود نصب الاسم بعد (إنَّ) فيكون الجواب؛ لأنها وأخواتها شابهت الفعل، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه في الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله.

ـ **أما العلل الجدلية أو العلّة الثالثة:** تبدأ هذه العلّة بعد العلتين السابقتين، فهي تعليل لهما عن طريق التفسير المنطقي، وهي تأتي من الإحساس بضرورة مَنطَقة الظواهر والقواعد والعلل جميعًا، فهي كل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، كأن يقال: من أي جهة شابهت الحروف والأفعال، وبأي الأفعال شُبهت؟ الماضية منها

أم المضارعة؟ وإذ كانت قد شبهت بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله[١]. وكانت علل الأنباري أغلبها علل قياسية تخضع لقاعدة أمّا الجدلية فهي أقل من القياسية في كتاب البيان.

وقد قسّم السيوطي العلل على قسمين رئيسين هما: العلّة المُطَّردة (التعليمية)، وجعلها على أربعة وعشرين نوعًا مثل: علّة السماع، والتشبيه، والقياس، والفرق، والتوكيد، والتعويض... وغيرها.

والعلّة الثانوية (الحكمية) هي التي تُبين مدى حكمة العرب وأغراضهم ومقاصد موضوعاتهم، وجعل ضمنها ثلاثة أنواع هي: العلّة البسيطة وقد أشار إليها أهل العربية ومثلوا لها بالتعليل بالاستثقال والمشابهة، أمّا المركبة فهي تجمع علّتين في آنٍ واحد نحو تعليل قلب الياء في (ميزان)؛ لأنها جاءت ساكنة بعد كسر، فالعلّة ليس سكونها ولا بعد كسر إنما للحالتين كلتيهما، والعلّة القاصرة التي يقصد بها: هي التي لا تتجاوز محل النص لغيره؛ لكونها محل الحكم، أو جزأه، أو وصفه الخاص به[٢].

وتتضح لنا فائدة التعليل من طبيعة الإنسان وفطرته أنّه مجبول على البحث عن علّة حدوث الأشياء؛ لأنّه استقر في نفسه أنَّ لكلّ شيء سببًا، ولكلّ معلول علّة،

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي: ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٨٤، ومنزلة التعليل النحوي من التعليل الأصولي، أدهم محمد علي حموية: ٣٠.

فمبدأ العلية مبدأ عقلي يجعل الانسان دائمًا يوجه سؤالًا: لماذا؟[١]، ولكي يطمئن الفرد إلى ما يقال يردف بذكر علّته، من أجل ذلك قيل:((إنّ إثبات الشيء معللًا آكدُ في النفس من إثباته مجردًا عن التعليل))[٢]. فقوله تبارك وتعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[سورة الحج: ١]، فيه أمر بتقوى الله سبحانه وتعالى، ولعلَّ ذكر الأمر وحدهُ لا يحملهم على التقوى، أمّا ذكر هول الساعة فهو تعليل لوجوبها فيه من التوكيد والتعليل ما يحملهم على امتثال الأمر، وهنا أفاد التعليل التقرير والتبليغ. فهو ((نوع من أنواع التأكيد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم وذكر الشيء معلّلًا مما يقوي تأثيره في النفس وثقتها به))[٣].

ثالثًا: أنواع العلل عند ابن الأنباري ومنهجه فيها.

مما تقدم تتبعتُ مسار التعليل منذ بدء النشأة حتى عهد أبي البركات، لما كان لهذا الاتجاه أهمية كبيرة في الدرس النحوي وتطوره واتساعه، إنمازت الدراسات النحوية بتلازم الجهود السابقة مع جهود النحويين اللاحقة لتتبع هذا المصطلح وبيان أهميته، إذ لا يمكن الإتيان بجديد نافع ما لم يكن لهذا الجديد جذور يستقي منها موارده بوصفها أساسًا تبنى عليه الأصول والقواعد، وهذا شأن الدراسة النحويّة في كل مرحلة.

(١) ينظر: الفلسفة نشأة وتطور، محمد بدر الدين الصاوي: ٢٧٨.

(٢) الطراز، يحيى بن حمزة العلوي: ٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر: ٤٧.

أشار أبو البركات إلى العلّة والتعليل، وبيّن الفرق بينها، فكان أسلوبه يعتمد الجدل والتوجيه والتعليل والتفسير وبيان الحكم النحوي للنصوص القرآنيّة مع بيان آراء العلماء فيها، وكان ذلك مصحوبًا بالاستدلال لتقوية الحجة.

وقد عني الأنباري بالقياس، وعرّفه بأنه:((حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[١]، و وضّح أنّ العلّة هي أحد أركان القياس الأربعة: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم[٢]. وسأقف عند أهم العلل التي ذكرها أبو البركات في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن:

١ـ العلل التعليمية والقياسية والجدلية:

لم يقف الأنباري عند العلّة التعليمية كثيرًا؛ لأنه لم يرَ فيها خلافًا، أما القياسية فهي التي تلحق الفرع بالأصل، ومن أمثلتها في البيان قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [سورة البقرة: ٣٨]؛ فقد ذهب الأنباري إلى أنّ (إمّا) مؤلّفة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة للتوكيد، و(إن) شرطية جازمة وتسمى المسلطة وبيّن علّة ذلك؛ لأنّها سلطت نون التوكيد على الفعل فـ (يأتينَّ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة التي ردت الفعل إلى أصله وهو البناء[٣].

(١) لُمَعُ الأدلة: ٩٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٣) ينظر: البيان، الأنباري: ١/ ٥٦.

وفي قوله تعالى:﴿ فِيمَ كُنتُمْ﴾[سورة النساء: ٩٧]، علّل حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها؛ وذلك للتخفيف ولكثرة الاستعمال، وليفرق بينها وبين (ما) التي بمعنى (الذي)؛ أي ليفرق بين الخبر والاستفهام، فالألف في (ما) التي بمعنى الخبر لا تحذف إلّا في موضع واحد وهو: ادع بم شئت، أي: بالذي شئت، ولا يحذف في غيرها(١).

أمّا العلّة الجدلية فمن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[سورة البقرة:١١]، فأشار ابن السراج إلى أنّ (ما) من (إنما) في موضع رفع خبر(إنّ)، وردّ عليه الأنباري بأنّ هذا غلط ؛ لأن (ما) كفّت (إنّ) عن العمل، فلا تعمل لا نصبًا ولا رفعًا، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب(٢).

ويبدو أن الرأي الثاني هو الأصوب، والدليل على ذلك ما جاء به سيبويه إذ ذكرها في باب ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))(٣).

وكذلك من مواردها ما جاء في قوله تعالى:﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[سورة آل عمران: ٧]، فقد جاء الجار والمجرور

(١) ينظر: البيان: ١/ ٢٣٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٨.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣١.

(منه) في موضع رفع خبر مقدم محذوف، وجاءت (آياتٌ) مبتدأ مؤخر، وهو مرفوع كارتفاع الفاعل بفعله؛ لأنه بمنزلة الحال ونائب عن كائن(١).

٢ـ علّة الاستثقال:

يعلل بها لحروف العلّة كاستثقال الواو في (يَعِدُ)؛ لوقوعها بين ياء وكسرة(٢). ومن امثلتها عند الأنباري في كتاب البيان قوله تعالى:﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٣٠]؛ إذ أشار أبو البركات إلى علّة استثقال الحركة على الياء؛ لأنها حرف علّة وحرف العلّة تستثقل عليه الحركة ولهذا قالوا: معدي كَرِب وقاليقلا فالياء ساكنة فيهما، وكان من المفترض أن تكون مفتوحة (كحضرموت وبعلبك)؛ لأن الحركة تستثقل عليها(٣). وكما جاء في قوله تعالى﴿ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، إذ أجاز الأنباري كسر النون والتاء والألف في الفعل (نستعين) ونظيره كثير في لغة العرب، ولا يجوز في الياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء، فلو فعلوا ذلك لأدى إلى الاستثقال بخلاف غيرها(٤).

٣ـ علّة الفرق:

(١) ينظر: البيان: ١/ ١٦١، ٢/ ٥٠، ١٧٤ـ ١٧٥ـ ١٩٥ـ ٣٧١.
(٢) ينظر: الاقتراح: ٢٥٩.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ٥٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩، ١٤٠، ٣٢٩.

وهي للتفريق بين رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون جمع المذكر وكسر نون المثنى(١). ومثّل لها الأنباري بنصوص قرآنية، نحو قوله تعالى﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [سورة الكهف: ٢٦] .

أشار الأنباري إلى أنّ التقدير: (ما أسمعه وأبصره) أي: ما أبصر به، وهو في موضع رفع، وقد أدخلت الباء فيه لتفرق بينه وبين لفظ الأمر الذي ليس للتعجب(٢).

وفي موضع آخر قال تعالى﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣] . علل مجيء لام التوكيد في (كبيرة) بعد (إن) المخففة من الثقيلة فرقًا بينها وبين (إن) التي بمعنى (ما)(٣).

٤. علّة المشابهة:

مثل علّة مشابهة إعراب المضارع للاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف(٤). ومثال ذلك قوله تعالى﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [سورة البقرة: ٣٠]؛ فقد علّل مجيء ظرف الزمان (إذ) مبنيًّا لأنه لا معنى له إذا كان كلمة واحدة، وكذلك الحرف مبني، فكذلك ما أشبهه، وهو مبني

(١) ينظر: الاقتراح: ٢٥٩.
(٢) ينظر: البيان: ٢/ ٧٨.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٠، ٣١، ١٥، ٤٠، ١٩٨.
(٤) ينظر: الاقتراح: ٢٥٨.

على السكون؛ لأن أصله البناء، وهو منصوب بفعل مقدّر تقديره: واذكر إذ قال ربك للملائكة(١).

٥. علّة كثرة الاستعمال:

وهي من العلل التي وظفها ابن الأنباري في كتابه، ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [سورة البقرة: ٨]، فالعلّة في نون (من) الجارة أن تكون ساكنة إذا وليّها متحرك، وتُحرك إذا وليّها ساكن، فوضّح ابن الأنباري علّة ذلك؛ بسبب كثرة الاستعمال وانكسار الميم قبلها وجاء بعده (أل التعريف)، فحُركت لالتقاء الساكنين وأن الفتح بها أولى، وإن كان الكسر هو الأصل(٢).

ويمكن القول إنّ الأنباري كان أسلوبه في التعليل قائمًا على الجدل والمنطق؛ ويعود السبب إلى قدرته الفلسفية والكلامية القائمة على الاستدلالات النحويّة الأمر الذي جعله قادرًا على استنباط العلل، والغور في أعماقها وفهم معانيها، فكانت بعض العلل سهلة واضحة، وبعضها الآخر لا يخلو من الصعوبة والتعقيد.

كان لمنهج الأنباري سمات أبرزها:

١. توظيف مصطلح العامل في تعليله:

(١) ينظر: البيان: ١/ ٥٠، ٥١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٥، ١٤، ١٥٩.

يُعدّ العامل المحور الأساس في النحو، ويرى العلماء أنَّ الإعراب يتغير بتغير العامل كما ذكره ابن مالك بقوله: ((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف))[١]، وكذلك هو((ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص؛ كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها))[٢] وقد اعتمده الأنباري في كتابه، فهناك عوامل لفظية ومعنوية، فاللفظية ما جاء في قوله تعالى﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير﴾ [سورة آل عمران: ١٤٦]؛ إذ علل ابن الأنباري مجيء (ربيون) مرفوع من ثلاثة أوجه: مرفوع على أنّه مبتدأ و (معه) خبر مقدم، أو مرفوع بالظرف وهذا رأي سيبويه؛ لأن الظرف وقع صفة لما قبله؛ أي يتضمن معنى الفعل، فالرفع بالظرف، أولى من الرفع بالابتداء؛ لأنه عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[٣]، وكذلك قوله تعالى﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ﴾ [سورة المائدة: ٦٠]. فجاء (مثوبة) منصوبًا على التمييز، والعامل فيه (شرّ)[٤].

وفي قوله تعالى﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [سورة الواقعة: ١] علّل إتيان (إذا) الشرطية في موضع نصب، والعامل فيها (وقعت)؛ لأن فيها معنى الشرط ، فيمكن

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ٣٣.
(٢) النحو الوافي، عباس حسن: ١/ ٧٥.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ١٩٢، ١٩٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٠.

أن يعمل الفعل الذي بعدها[١]، فمن العوامل اللفظية الرفع في الخبر، وعامل النصب في المفعول وهو الفعل. أما المعنوي فمن أمثلته ما جاء في قوله تعالى﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ ﴾ [سورة البقرة: ١٦٦]؛ فعلّل الأنباري نصب (إذ) والعامل فعل مقدّر، أي: اذكر إذ تبرأ[٢]. وغيرها كثير، فمن العوامل هو عامل الرفع في المبتدأ و وقوع المضارع موقع الاسم[٣] .

٢. لا يفصح بلفظ العلّة إلا نادرًا:

كان الأنباري لا يُصرّحُ بلفظ العلّة في كتابه عند تعليله المسائل النحوية إلّا قليلًا، منها ما جاء في تعليل قوله تعالى﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٩]؛ فقد بيّن أنّ (خالصةٌ) مرفوعة، فقال: ((أن يكون مرفوعًا؛ لأنه خبر مبتدأ، وأنّث (خالصةٌ) حملًا على معنى (ما)؛ لأن المراد بما في هذه الأنعام الأجنّة، وذكّر (محرّم) حملًا على لفظ (ما)، ... وزعم ابن الأنباري أنّه لا يحسن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وهذا التعليل ليس عليه تعويل))[٤]، أي أنّه يرى أنَّ هناك نصوصًا يجوز فيها الحمل على المعنى، بعد الحمل على اللفظ. وقد كرر لفظة العلّة في مواضع

(١) ينظر: البيان: ٢/ ٣٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر: نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي، فاطمة رزاق: ٢٦.

(٤) البيان: ١/ ٣٠٤.

أخرى[١]؛ لكنه في أغلب الأحيان يُعبر عن العلّة بالألفاظ بقول: ((لأنّ، لأنّه، لام التعليل مثل(لوقوعه))) والأكثر استعمالًا الأداة (لأنّ) التي تدلّ على أنّ ما بعدها علّة لما قبلها من حكم، فلم يكن الهدف هو التعليل، وإنما يوظفه لبيان المسائل النحوية وتوضيح أحكامها.

٣ـ المصطلحات التي استعملها في تأييده لأحد الأوجه الإعرابية:

نجد الأنباري عند عرضه آراء النحويين في مسألةٍ ما، منها على سبيل المثال عندما ذكر الأوجه الإعرابية للضمير (إياك)[٢] قال: والذي اختاره الأول وقد وضّح علّة ذلك في كتبه الأخرى[٣]، وذكر في موضع آخر موضحًا آراء أهل البصرة والكوفة ورأي الكسائي في وزن (خطايا)[٤]، فأشار بقوله: والمذهب الأول أذهبُ في القياس من هذين المذهبين وهو مذهب سيبويه، وقد بيّن علّة ذلك في كتابه (الإنصاف)[٥]، وصرّح بألفاظ أخرى مثل: (والوجه الأول أوجه الوجهين)، (وهذا القول ضعيف)، (وهذا غلط) ، (وهذا فاسد)[٦].

(١) ينظر: البيان: ١/ ١٥٩، ٢١٦، ٣٦٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٧.
(٣) ينظر: الأنصاف: ابن الأنباري: المسألة الواحدة بعد المئة: ٥٥٦.
(٤) ينظر: البيان: ١/ ٦٤.
(٥) ينظر: الأنصاف: المسألة السادسة عشرة بعد المئة: ٦٦٤.
(٦) ينظر: البيان: ١/ ٦٢ـ ١١٣ـ ١٥٩.

وقد يستعمل مصطلحات بصرية، مثل: (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله)[١]؛ لأنه كان مؤيدًا لآرائهم، فبعض النصوص يعلل سبب اختياره لأحد الأوجه، وفي بعض الأحيان يذكر الآراء النحوية وبعض المسائل بلا فصل ولا قطع، ويكتفي بذكر تعليل السابقين من دون أن يقول أيهما أصح، ويبدو أنه كان موافقًا لهذه الآراء أو أنه يترك الحكم للقارئ ليتسنى له معرفة الحكم الصحيح.

٤ـ اعتماده الاستشهاد اللغوي:

أكثر الأنباري من الاستشهاد بالقرآن الكريم في شرحه المسائل النحوية واللغوية، فكان يعمد إلى آيات القرآن في توضيحه لقاعدة نحوية ما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[سورة البقرة: ٢٦٠] فذكر أنّ الهمزة في (أَوَلَمْ) همزة استفهام، دخلت على واو العطف، ولا يدخل شيء من حروف الاستفهام على شيء من حروف العطف إلَّا الهمزة؛ لأنَّها الأصل في حروف الاستفهام، ولا يجوز أن تدخل همزة الاستفهام على (أو)، من بين حروف العطف، وذلك؛ لأن (أو) إنما تقع بين اسمين أو فعلين بمعنى واحد[٢].

(١) ينظر: البيان: ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤٣.

وفي موضع آخر يبيّن دلالة بعض الكلمات التي يستدل بها على القاعدة النحوية، كما في قوله تعالى﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ [سورة البقرة: ٩]، فمعنى الآية: أي: يفعلون فِعل المخادع، وإن كان الحق تعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وقيل: يخادعون نبي الله(١).

أما القراءات القرآنية فقد اهتم بها الأنباري في كتابه البيان، فكان في اغلب شواهده يُشير إلى قراءاتها، وينسبها إلى أصحابها، فقد استعمل مصطلحات في اختلاف اللهجات وأوضح رأيه فيها، ومنها قوله عبارات (وهو ضعيف في القياس، وهو المشهور على الأصل، ولا يحسن هذا في قراءة من قرأ، وهي قراءة ضعيفة)(٢)، فعلل لهذه الآراء، منها على سبيل المثال ما جاء في قوله تعالى﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [سورة النساء: ٤٠]. قُرِئَ (حسنةً) بالرفع والنصب، فالرفع على قراءة نافع وابن كثير، والنصب على قراءة عاصم وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي(٣). وإذ وقف على قوله تعالى﴿ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ ﴾ [سورة النساء: ٤٢]. ذكر أنّه قرأ نافع وابن عامر (تَسَوَّى) بتشديد السين والواو

(١) ينظر: البيان: ١/ ٣٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٤، ٤٠، و٢/ ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٢.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٣٣.

وبفتح التاء، وقرأ حمزة والكسائي(تسوى) بتخفيف السين وفتح التاء[١]. وهناك الكثير من القراءات التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه (البيان)[٢].

أما الشعر فقد استشهد به توكيدًا لبعض الظواهر اللغوية وبيان حكمها، ومثال ذلك عندما بيّن حكم (غير) بأنّها مبنية على الفتح كقول الشاعر:

لمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوْقالِ[٣].

فكلمة (((غيرَ) مبنية على الفتح، وإن كانت في موضع رفع فاعل لـ (منع)؛ لإضافتها إلى غير متمكن وهو (نطقت)، و (أنْ) هاهنا مع صلتها في تأويل المصدر، وتقديره: غير نطقها، والإضافة إلى غير المتمكن يجوز فيه البناء))[٤]. وهناك الكثير من الأقوال الشعرية وهي علل سماعية استدل بها في كتابه لتأكيد الحكم النحوي، كما نلحظ أنّه استشهد بنصوص قرآنية وترك المنثور لتأييد مسألةٍ ما وهو الغالب في تعليلاته.

٥- يُعلل بأكثر من علّة في المسألة الواحدة:

نرى أنّ الأنباري يجمع أكثر من علّة في المسألة الواحدة في بيان الحكم النحوي، ونجد ذلك مثلًا في تعليله كسر الباء في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمان بن محمد: ٢٠٤.
(٢) ينظر: البيان: ١/ ١١١، ١٦٣، و٢/ ٦٤، ٩٤، ١٤٦.
(٣) ديوان ابي قيس بن الأسلت: ٨٥.
(٤) البيان: ٢/ ١٧٩.

الرَّحِيمِ ﴾ [سورة الفاتحة: ١]، إذ بيّن أنّه كسرت لوجهين: لتكون حركتها من جنس عملها، فالعلّة هنا(للمناسبة)، ولتكون فرقًا بينها وبين ما لا يلزم الجر فيه، والعلّة هنا هي (علّة فرق)[١]، فقد جمع بين علتين في مسألة واحدة ومثلها كثير في كتاب (البيان)[٢].

(١) ينظر: البيان: ١/ ١٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢١٧.

الفَصلُ الأوَّل

العلل النحويّة في المرفوعات

- المبحث الأول: علّة رفع المبتدأ والخبر.
- المبحث الثاني: علّة رفع خبر (إنَّ) وأخواتها.
- المبحث الثالث: علّة رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسمَ فاعله.

توطئة:

نشأ النحو نشأةً خالصةً؛ وذلك بملازمة القرآن الكريم بجميع مراحل تلك النشأة، وقد ظهر علماء كبار ممن لهم السبق في إرساء أركان هذا العلم كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء وابن مالك وابن عقيل وغيرهم، فكان السبب من انبثاق النحو هو الخوف من ظهور اللحن في قراءة القرآن، فهو الباعث الأول على العناية بالنحو وما يؤول إليه، فلا شك أن النحو نشأ في ظلال الدين وتأثر به وقد يتبع خطاه ويسلك سبيله، وهذا ما حصل حقًا حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن(١).

والإنسان بطبعه يسأل عن الأشياء التي تحيط به وما يدور حوله من مظاهر الحياة، محاولًا أن يجد علّة لكلّ صورة مميزة من صور التعبير. ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغة العربية إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف(٢).

ولعل من أهم الموضوعات التي تتصل بالنحو، (العلّة النحوية)، فقد توالتِ الموضوعات وكَثُرَتْ في إيجاد العلل وتعليل الأحكام(٣)، فكل حكم نحوي يُعلَّل، وكل ظاهرة نحويَّة كليَّة أو جزئيَّة لا بدَّ لها من علّة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفيَّاتها ودفائنها، وكل نحوي بصري كان أو كوفي

(١) ينظر: العلّة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك: ٧٩.
(٢) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ١٥٥.
(٣) ينظر: العلّة النحوية نشأتها وتطورها، المقدمة: ٥.

أو بغدادي يُجرّب ملكاته الذهنية، ويستنبط عللًا جديدة بحسب ما خزنه عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة [١].

لا بُدَّ من الإشارة إلى أن دراستنا في هذا الفصل ستكون في المرفوعات؛ والمقصود بالمرفوعات في العربية ما دوّنه النحويون من أبواب، وهي كثيرة؛ منها: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، و اسم كان، وخبر إنَّ، ومنها أيضا التوابع التي تتبع واحدًا مما ذُكِر من موضوعات الرفع، وقد وقفوا عند كلّ واحدة منها بالشرحِ والتفصيل ونسبوا كل موضوع لغوي إلى عاملٍ يُفسِر الحكم النحويّ لكلّ علّة منها، فقالوا: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ أي أنّ العامل معنوي، والفاعل مرفوع بالفعل، واسم كان مرفوع بـ(كان)، وخبر إنَّ مرفوع بـ(إنّ) التي اشبهت الفعل في معناه وعدد حروفه فعملت عمله[٢].

(١) ينظر: الايضاح في علل النحو، الزجاجي، مقدمة الدكتور شوقي ضيف: ٢، وينظر: العلّة النحوية: ٥.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٧٠ ـ ٧١.

المبحث الأول: علّة رفع المبتدأ والخبر

اختلف العلماء في العامل الذي يرفع كلًّا من المبتدأ والخبر، ولذا سنتكلم عن علّة رفع المبتدأ أولًا.

١ـ علّة رفع المبتدأ

ذهب سيبويه إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء فقال: ((فالمبتدأ كلُ اسمٍ أُبتدئ ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيٍ عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))[١].

ويمكن أن نلحظ من هذا القول إنّه يشير إلى وظيفة المبتدأ وهو أشبه بالبناء، وذكر ذلك في نص آخر بقوله ((وهذا عبد الله معروفًا. فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه))[٢].

ومعنى ذلك أنّ العامل في المبتدأ وهو المسند، الابتداء، وهذا ما أوضحه سيبويه، بأنّ لكلِّ عاملٍ من العواملِ ضربًا من اللفظ؛ أي حركة من حركات الإعراب في حرفِ الإعراب؛ أي الحرف الأخير من الكلمة المعربة، فـ((العامل يقتضي أثرًا هو الإعراب، والإعراب يقتضي مؤثرًا هو العامل))، وهذا ما أشار إليه سيبويه في

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٧٨.

كتابه[١]، وقد سار بعض جمهور البصريين[٢] على ذلك. وهنا قد بيّنا بإيجاز عامل الرفع في المبتدأ، ومثال علّة الرفع في المبتدأ ما جاء في:

قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُون﴾ [سورة البقرة: ١٨]، إذ أشار إليها ابن الأنباري في هذا النص بقوله: صُمٌ مرفوع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره : هُم صُمٌ، هُم بُكمٌ عُميٌ[٣]. أي أن الرفع على إضمار المبتدأ وإظهار الخبر، وتقدير المبتدأ بـ(هم)، وهو رأي الجمهور، والذي قال بذلك هو العكبري(ت ٦١٦هـ) وغيره[٤]، وهناك قراءة في هذا النص القرآني الكريم وهي: صُمًا بُكمًا عُميًا[٥]، وهي قراءة شاذة، وقد اختلف العلماء في هذه القراءة، فالصحيحة والمشهورة هي القراءة بالرفع على تقدير المبتدأ والدليل على ذلك قول الزجاج (ت٣١١هـ) بالرفع ((والرفع أيضًا أقوى في المعنى، وأجزل في اللفظ))[٦]؛ بمعنى أنّ الرفع بالجملة الاسمية دال على الثبوت والدوام، أي ثبت العمى والصم عندهم، بخلاف النصب الذي يدل على

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣، العلامة الإعرابية في الجملة: ١٥٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٨، والرماني النحوي، د. مازن المبارك: ٣١٢، والخصائص، ابن جني: ١/ ١٠٩ـ ١١٠، وشرح التسهيل: ١/ ٢٦٨.

(٣) ينظر: البيان: ١/ ٤١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري:٣١، وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الاندلسي: ١/ ٢١٦.

(٥) القراءات الشاذة، ابن خالويه: ٢ ـ ٣.

(٦) معاني القرآن واعرابه، للزجاج: ١/ ٩٤.

تقدير فعل ناصب والفعل لا يدل على الاستقرار بل يدل على التجدد أي يمكن أن يكونوا غدًا غير عُمي.

ويُلحظ من القول الأول أن الأنباري علَّل سببَ عدّ (صمٌ بكمٌ عميٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ليستدل به على أن الخبر معتمدُ الفائدة، فالعامل النحوي هو عامل معنوي؛ لأن المبتدأ محذوف والخبر يُرفع بالمبتدأ، فالعامل هو رفضهم للحق؛ أي إخبار عن حالتهم التي أدت بهم إلى إبعادهم عن أنوار الهداية.

وقد ورد هذا المعنى في مواضع أخرى من الكتاب [1].

وفي قوله تعالى ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً ﴾ [سورة البقرة: ٢٢]، جوّز ابن الانباري رفع (الذي) وعلل ذلك من وجوه متعددة قائلًا: ((وأمّا الرفع فمن ثلاثة أوجه :

الأول: أن يكون مرفوعًا؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف: وتقديره: هو الذي.

والثاني: أن يكون مرفوعًا؛ لأنه مبتدأ وخبره ﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً ﴾ [سورة البقرة: ٢٢].

وكان الأصل أن يكون: فلا تجعلوا له أندادًا؛ ليعود من الصفة إلى الموصوف ذكرٌ، إلا أنّه أقام المُظهر مقام المُضمر، للتفخيم)) [1]، واستشهد لذلك بقول الشاعر عدي بن زيد:[من الخفيف]

---

(١) البيان: ١/ ٦٣ ـ ٣٤١، و٢/ ٩٤ ـ ٣٤٣.

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقير

وقد ورد في ديوان عدي بن زيد بنصب شيء، قال:

لا أرى الموتَ يَسبِقُ الموتَ شَيئًا نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا (٢)

وكان الانباري، يُريد من ذلك الاستشهاد أن يقول أنّ المُظهر في كلام العرب يقوم مقام المُضمر في كثير من كلامهم، وقد أُظهِر الموت هنا في موضع مضمر؛ والغاية منه التعظيم.

والثالث: ((أن يكون مرفوعًا؛ لأنّه صفة للفظة (الله) ، من قوله: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [سورة البقرة: ٢٠]))(٣)، والوجه الثالث هو المختار عند كل من أبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)(٤)، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)(٥)، وهذا يعني أنّ الأنباري وافق من سبقه، وتبعهم العكبري(٦).

(١) البيان: ١/ ٤٤.
(٢) ديوان عدي بن زيد: ٦٥.
(٣) البيان: ٤٤.
(٤) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ١٩٨.
(٥) ينظر: مُشكل إعراب القرآن: ١/ ٨٣.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٣٥.

أن يكون الرفع في الوجه الثالث؛ لأنه صفة (للفظ الجلالة) في الآية المباركة (ولو شاء الله ...). في حين يرى الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أن الرافع لـ (الذي) هو الابتداء معللًا ذلك على المدح و التعظيم(١).

أما سيبويه فيرى في ذلك عيبًا وقبحًا فيقول: ((إن إعادة الظاهر موضع المضمر فيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنه يستغني بعضها عن بعض)) (٢).

يعلل ـ هنا ـ سيبويه هذا القبح بالتكرار والاستغناء الواحد عن الآخر؛ فلا يجوز ذلك عنده إلّا في الضرورة الشعرية، ((ولا يجوز تكراره إلّا للضرورة))(٣).

وعلة الرفع عند السابقين علة وجوب. ولكن الانباري أوضح هذه العلّة في الأوجه الثلاثة التي ذُكرت على الشكل الآتي في غير موضع قائلًا:

أحدها: ((أنّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع، والوجه الثاني: أنّ المبتدأ أول والرفع أول، فأُعطي الأوّل الأوّل، والوجه الثالث: أنّ المبتدأ مُخبر عنه كما أن الفاعل مُخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه))(٤).

---

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ١/ ٢١٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٢.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) أسرار العربية: ٦٩، وينظر: التعليل النحوي بين ابن الوراق وابن الأنباري، عثمان خضر عثمان: ٥١.

ولو تأملنا الأوجه التي ذكرها الانباري لاتَّضح الوجهان هما أنسب بالعلّة الأساس التي هي الاعتماد، إذ إنّ (قوة الحركات) و (الأولية) من معاني الاعتماد، والعلّة فيهما منطقية ومناسبة. فالضم يناسب قوة الابتداء وكذلك يناسب أن يعطى الأول من الأحوال، فهذا هو المبتدأ الذي أعطيَ أول الحركات وأقواها.

أما الوجه الثالث ففيه نظر وقد أشار ابن جني في خصائصه إلى باب دور العلّة قائلًا: ((والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر))[١]. ومن العلماء الذين قالوا بهذه العلّة التي هي (المشابهة) من يرى أن المبتدأ محمول على الفاعل، أي أن الرفع للفاعل، والمبتدأ فرعٌ عليه ومشبهٌ به، وهم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، والجرجاني (ت٤٧١هـ)، والزمخشري، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٢]، يحتجون في ذلك أن عامل الفاعل لفظي وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإنّ عامله معنوي وهو الابتداء؛ فالعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[٣].

والرأي الثاني كان الرضي يرى أنّ العُمَد متى كانت في الاسم كان واجب الرفع، فكل عمدة تُعَد أصلًا، ولم تحمل على الآخر. وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش

---

(١) الخصائص: ١/ ١٨٣، باب في دور الاعتلال إذ يقول فيه ((هذا موضع ظريف)) وقد وضح ذلك على مثال قائلًا: ((فتارة اعتلّ لهذا بهذا ، ثم دار تارةً أخرى ، فاعتلّ لهذا بهذا)).

(٢) ينظر: الجمل، الزجاجي: ١/ ٢١٥، والمفصل، الزمخشري: ٤٨، وشرح الرضي على الكافية، رضي الدين: ١/ ٢٠٠، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ١٨٩.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨٩.

(ت٢١٥هـ) وابن السّراج (ت٣١٦هـ)[١].وقد وضح ابن السّراج [٢] في قوله أن الفاعل محمول على المبتدأ، إذ صّرح بمشابهة الفاعل للمبتدأ.

ويتضح ممّا تقدم أنّ الانباري في أحد تعليلاته أنّ المبتدأ أشبه الفاعل، فأخذ حكمه، ويبدو أنّه الأرجح؛ لأنّ الأولى في الُعمَد أن تكون أصولًا لا يُحْمَلُ بعضها على الآخر. وهي أقوى العلل؛ إذ إنّ المبتدأ والفاعل أصلان ليس أحد منهما محمولًا على الآخر وهذه العلّة تضم المناسبة والايجاب.

٢ـ علّة رفع الخبر

اختلف النحويون في رفع الخبر، فذهب بعض النحويين[٣] إلى أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ، ومن البصريين من ذهب إلى أن المبتدأ ارتفع بالابتداء، والخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ[٤].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، وقد بيّنوا ذلك بأن المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا يَنْفَكُّ أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلّا بهما[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: الأصول، ابن السراج: ١/٥٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٨١، وينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦٩.

(٤) المقتضب، المبرد: ٢/ ٤٨، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٨٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣، والانصاف: المسألة الخامسة: ٤٠.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٦١] جعل ابن الانباري الرفع في (لَعْنَةُ اللَّهِ) من وجهين:

أحدهما: أن يُرفع بالظرف هو (عليهم) على المذهبين كليهما لأنّه جاء خبرًا(١)، وفي هذه المسألة خلاف، فقد ذهب البصريون (٢) إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، أي أنّه لا يكون عاملًا للرفع إذا كان خبرًا، لكنّه يُرفع بالابتداء؛ وحجّتهم في ذلك أنّ الاسم تعرّى من العوامل اللفظية(٣).

أما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاسم يرتفع بالظرف كما يرتفع بالفعل وحجتهم في ذلك أمران:

الأول: أنّ الظرف لا بدّ له من عامل وهو الفعل، فإذا تقدم على الاسم يجب أن يكون العامل قبله وهو الفعل، فكذلك إذا حلّ الظرف محل الفعل، فلا بدّ له من أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم الذي جاء بعده.

(١) ينظر: البيان: ١/١٠٣.

(٢) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ١٢٠.

(٣) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، بن هشام الانصاري: ١/ ١٩٤.

والثاني: أنّ كلّ موضع كان فيه الظرف خبرًا وقدر تعلقه بفعل أمكن العمل به، إذا جاء قبل الظرف ما يجعله يعمل، كالمبتدأ والحال فإنه يعمل أي يصبح عاملًا، لكنّه غير مضاف إلى ما اعتمد عليه(١).

أما الانباري فقد سار على هدي سيبويه والبصريين(٢)، فالعلّة التي قالوا بها في هذه المسألة هي العلّة التي اعتل بها الانباري، وهي رفع الاسم بالظرف، إذ عنده غير جائز رفع الظرف على الابتداء؛ لأنّه لا يعمل إلا بوجود عامل.

وقد ذهب الاخفش والكوفيون(٣) إلى أن الظرف يرفع الاسم ويصبح عاملًا، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيءٍ يتعلق به الخبر، فلا يقال في نحو (زيدٌ عندك) إنّ زيدًا عندَ، خالفه في الاعراب، فيكون العامل عندهم معنويًّا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر(٤).

يتبين مما تقدم أنّ الراجح هو ما ذهب إليه الانباري وجمهور البصريين، والمسوغ من عدم جواز رفع الظرف على الابتداء؛ لأنّه لا يعمل إلا بوجود عامل، ولما كان المبتدأ هو العامل لكنه أُقيم مقامه لا يجوز دخول عامل على عامل؛ لزم أن لا يعمل إذا تقدم على الاسم، وإنما يُرفع بالابتداء.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٣٢٠/١، وشرح الكافية: ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٢٠/١، والأصول، ابن السراج: ٦٣ ـ ٦٥، وأسرار العربية: ٧١، والإنصاف: المسألة السادسة: ٤٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/ ٣٠٣، وشرح المفصل: ٩١/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٧٥.

والثاني: أن يُعرب (لَعْنَةُ اللَّهِ) مبتدأً ثانيًا، والظرف (عَلَيْهِمْ) خبرهُ مقدمٌ عليه، و الجملة الإسمية من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع؛ لأنّه خبر للمبتدأ الأول، والمبتدأُ الأوَّل وخبرهُ في موضع رفع خبر(إنَّ)[١]، وهذا أرجح من غيره؛ لأنَّه أقرب للصواب.

فقد أوضح الأنباري علّة تقديم الخبر الجملة على المبتدأ، وبيّن ذلك في تقسيمه للجملة على أضرب: جملة اسمية، وجملة فعلية، والاسمية ما كان الجزء الأول منها اسمًا، والجملة الفعلية ما كان الجزء الأول منها فعلًا [٢]، و وافق الأنباري في ذلك مكي القيسي[٣]، وتبعهم العكبري[٤]. فالعلّة هنا هي الحمل على المعنى؛ أي حُذف الخبر وعوض عنه بالجملة الأسمية، ويحدث ذلك في مواطنَ متعددة، والذي وضّحه الأنباري بأن الحذف عند وجود شيء يدل عليه أكثر من أن يحصى في كلام العرب[٥]. فالغاية من الحذف أمّا وجود قرينة دالة عليه، أو لسلامة التركيب و جودة المعنى وذلك؛ لأنّ ((كل جملة صحيحة نحويًا تُعَد جملةً مستقيمة، ولكن الحكم على

(١) ينظر: البيان: ١/ ١٠٤.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ٧٣.
(٣) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٥.
(٤) التبيان: ١/ ١٣٢.
(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٨.

هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذي تُفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويًّا))[١].

وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]، في هذه الآية المباركة علّل أبو البركات مجيء(((وما يتلى) في موضع رفع؛ لأنّه معطوف على اسم الله تعالى، ولا يجوز أن يكون معطوفًا على المضمر في (فيهن)؛لأنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور))[٢]. وقد سبقه النحاس[٣]، والعكبري[٤]، واستدل الأنباري على أن (ما) مرفوعة ما ذكره في كتابه الإنصاف هو أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة (الله)، والتقدير: الله يُفتيكم فيهن[٥].

أما العطف على الضمير المجرور في هذه المسألة، فموضع خلاف، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور، وأجاز الكوفيون ذلك.

وسار الانباري على ما ذهب إليه البصريون بعدم جواز ذلك، و تأكيدهم على إعادة الجار، فعندما نقول: (مررت بك وزيد) يقبح من دون إعادة حرف الجر مع (زيد)؛

(١) النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٦٦.
(٢) البيان: ١/ ٢٣١.
(٣) إعراب القرآن: ٢٠٨.
(٤) ينظر: التبيان: ٣٩٣.
(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٧٥.

لأنّ المجرور إذا كان مضمرًا وجب اتصاله به، إذ يُقال: (مررت بك وبزيد)[١]، وهذا هو مذهب سيبويه جاء في(الكتاب) قوله:((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، كقولك: مررت بك وزيدٍ))[٢]، وقد وافقه على ذلك ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[٣]. أما الكوفيون فقد اجازوا العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر، و وافقهم على ذلك(يونس والأخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين)[٤].

وَيُلحظ من ذلك أنّ الانباري اختار مذهب البصريين، والعلّة المختارة هي نفسها التي ذكرها البصريون، أي العامل فيها الرفع؛ إذ منع من العطف على الضمير المجرور، وإلى هذا المعنى أشار ابن يعيش بقوله: ((إذا كان الضمير مخفوضًا لم يجز العطف عليه إلّا بإعادة الخافض لو قلت مررتُ بك و زيد أو به وخالد، لم يجزِ حتى تعيد الخافض فتقول: مررت بك وبزيد وبه وبخالد من قبل أنّ الضمير صار عوضًا من التنوين، والدليل على استوائهما قولهم: يا غلامِ، فيحذفون الياء التي

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة الخامسة والستون: ٣٧٩، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ١/ ٤٥٦، وشرح الكافية: ١/ ١٠٢٢.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨١.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ١/ ٢٠٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٠٢٢، وهمع الهوامع، السيوطي: ٣/ ١٨٩.

هي ضمير كما يحذفون التنوين))[1]، وقد أشار البصريون إلى أنه لا يجوز إلّا على قبح في الضرورة الشعرية. وقد تكرر هذا الرأي في موضع آخر من الكتاب [2].

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[سورة التوبة: ٣]، فعلّل ابن الأنباري رفع (وَرَسُولُهُ) من وجهين:

أحدهما: أن يأتي مبتدأً مرفوعًا، وخبره محذوف، وتقديره: ورسولُه بريء، فحذف الخبر لدلالة الاسم عليه، ونظائره كثيرة[3]. أي أنّه حذف الخبر لدلالة المبتدأ عليه وهو(رسوله)، والتقدير: ورسوله بريء كذلك، وهي قراءة الجمهور[4].

والثاني:((أن يكون مرفوعًا بالعطف على الضمير المرفوع المستتر(هو) في(بريء)، وقد جاز العطف على الضمير المرفوع وإن لم يؤكد، لوجود الفصل بالجار والمجرور، لأنّه يقوم مقامه))[5]. فعلى رأي ابن الانباري يجوز العطف على الضمير المضمر المرفوع من غير توكيد، وحجّته في ذلك وجود فاصل هو الجار والمجرور الذي يكون بدلًا منه. وهذا الرأي مخالف لما قال به مكي بن أبي طالب

(١) شرح المفصل: ٣/ ٧٧.
(٢) ينظر: البيان: ١/ ٢٥١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧.
(٤) ينظر: البحر المحيط : ٥/ ٣٦٧.
(٥) ينظر: البيان: ١/ ٣٥٧.

الذي أشار إلى أنّ العطف على المضمر فيه قُبح بقوله: ((فأما عطف (ورسوله) على المضمر المرفوع في(بريء) فهو قبيح عند كثير من النحويين حتى يؤكده))[١].

ويمكن القول: إنَّ علّة العطف على الضمير تحتاج الى توكيد أو فصل، فجاء في هذه الآية فاصل وهو(من المشركين). إذن فالعامل اللفظي هو الأساس الذي تقوم عليه الجملة الاسمية؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، وهذا ما ذكره الانباري في كتابه البيان عند عرضه الشواهد القرآنية موضحًا العلل التي جاء بها في رفع المبتدأ والخبر، وقد تعدّدت آراء العلماء في علّة الرفع، فمنهم مَن قال: ((إن العلّة في رفع المبتدأ والخبر هي مشابهة المبتدأ والخبر للفاعل على أنّ المبتدأ شبه الفاعل في طلب الاسناد؛ فالفاعل يستند إليه الفعل، والمبتدأ يستند إليه الخبر ولا يستغنى عنه الكلام دونه))[٢]، وقد نسج الانباري على منوال سابقيه ومنهم سيبويه وغيره الذين أكدوا على وجود العامل في الجملة النحوية، ومنهم من أنكروه وهو ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل لأسباب عديدة[٣]، فالعامل إنّما هو أمر مهم وركن أساس في النحو العربي؛ إذ اعتمده العلماء الأوائل الذين ثبتوا أسسه وساروا عليه وانطلقوا منه لتحديد الكلم ودلالته وسياقه وما جاء به العرب من ألفاظ دون الخروج عنها.

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٣.

(٢) البسيط ، السبتي: ١/ ٥٤٢.

(٣) ينظر: الرد على النُّحاة، لابن مضاء القرطبي: ٧٦ ـ ٧٨.

المبحث الثاني: علّة عمل (إنَّ) وأخواتها في الرفع

خصّص سيبويه بابًا في عمل (إنّ وأخواتها) بقوله((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء...))[١].

ويقصد بذلك أنّها تعمل بالنصب والرفع، وهذه الأحرف هي إنّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنّ التي شُبهت بالفعل[٢].

وعرض المبرد(ت٢٨٥هـ) للجملة الإسمية المقيّدة بأحد الأحرف المشبهة بالفعل في موضع باب (الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال)، وهذه الأحرف (إن وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر، وعلّل المبرد سبب تسمية الأحرف المشبهة بالأفعال، فذكر أنّها تشبه الفعل لفظًا ومعنى، فهذه الأحرف فيها معنى الفعل؛ فمعنى (إنّ) حققتُ، و معنى(كأن) شبهتُ وغيرها من المعاني التي تدلُّ عباراتها على الأفعال، كما أنّها بُنيت على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح [٣]. فلما أشبهت الفعل من هذه الجهات وجب أن تعمل عمل الفعل، وقد قُدم المنصوب على المرفوع في عملها؛ لأنها أشبهت الأفعال، التي قدّم فيها المفعول على فاعله نحو: ضرب زيدًا عمرو.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٠٧، ١٠٨.

وزاد بعض النحويين البصريين على هذه الأوجه التي ذكرها المبرد وجهًا آخر هو: أنّها على وزن الفعل(١).

ونرى أنّ أبا البركات الانباري سار على ما ذهب إليه جمهور البصريين في مشابهة هذه الأحرف للأفعال من خمسة أوجه؛ إذ جعل هذه الأحرف هي العامل في رفع الخبر كما أشار إلى ذلك البصريون(٢)، واستدل على ذلك بقوة شبهها بالأفعال لفظًا ومعنى، فهي عملت في الخبر، ووجه الشبه الأوجه الخمسة التي ذكرها النحاة.

وقد سار على ذلك الخباز(ت٦٣٩هـ) الذي علّل مشابهة (إنّ وأخواتها) للأفعال من أربعة أوجه(٣):

الأول: أنّها تأتي مع الأسماء، كما أنّ الأفعال تدخل على الاسماء.

الثاني: أنّها تدخل على المبتدأ، والخبر كما في ظنّ وأخواتها.

الثالث: أنّها مبنية على الفتح، كما في الفعل الماضي.

الرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية نحو: إنّني، وضربني.

ولم يلتفت ابن الخباز إلى الوجه الذي ذكره الأنباري وهو أنّها على ثلاثة أحرف كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف، أما الكوفيون فقد احتجوا على ذلك بأن هذه الأحرف

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة الثانية والعشرون: ١٥٤، واسرار العربية: ١٤٨، واللُباب، العكبري: ١/ ٢٠٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٩، والبسيط : ٧٦٨، وأسرار العربية: ١٤٨.

(٣) ينظر: توجيه اللُمع: ١٤٧.

نَصَبَتْ الاسم لأنها مشبهة بالفعل؛ فهو يحمل على الفرع، واذا كان فرعًا فهو أضعف من الأصل، فلا يمكن أن تعمل في الخبر، جريًا على القياس، وأشاروا إلى ذلك بقولهم: ((إنّ هذه الأحرف إنما نَصَبَتْ لِشَبه الفعل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنّه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع))[١].

وعللوا عدم عمل(إنَّ وأخواتها) في الخبر بعلّة أخرى، إذ قالوا: إنّها لا تعمل الرفع في الخبر؛ لكونها أحرفًا، وهذه الأحرف إنّما تعمل في اسم واحد أو في فعلٍ خاصة[٢]. أي أنّ لهذه الأحرف معمولًا واحدًا؛ فلا يمكن أن يكون لها معمولان النصب والرفع، وهذا من جهة أخرى يتنافى مع عمل اسم الفاعل؛ وهو إنما عمل لشبهه بالفعل، لذلك عمل عمله وكان له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول: يضربُ أبوه عمرًا[٣].

ويبدو أن تشبيه خبر(إنّ واخواتها) بالفاعل لا إشكال فيه؛ والدليل على ذلك أنّه فرع من مشابهة الأحرف بالفعل، ولا بدّ لهذه الأحرف من مرفوع ومنصوب كما الفعل المتعدي الذي جرى مجراه في نصب المفعول به، فالمرفوع شُبه بالفاعل، والمنصوب شُبه بالمفعول[٤]، وقد قُدم منصوبها على مرفوعها؛ لأنّ عمل هذه الأحرف فرع،

(١) الإنصاف: ١٥٥.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل، أبي حيان الأندلسي: ٥/ ٧.
(٣) ينظر: الأنصاف: ١٥٥.
(٤) ينظر: اسرار العربية: ١٤٩، وشرح المفصل: ١/ ١٠٢.

وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فالزموا الفرع الفرع[١]، وكذلك لو تقدم المرفوع على المنصوب لجاز إضماره، والحرف لا يجوز أن يتصل به الضمير المرفوع كالتاء والواو في (قمتُ) و(قاموا) وهذا مخالف لما هو متأخر[٢].

وقد ذكر العلماء أن الأحرف تُقسم على قسمين، عاملة وغير عاملة، فأمّا العاملة فهي أنواع، إمَّا ترفع، أو تنصب، أو تجر، أو تجزم، أو تنصب وترفع[٣]، ويمكن القول إنَّ (إنّ وأخواتها) من النوع الأخير، فهي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها [٤].

فمن المواضع التي استشهد بها الانباري على علّة الرفع في خبر(إنّ) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٦]، إذ قال: ((أن يكون (سواءٌ) مرفوعًا؛ لأنّه خبر(إنّ) وما بعده في موضع رفع بفعله؛ لأنّ (سواءٌ) في معنى اسم الفاعل، واسم الفاعل إذا وقع خبرًا عَمِلَ عَمَلَ الفعل، والتقدير فيه: إنّ الذين كفروا مستوٍ عليهم الإنذار وتركُه))[٥]؛ إذ علّل وقوع (سواء) خبر مقدم؛ لأنّه بمعنى اسم الفاعل لذلك شُبه بالفعل.

---

(١) ينظر: الانصاف: ١٥٤.

(٢) ينظر: اللباب: ١/ ٢٠٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني، المرادي: ٢٧ . ٢٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٣٠، وشرح المفصل: ١/ ١٠٢، وشرح شذور الذهب: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) البيان: ١/ ٣١ ـ ٣٢.

وذكر الزجاج: أنّ (إنّ) تنصب وترفع فنصبت (الذين) و رفعت (سواء) وهو خبرها[١] وما جاء بعده مرفوعًا بفعله، هذا ما اتفق عليه البصريون، أما الكوفيون فقد احتجوا على هذه المسألة بقولهم: ((إنّ الخبر يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها))[٢]، ويقصدون بذلك أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر، فهما يترافعان، فعند دخول الأحرف المشبه فإنّه لا يغير الرفع ويبقى على حاله قبل دخول (إنّ)، ودليلهم على ذلك أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتُدئ به[٣].

وهذا يعني أنَّ (إنّ وأخواتها) عند دخولها على الجملة الاسمية تغير حالتها الإعرابية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، والسبب في ذلك يعود إلى أنّها عاملة في الجملة، وهذا خلاف ما جاء به الكوفيون؛ إذ ظنُّوا أنّها لا تعمل في الخبر، وإنما الخبر هو مرفوع قبل دخول إنّ وهو خبر المبتدأ؛ أي أنّ هذه الأحرف غير عاملة في الخبر بنظرهم، وهذا يعني أنّ الخبر مرفوع بغير عامل لعلّة المبتدأ قبل دخولها عليه، وهذا لا يوافق ما جاء به القياس النحوي.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري قوله تعالى ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ [سورة البقرة: ١٢]؛ فنصَّ الانباري على مسألة علّة الرفع بقوله ((ألا حرف استفتاح،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١/ ٧٧، ومشكل اعراب القرآن: ١/ ٧٦، والكشاف: ١/ ١٦٢، والبحر المحيط : ١/ ١٧٠.
(٢) الإنصاف: ١٥٥.
(٣) ينظر: الإنصاف: ١٥٦.

وكُسِرت (إنّ) لأنها مبتدأةٌ، ويجوز أن تفتح إذا جعلت(ألا) بمعنى: حقًا، و(هم المفسدون) يجوز أن يكون(هم) مبتدأ، و(المفسدون) خبرًا، والجملة من المبتدأ، والخبر في موضع رفع؛ لأنها خبر(إنّ)، ويجوز أن يكون (هم) فصلًا، لا موضع لها من الإعراب، أو تكون توكيدًا للهاء، والميم في (إنّهم) و (المفسدون) خبر (إنّ)))[1].

وهنا يعني أنّ علّة الرفع كما يرى الأنباري على وجوه وهي: أما أن يكون الهاء والميم في (إنّهم) اسم (إنّ)، و(هم) مبتدأ، و(المفسدون) خبر، والجملة من (هم المفسدون) خبر(إنّ)، أو يكون (هم) لا موضع لها من الإعراب، أو جعلها توكيدًا للهاء، والميم في (إنّهم) و(المفسدون) الخبر، نستوحي من كلام أبي البركات الأنباري أنّ الخبر يجوز أن يأتي مفردًا أو جملة، ولا ضير في ذلك؛ لأنه جاء في محل رفع؛ والسبب هو دخول إن عليها.

وهو رأي بعض العلماء ومنهم النحاس[2]وغيره.

فالأرجح من هذه الأوجه الإعرابية هو الأول، ولعلّ مردُّ ذلك إلى أنَّ (ألا) تأتي مع الجمل الاسمية والفعلية، وهنا جاءت مع الجملة الإسمية المصدرة بـ(إنّ)المشددة فهي لذلك عملت في الرفع[1].

---

(١) البيان: ١/ ٣٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ١/ ١٨٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٩، الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٠٩.

ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٧٤]؛ إذ علّل الأنباري مجيء ((الجار والمجرور(من الحجارة) في موضع رفع، لأنّه خبر(إنّ))[٢]، وقد أقبل بهذا الرأي من قبل مكي بن أبي طالب[٣]، وذكر بعضهم أنّ الجار والمجرور(من الحجارة) خبر (إنّ)، و (لَمَا) التي تكررت في الآية المباركة في موضع نصب اسم (إنّ)، واللام هنا للتوكيد. ومن قال بهذه المسألة المبرد إذ أجاز التقديم مثل: إنّ في الدارِ زيدًا، وإنّ في الدارِ زيدًا قائم[٤].

أما ابن يعيش فله رأيٌ آخر وهو: إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا يجوز حذفه والاستغناء عنه بالاسم فقط ؛ وذلك لكثرة وروده فلا حاجة إلى ذكره، ووجود قرينة تدل عليه، ومثل ذلك قولهم : (إنّ مالًا وإنّ ولدًا وإنّ عددًا) فالقرينة الدالة عليه هي الاستفهام بـ (هل) نقول: هل لهم مال ؟ وهل لهم ولد ؟ فيكون جوابها إنّ لهم مالًا، وإنّ لهم ولدًا، وهنا تقدم الخبر في السؤال فاستغنى عن ذكره [٥].

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عضيمة: ١/ ٢١٩.
(٢) البيان: ١/ ٧٥.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٩، والتبيان: ٧٩.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٩، توجيه اللمع: ١٥١، شرح الكافية: ٣٣٥، البسيط : ١/ ٧٧٢، التذييل والتكميل: ٥/ ٣٥، شرح الشذور: ١٠٩.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

وقد أجاز بعض النحويين مسألة تقديم خبر إنّ على المبتدأ إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وهو ما نبَّه عليه ابن هشام: إذ لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، واستثنوا حالة واحدة، هي أن يكون الخبر جارًا ومجرورًا أو ظرفًا؛ وقد علّل ذلك ((بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظروف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام))[١].

ومن ذلك نرى أنه يمكن حذف الخبر المتقدم على اسم إنّ إذا كان جارًا ومجرورًا لوجود ما يدل عليه. نجد أن عامل الرفع في الخبر هو(إنّ) وأخواتها سواء أكان الخبر ظاهرًا متأخرًا أم متقدمًا أم محذوفًا فيبقى مرفوعًا قبل حذفه.

قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ﴾ [سورة النور: ١١]. فقد ورد (عصبةٌ) مرفوعًا معلّلًا ذلك؛ لأنه خبر(إنّ)[٢]. وهو رأي الانباري و وافقه على ذلك النحاس والقرطبي[٣].

قال ابن عطية في تفسيره: معنى العصبة الجماعة الأكثر من العشرة، فالعصبة جاءت في موضع رفع على البدل من الضمير (واو الجماعة) في(جاؤوا)؛ أي أنها ليست في محل رفع خبر (إنّ)، أما خبر إنّ فهو في قوله (لا تحسبوه) ويكون

(١) أوضح المسالك: ١/ ٣٣٢.

(٢) ينظر: البيان: ٢/ ١٤٩.

(٣) ينظر: اعراب القرآن: ٣/ ١٣٠، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٥/ ١٦١.

التقدير: أن فعل الذين ... ، وهذا أوضح للمعنى وأدق من أن يكون عصبة خبر إنّ[١]، وهو رأي مخالف لرأي الانباري.

أما العكبري فله رأي، مفاده أن (عصبةٌ) خبر (إنّ)؛ ومنكم نعت لها، و وجوده لفائدة الخبر[٢].

وقد بيّن النحويون أنّ خبر(إنّ) يجوز حذفه أو تقديره لوجود ما يدل عليه في الجملة، بدليل قول سيبويه الذي أشار إليه في باب ما يمكن حذفه من الأحرف بقوله: ((لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر))[٣]؛ أي أنه ممكن أن يحذف وهو يشير إلى حذف الصفة إذا دل عليها دليل.

قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [سورة محمد:٣٤]. نصَّ الانباري بقوله: ((خبر (إنّ) قوله (فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ)، ودخلت الفاء في الخبر؛ لأن اسم (إنّ): الذين ، فشابه الشرط ؛لأنّه مبهم، ولم يؤثر دخول (إنّ)، بخلاف ما لو دخلت ليت ولعل وكأنّ، نحو: ليت الذي في الدار مُكرمٌ، ولعل الذي عندك محمود، وكأنّ الذي ينطلق مُسرِعٌ، فإنه لا يجوز فيه دخول الفاء في الخبر مع ليت ولعل وكأن، كما يجوز في (إنّ)؛ لأن

(١) ينظر: المحرر والوجيز، ابن عطية: ٤/ ١٦٩، والبحر المحيط : ٨/ ٢٠.
(٢) ينظر: التبيان: ٩٦٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٤١.

(إنّ) لم تغير معنى الإبتداء بخلاف (أن)لأنها للتأكيد، وتأكيد الشيء لا يغير معناه، بخلاف ليت ولعل وكأنّ، فإنها غيرت معنى الإبتداء، لإدخال معنى التمني والترجي والتشبيه))[1].

بيّن الانباري مسألة دخول الفاء في خبر إنّ وعلّل ذلك؛ بأنَّ اسم (إنّ) اسم موصول بمعنى الذي وهو مبهم فشابه الشرط ؛ لأنه مبهم. فالفاء تدخل على خبر إنّ كما تدخل على جواب الشرط لكن بشرط أن يكون اسم إنّ موصولًا، ولا يجوز دخولها على أخوات إنّ؛ لأنها غيّرت المعنى من الابتداء إلى الترجي أو التمني وغيرها[2] وأشار النحويون إلى هذه المسألة بدخول الفاء على خبر إنّ ومنهم سيبويه فقد أجاز دخول الفاء على الخبر، بشرط أن يكون اسم إنّ ضميرًا موصولًا، وأضاف إلى ذلك أن الفاء تدخل على الخبر إذا تضمن معنى الجزاء كما في قوله (إن يأتني فله درهمان) ويمكن أن نقول (الذي يأتيني له درهمان) فهذا صحيح؛ لأنه بمعنى الجزاء أو لأنّه صلة، ولو قلنا (كل رجل فله درهمان) لم يكن ذلك صحيحًا؛ لأنه لم يأتِ بفعل يكون دليلًا على جواب والأصح أن نقول (كل رجل يأتينا فله درهمان)، وقد استشهد بآيات من القرآن غير التي ذكرها الانباري لتدل على ذلك مثل قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة: ٨]، فقد أدخل الفاء

(١) البيان: ٢/ ٢٩٩ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٧٤.

على خبر إنّ؛ لأن اسمها (الذي) اسم موصول[١] . وهناك نصوص قرآنية أخرى ذكرها ابن الانباري في كتابه[٢].

وقد وضح ابن يعيش رأي سيبويه في جواز دخول الفاء بقوله: ((فإن دخلت هذه على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر))[٣]. ويعني بذلك أن الفاء تدخل على بعض الحروف ولا تدخل على الأخرى مثل (ليت ، ولعل ، ولكن)؛ لأنها تُغير معنى الابتداء أي أنها عاملة في اللفظ والمعنى لمشابهتها للأفعال لذلك خرجت عن معنى الشرط فلا تدخل الفاء في خبرها، أما (أنّ) فيجوز دخول الفاء عليها؛ لأنها للتوكيد وهذا لا يؤثر في عملها في المبتدأ والخبر وقد أشار إليه الانباري في قوله وهو يوافق رأي سيبويه ويبدو أنه الأرجح.

أما الاخفش فقد خالف رأي سيبويه فيرى أنه لا يجوز دخول الفاء على(أنّ) لأنها تُشابه أخواتها في العمل وجعل الفاء إمَّا زائدة أو للعطف [٤].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن (إنّ واخواتها) عاملة في الخبر في هدي آراء بعض العلماء الذين استدلوا بها وعلّلوا سبب عملها هو بمشابهتها للأفعال من

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٢. ١٠٣، والمقتضب: ٣/ ١٩٤، ومعاني القرآن، الزجاج: ٥/ ١٧١، وإعراب القرآن: ٤/ ١٩٢.
(٢) ينظر: البيان: ١/١٥٠ ـ ١٦٦.
(٣) شرح المفصل: ١/ ١٠١.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٠١.

وجوه متعددة مرَّ ذكرها وبعضهم أشار إلى أن هذه الحروف فرعية لا تعمل في أركان الجملة كلها؛ إنما في ركن واحد وهو المبتدأ، وقد وضحنا ذلك، ولهذه الأحرف معانٍ عند دخولها على الجملة منها التشبيه، والتمني، والترجي، والتوكيد، والاستدراك وغيرها.

المبحث الثالث: علّة رفع الفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله

١ـ علّة رفع الفاعل

عرّف الأنباري الفاعل بأنه ((كل اسمٌ ذكرتَه بعد فعل، وأسندتَ ذلك الفعل إليه، نحو قام زيد، وذهب عمرو))[١].

وعرَّفه ابن هشام بأنه: الاسم أو ما هو بمعناه، أُسند إليه الفعل، أو ما كان بمعنى الفعل، فقُدم عليه حقيقةً أو مجازًا مثل قامَ زيدٌ [٢].

و وضح الانباري أن علّة رفع الفاعل ونائب الفاعل واحدة؛ لأن العامل فيهما هو الرفع وهو أقوى؛ ومن ثم كانت العلّة لذلك علّة اعتماد، وأبان ذلك بقوله: ((كل ما لم يُسمَ فاعله مرفوعًا؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل)) [٣]. ويمكن القول إنَّ الرفع وضِعَ للدلالة على العُمد، والنصب للفضلات [٤].

وأشار الانباري إلى أن العُمَد في الرفع هو المبتدأ، وحُمِل عليه الفاعل؛ أي أن هناك علّة مشابهة بينهما. ومن الأحكام التي ذكرها النحاة للفاعل هي: وجوب الرفع،

(١) أسرار العربية: ٧٧.
(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية، ابن هشام: ١/ ٣٨٢، و أوضح المسالك: ٢/ ٨٣.
(٣) المصدر نفسه: ٨٨.
(٤) ينظر: البسيط : ١/ ٢٥٩.

وهو لا يمكن حذفه؛ لأنَّه عمدة في الكلام، فلا يتقدم على العامل عند البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، فضلًا على أحكام أخرى(١).

وقد علّل النحويون مجيء الفاعل مرفوعًا دائمًا وسوّغوا ذلك بعدة مسوغات، منها: أنَّ الفاعل يشبه المبتدأ فهو مرفوع؛ لذلك شُبه به، فحُمِل الفاعل على المبتدأ، والعلّة في ذلك هي علّة مشابهة؛ لأنَّهم يرون أن الفاعل يكوّن جملة مع الفعل، كذلك المبتدأ يكون جملة مع الخبر؛ أي يجعلون الفاعل بمنزلة المبتدأ والخبر كما عمل سيبويه عندما جعل المبتدأ والخبر في باب واحد سمّاه (باب المسند والمسند إليه) ، وهو ما أشار إليه بقوله: ((فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء)) (٢)؛ أي أنّهما متشابهان في الرفع.

وقد صرّح كثير من العلماء بعلّة مشابهة رفع الفاعل بالمبتدأ وهو محمولٌ عليه و وضحوا ذلك بصريح العبارة، ومنهم المبرد الذي أشار إلى ذلك بقوله: ((وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قامَ زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ))(٣).

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٨٤، وشرح شذور الذهب: ٩٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٣.
(٣) المقتضب: ١/ ١٤٦.

ومن العلماء الذين قالوا بعلّة المشابهة أيضًا بين الفاعل والمبتدأ ابن السرّاج، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش(١).

وعدّ الرفع عدد من النحويين هو علم الفاعلية، إذ الفاعل أصل المرفوعات؛ أي أنهم حملوا المبتدأ على الفاعل واستدلوا على ذلك بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فالفاعل عامله الفعل أو شبهه فهو لفظي، والمبتدأ عامله الابتداء فهو معنوي وقد عُزِيَ هذا الرأي إلى الخليل(٢)، وقال بذلك أيضًا ابن الحاجب، وابن هشام(٣). ويعني ذلك أن الفاعل عُمدة؛ لأن أصله الرفع وعامله لفظي وهو أقوى والمبتدأ محمول عليه؛ لأن عامله معنوي، والمفعول من الفضلات لأنه منصوب.

ويبدو أن الانباري أشار إلى وجود أكثر من علّة في رفع الفاعل، فالأولى هي علّة مشابهة وقد ذُكرت آنفًا، والثانية علّة الفرق وقد أرشد إلى هذه العلّة بقوله: ((فإن قيل: فلِمَ كان إعرابه الرفع ؟ قيل: فرقًا بينه وبين المفعول. فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعًا؟ قيل: لخمسة أوجه: ....)) (٤). ونرى أن الانباري رجحَ علّة الفرق وجعلها العلّة الأولى والاساس وهي الرفع، ويُفهم من علّة الفرق أنها تُفرق بين الفاعل

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٧٥، أسرار العربية: ٧٨ ، شرح المفصل : ١/ ٧٣.
(٢) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٣٠٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية: ١ / ٥١ ـ ٦١ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠١، وشرح الشذور: ١/ ٨٨.
(٤) أسرار العربية: ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩.

المرفوع والفضلات المنصوبة، وعلّة المشابهة هي الثانية ودليله على ذلك الأوجه الخمسة التي ذكرها. وتبعه بذلك السّيرافي، والعكبري، وابن هشام [١].

ونلحظ من ذلك أن الانباري استوفى العلّل بالذكر وفصّل القول فيها وأشار إلى أن علّة رفع الفاعل ونائب الفاعل واحدة وهي علّة الوجوب والاعتماد، فقد بيّن أن رفع الفاعل محمول على رفع المبتدأ وعلّة ذلك هي المشابهة وهو رأيّ بعض النحاة، أما العلّة الثانية التي ذكرها الانباري فهي علّة الفرق؛ أي أن رفع الفاعل هو الأصل والمبتدأ محمول عليه وحجته أن عامل رفع الفاعل هو الفعل وهو عامل لفظي وهو أقوى؛ لذلك اختار الانباري علّة الفرق للأسباب التي ذكرها في كتابه.

ومن المواضع التي استشهد بها على علّة رفع الفاعل قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [سورة البقرة: ٣٧]؛ فعلّل الأنباري قراءة آدم بالرفع فقال: ((قُرِئَ برفع (آدم)، ونصب (كلماتٍ)، ونصب (آدم) ورفع (كلماتٍ). فأيهما رفعته كان فاعلًا لتلقّى)) [٢]. و رأيه في هذه المسألة أنّ الوجهين صحيحان، ولم يرجح أيّهما أقرب للمعنى.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٦٠، واللباب: ١/ ١٥٢ ، و شرح المفصل: ١/ ٧٥.
(٢) البيان: ١/ ٥٦.

اختلف القُرّاء في قراءة (آدم)، فهي عند الكسائي منصوبة، وقرأ الجمهور (آدم) بالرفع على أنه فاعل [١]، ويظهر أنّ الأقرب إلى الصواب هو رأي الأنباري وهو على أنّه فاعل؛ لأن آدم هو الذي تلقى الكلمات أي أخذها وفهمها، فأمره أن يعمل بهذه الكلمات فاستقبلها آدم بقبولٍ حسن فتاب عليه [٢]؛ أي أنّ آدم جاء في موضع رفع الفاعل، وعامله الفعل تلقى ، فهنا جاءت علّة فرق بين الرفع للعُمد والنصب للفضلات ؛ أي أنّ الفاعل جاء مرفوعًا، و وقع بعد المسند، وهذه من أحكام الفاعل التي ذكرها العلماء.

وفي قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [سورة البقرة: ٩٦] علّل الأنباري مجيء الفاعل مصدرًا مؤوَّلًا من أن والفعل بقوله: ((و(أَن يُعَمَّر) في موضع رفع بأنه فاعل (مزحزح)، كأنه قال: ما أحدهم يزحزحه من العذاب تعميره)) [٣]؛ فقد جاء الفاعل مصدرًا مؤولًا من (أن والفعل) ولم يأتِ اسمًا ظاهرًا، وقد وافقه على ذلك عدد من العلماء [٤].

ومعنى قوله تعالى ﴿ وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر ﴾ أنّ الزحزحة هي الابتعاد والإنحاء؛ فـ (هو) يدل على الذي جرى ذكره و(أن يعمر) فاعل، فالقول:

(١) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ١٥٣، والحجة في علل القراءات، أبي علي الفارسي: ١/ ٤٢٨.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٣/ ٢٠، والبحر المحيط : ١/ ٣١٨.

(٣) البيان: ١/ ٨٦ . ٨٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٥، والتبيان: ٩٦ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ٢٥٩.

وما أحدهم بمزحزحه من العذاب تعميره ؛ أي أنّ تعميره لا نفع فيه لابتعاده من النار، ومعنى ما هو بمنجيه لا يؤثر في إزالة العذاب فمجيئه فاعلًا أولى في إعرابه مبتدأ(١). وقد تكررت هذه المسألة في موضع آخر من الكتاب (٢).

نلخص ممّا تقدم أن مجيء الفاعل مصدرًا مؤولًا واردًا؛ لكن الأغلب هو مجيء الفاعل اسمًا ظاهرًا أي اسمًا صريحًا في الجملة، وهذه من أحكام الفاعل.

وفي قوله تعالى ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ [سورة النساء: ٢٩] ذكر أبو البركات الأنباري العلّة في قراءة (تجارة) بقوله: ((قُرِئَ (تجارةٌ) بالرفع والنصب ، فالرفع على أنّها فاعل (تكون) وهي التامة ولا تفتقر إلى خبر)) (٣). وفي قراءة (تجارة) خلاف فقد قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ الكوفيون وبعض القُرّاء بالنصب(٤).

وقد أوضح سيبويه هذه المسألة في كتابه بأن (تكون) تأتي بمعنى تقع؛ أي نقول: إلّا أن تقع تجارةٌ وهو صحيح واستشهدوا به في كلامهم، جاء في (الكتاب): ((وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله ، أي قد خُلِق عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر))(٥). فـ (كان) هنا تامة وليست كان

(١) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٠٠، و مجمع البيان، الطبرسي: ١/ ٢٢٦، والبحر المحيط : ١/ ٤٨٢.
(٢) ينظر: البيان: ١/ ٢١٣ ـ ٢٣٥ ـ ٣٣٠.
(٣) البيان: ١/ ٢١٦.
(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣١.
(٥) الكتاب: ١/ ٤٦.

الناقصة التي تحتاج إلى مبتدأ وخبر ليكتمل المعنى؛ لأنّها اكتفت بوجود الفاعل، وجاءت كان بمعنى الفعل (وقع) وقد ورد ذلك كثيرًا في كلامهم.

ومن العلماء الذين أفصحوا عن هذه المسألة المبرد الذي بيّن أنّ لـ (كان) موضعًا آخرًا لا يحتاج به إلى الخبر؛ إذ يقول مثلًا: ((أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مذ خُلِق))[١]. ويعني ذلك أن(كان) بمعنى خُلِق.

ومعنى ذلك أنّ المبرد يتفق مع سيبويه في مجيء (كان) تامة؛ لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها وهو الفاعل فهي بذلك تكون بمعنى الفعل اللازم؛ إذ تتألف الجملة من الفعل والفاعل.

وكذلك قال الزجاج، والنحاس، والعكبري، وابن يعيش، وأبو حيان الأندلسي[٢]، فكل هؤلاء يرون أن (تجارة) فاعل لـ (تكون)؛ والعلّة في ذلك أنّها تامة جاءت بمعنى الحدث.

وقد خالف هذا الرأي ابن عطية بعدم جواز استعمال (كان) تامة، ومن ثم كان القول بإتيان (كان) لدى بعضهم تامة مرفوضًا، وعلل ذلك بأنها صلة، وإذا كانت غير صلة فهي في درجة أدنى من درجتها ، وهذا ترجيح ليس بالقوي [٣]، ونلحظ أنه

(١) المقتضب: ٤/ ٩٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢/ ٤٤، وإعراب القرآن: ١/ ٤٤٩، والتبيان: ٣٥١، شرح المفصل: ٧/ ٩٨، والبحر المحيط : ٣/ ٢٤١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٤١.

لم يفسر سبب رفضه بشكل واضح، وبهذا نترك هذا القول لوجهة نظره الخاصة به. ولهذه المسألة مواضع أُخر من الكتاب [١].

ويبدو ممّا تقدم أنّ الرأي الأرجح عند الأنباري هو الذي سلكه من سبقه من النحاة، واختار الرفع معلّلًا ذلك بوجود الفاعل الذي استُغنيَ به عن المفعول به، وقد وردت (كان) في هذا النص تامة بمعنى الفعل الذي عمل على رفع الفاعل، ولا يحتاج إلى النصب ، فالعامل النحوي لرفع الفاعل هو عامل معنوي؛ لأنّه لم يظهر في الجملة، وإنّما يمكن تقديره بحسب ما يُلائم معنى الجملة.

أما في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ سَاء مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة المنافقون: ٢]، فعلّل الأنباري مجيء(ما) في موضع رفع بقوله: ((أن تكون موصولةً في موضع رفع؛ لأنها فاعل (ساء)، و (يعملون) جملة فعلية صلتها)) [٢]، وأشار الأنباري إلى أنَّ الأسماء الموصولة يمكن أن تأتي في موضع الفاعل، فالفاعل في هذه الآية المباركة هو (ما) و الفعل (ساء)، وجملة (كانوا يعملون) صلة (ما) لا محل لها من الإعراب.

(١) ينظر: البيان: ١/ ٢١٩ ـ ٣٠٥، ٢/ ١٢٣ ـ ١٧٦.
(٢) البيان: ٢/ ٣٤٧.

وهو في ذلك وافق النحاس، ومكي [١]. ويبدو أنّ الأنباري ذهب في هذا الوجه الإعرابي تأييدًا إلى ما ذهب إليه سيبويه إذ تكون (ما) موصولة في موضع الرفع، أما النصب فهو رأيّ الأخفش[٢].

ويظهر من ذلك أن الأسماء الموصولة يمكن أن تعرب فاعلًا، وهو كثير وقد جوّز علماء العربية مثل ذلك.

ويبدو أنّ الأنباري اتفق في هذه العلّة مع البصريين، وخالف الكوفيون والأخفش فيها.

٢ـ علّة رفع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله

ذكر الأنباري علّة الفاعل إلى جانبه المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وسماه العلماء بـ (نائب الفاعل)، وقد شغل حيزًا في الدرس النحوي، وعرّفه الكثير من العلماء بأنه: الاسم المرفوع الذي حُذِف فاعله، وأُقيم هو مقامه، ويكون الفعل بصيغة فُعِلَ للفعل الماضي، ويُفعَلُ للفعل المضارع، فينوب عنه في جميع أحكامه [٣].

وتسميته بـ (نائب الفاعل) أكثر تعبيرًا من الاسم الآخر؛ وذلك لوجهين كما ذكره ابن هشام: **أحدهما:** أن النائب عن الفاعل ممكن أن يأتي مفعولًا به أو ظرفًا وغيره. **والآخر:** أنّ المنصوب في القول (أُعطِيَ زيدٌ دينارًا) مفعول للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله،

(١) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤/ ٤٣٢، مشكل إعراب القرآن: ٧٣٥.
(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٤/ ٤٣٢.
(٣) ينظر: متن قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام: ٤٤ ، و شرح ابن عقيل: ٢/ ١١٩.

ومعناه أنه ليس له، ولكن أُقيم هو مقامه؛ أي أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه [١].

ويأخذ المفعول الذي لم يسمَ فاعله كلّ الأحكام التي طُبقت على الفاعل؛ لأنه ينوب عنه، ويقوم مقامه عند حذفه، أي يصير مرفوعًا بعد النصب وعمدة بعد أن كان فضلة ويجب تأخيره عن الفعل، أما إذا لم يكن المفعول به موجودًا في الجملة أُقيم غيرهُ من مصدرٍ أو ظرفٍ أو مجرورٍ[٢]؛ أي أنّ نائب الفاعل تُطبق عليه كل الشروط التي تُطبق على الفاعل ويعمل عمله لأنه ملازمٌ له.

وقد أشار الأنباري إلى مسألة الأصل والفرع في الفاعل ونائبه بقوله: ((اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسمَ فاعله ، والعلّة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع))[٣].

يُبيّن الأنباري أنّ العلّة الأساس هي الرفع للفاعل؛ لأنه عُمدة والمفعول هو الفرع فحُمل الفرع على الأصل، والعلّة هي الإسناد، أي إسناد الفعل للمفعول فيأخذ حكم الفاعل بعد حذفه مع إتمام المعنى.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٨٩ .

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٨٨ ، وشرح شذور الذهب: ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) لُمَعُ الأدلة: ٩٣.

ومن الشواهد على مجيء المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [سورة القرة: ١٨٠]؛ فقد سوّغ الأنباري علّة رفع (الوصية) بقوله: ((أن يكون مرفوعًا بـ (كُتِبَ) لأنه مفعول ما لم يُسمَ فاعله، وتقديره: كُتب عليكم الوصية))[١]. فعلّة الرفع هي حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه، فصار نائب فاعل مرفوعًا وبُني الفعل للمجهول وهو (كُتِبَ) فعل ماضٍ، وهذا ما أشار إليه الانباري مرفوعًا في هذا الوجه الإعرابي، وهو مذهب الفراء، والزجاج، والنحاس، والعكبري[٢].

والجدير بالذكر أن حذف الفاعل يكون لغرض إمَّا لفظي أو معنوي يُفهم من سياق الجملة، وقد جاء الفاعل ـ هنا ـ محذوفًا؛ لأنه معلوم، فالفاعل هو لفظ الجلالة (الله) وهو معنوي، وقد يُحذف ليكون مجهولًا للمتكلم أو الخوف أو الإبهام وغيرها، أما اللفظي فيُحذف أما للإيجاز أو المحافظة على السجع و الوزن في الكلام المنظوم[٣].

ويظهر ممّا تقدم ذكره أنّ علّة رفع نائب الفاعل هي القياس على الفاعل؛ لأنّه يقوم مقامه ولا يتم الكلام إلّا به، فإن بناء الفعل للمجهول هو نفسه بناء الفعل للفاعل

(١) البيان: ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١١٠، معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٠/١، إعراب القرآن: ٢٨٣/١، التبيان: ١٤٧.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٨٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ١١١، همع الهوامع: ١/ ٥١٨.

فهو بمنزلة الابتداء والخبر(١)، أما العامل في نصب المفعول فهو الفعل لأنّه من الفضلات ، وقد أشار الأنباري إلى ذلك فقد أسند الفعل إليه فضلًا على ذلك إلى أنه لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه يتمم معنى الجملة. وهناك مواضع تكررت فيها هذه المسألة (٢).

ومن الشواهد الأُخر قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [سورة المطففين: ١٧]؛ إذ أشار الأنباري إلى العلّة بقوله: (((هذا) في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ، وخبره (الذي)، والجملة عند بعض النحويين في موضع رفع؛ لأنها في موضع مفعول ما لم يُسمَّ فاعلهُ، وأنكره بعض النحويين، وذهب إلى أن الجملة لا تقام مقام الفاعل ، وإنما الذي يقوم مقام الفاعل ها هنا، هو المصدر المقدر)) (٣). فالذي يراه الأنباري أن الجملة قد تأتي في موضع مفعول ما لم يسمَ فاعله.

وفي هذه المسألة خلاف، فقد ذهب بعض النحويين إلى أن الكوفيين جميعًا أجازوا وقوع الجملة في موضع رفع المفعول الذي لم يسم فاعله، ودليلهم على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [سورة يوسف: ٣٥]، فجملة (ليسجننه) في موضع رفع فاعل، وجعل بعضهم الآخر المسألة خلافية بين المدرسة الكوفية نفسها؛ إذ قال بعضهم بجواز ذلك في كل جملة

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٧٥.
(٢) ينظر: البيان: ١/ ١٣١ ـ ١٩٢ ـ ٢٤٧، ٢/ ١١٧ ـ ٣٧١ ـ ٣٩٨.
(٣) البيان: ٢/ ٣٩٠.

نحو: يعجبني تقوم[١]. أما الفراء فقد أجاز ذلك بشرط أن يكون العامل من أفعال القلب واليقين أو باتصالها بأداة معلقة، مثل: رأى، عَلِمَ، ودرى، نحو: تبيّن لي أقام عبد الله أم زيد، ونحو: سواءٌ عليّ أزيدًا ضربتَ أم عمرًا، فالجملة فيها معنى رفع بالتقدير أو التأويل [٢].

ويمكن القول إنّ الانباري لم يتطرق إلى بعض المسائل الخلافية التي تخص الفاعل ونائبه، لكنّه لم يغفل حكمه الإعرابي، ويظهر ذلك عن طريق الشواهد التي ذكرها في كتابه، ويبدو أنه لم يظهر رأيه في هذه المسالة، وإنما اكتفى بذكر الحكم لها، ولم يؤيد أحدًا من الجماعات، و ربما يعود السبب إلى أنه لم يقتنع بهذا الوجه الإعرابي من وقوع نائب الفاعل جملة ولم يُشر إلى هذا الخلاف في كتابه.

وهكذا علّل الأنباري لرفع الفاعل ونائبه وذكر أهم أحكامه وهي أن يكون مرفوعًا ويسند إلى الفعل ولا يتقدم عليه ويمكن أن يفصل بينهما بفاصل وهو من العُمد، وبيّن أنواعه وهو أما أن يكون أسمًا ظاهرًا أو مقدرًا أو ضميرًا مستترًا أو متصلًا وكذلك مصدرًا مؤولًا، وتطرّق إلى مسألة كان التامة التي تأتي بمعنى الفعل وهذه لا تشبه كان الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، فـ (كان) التامة ترفع الفاعل بعدها ويكون الفصل لازمًا، و أشار إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وقال إنّه يأخذ أحكام

(١) ينظر: الخلاف النحوي الكوفي، حمدي جبالي: ٢٩١.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/ ١٩٥ ـ ٣٣٣، ٤١٣، والخصائص: ٢/ ٤٣٣.

الفاعل؛ لأنه عمدة، و وضح أنّه عند حذف الفاعل يُبنى الفعل للمجهول ويُحرك بضم الأول وكسر ما قبل الآخر إذا كان فعلًا ماضيًا، ويضم الأول ويُفتح ما قبل الآخر إذا كان فعلًا مضارعًا، ويدل هذا الحذف على الفاعل المحذوف، وطبق جميع الشروط في كتابه بأسلوب دقيق معتمدًا المنطق والفلسفة العميقة التي تتفاوت بين الغموض والوضوح ليدل على فكر ناضج يحمل الأسس العربية الأصيلة.

الفَصلُ الثانـي

العلل النحوية في المنصوبات

- **المبحث الأول: علّة نصب المصدر في موضع الحال.**
- **المبحث الثاني: علّة النصب بالفعل المُقدَّر وموضوعات نحويّة أُخرى.**

توطئة:

تُعَدُّ المنصوبات من الموضوعات التي تطرّق لها الأنباري، وهي الجزء المتمم لفائدة؛ أي وجوده متمم لمعنى الجملة، وهو أشمل أقسام النحو الأخرى وأوسعها؛ وسبب ذلك يعود إلى أن الفتحة حركة إعرابية خفيفة مستحبة، يحمل العرب عليها كلامهم عند الاستراحة والتي يشكل بها آخر كل كلمة وكذلك يستمدون منها السبب والعلّة في أحكام التصريف والإعراب(١).

والنصب رفعك شيئًا تنصبه قائمًا منتصبًا... والنصبُ في الإعراب كالفتح في البناء، وهو من مواضعات النحويين؛ تقول منه: نصبتُ الحرف فانتصب(٢).

وقد عرّف النحاة النصب بأنه:((حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال وهو بذلك قسيم الرفع والجر))(٣)، فالمنصوبات بوصفها فضلات، يدخل ضمنها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وغيرها. أما اسم إن، وخبر كان، وخبر ما الحجازية، واسم لا التبرئة فهي عُمَد شُبهت بالفضلات(٤).

فالاسم المنصوب هو اسم دخل إليه النصب؛ أي يحمل آخره فتحة، وهناك فرق بين النصب والفتح، فالنصب مكانة معنوية واطئة مع إنّه يوضع بمكان يراه من يريد

(١) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٧٨.
(٢) ينظر: لسان العرب: ١٤/ ١٥٧.
(٣) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، د. محمد نجيب اللبدي: ٢٢٥.
(٤) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٤٤.

إيقاع الفعل عليه، والفتح حركة الشفاه فتحًا، وتجعل الرقبة تتحرك لا راديًا للأعلى(١).

وذكر بعض النحاة مصطلح الفضلات في كتبهم ومنهم ابن جني في خصائصه إذ ذكر أن هناك الكثير مما يدلُّ على الفضلات ومنها المفعول به، والحال، والتمييز وغيرها(٢).

أما الأنباري فقد ذكر أن المنصوبات هي جزء مكمل للجملة، لكنه أشار إلى مصطلح فضلة للمنصوبات لوقوع الفعل عليها؛ أي أنه يرى أن الفعل هو العامل الأساس في الجملة والذي نصب المفعول و وضح ذلك بقوله: ((رفع كل ما أُسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علّة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علّة وقوع الفعل عليه)) (٣)؛ أي مراعاة رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه فضلة.

والملاحظ أن الأنباري لم يفرد بابًا للمنصوبات، وإنما جعلها في مواضع متفرقة في كتبه(٤)، فقد ذكر المفعول به، والحال، والتمييز والمفعول له والاستثناء وغيرها، ونلحظ أنها موضوعات كثيرة ولكثرتها في كلام العرب اختاروا الفتحة علمًا لها؛

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي: ٦٧.
(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ١٩٧، وشرح المفصل: ١/ ٧٣.
(٣) لُمَعُ الأدلة: ١١٢.
(٤) ينظر: البيان: ١/ ٢٢، ٦١، ١٤٦، ٢/ ٢١، ٣٦، ٥٩، ٧٤، وأسرار العربية: ٨٥، ١٨٥، ١٨٩.

ليشيع في كلامهم الخفيف (الفتحة) ويقل الثقيل (الضمة)[1]، وهذا ما اتفق عليه النحاة ويتردد كثيرًا عند طرحهم للمسائل النحوية.

(١) ينظر: نظريات في اللغة، أنيس فريحة: ١٣٤، وفقه اللغة وخصائصُها، اميل بديع يعقوب: ١٠١.

المبحث الأول: علّة نصب المصدر في موضع الحال

عرّف الأنباري الحال بقوله: ((هيأة الفاعل والمفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ راكبًا) كان الركوب هيأة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: (ضربته مشدودًا) كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له))[1]. فـ (راكبًا) و (مشدودًا) وصفان أو حالان يبينان هيأة الفاعل والمفعول.

وقد كثُرت تعريفات الحال عند علماء النحو القدامى الذين أشاروا إلى أن الحال هو: وصف منصوب من الفضلات يدلُّ على الهيأة التي كان عليها صاحبه نحو: (فردًا أذهبُ) فـ (فردًا) حال؛ لأنه تحقق فيه الشروط المذكورة، ويجب أن يكون نكرة مشتقة، وصاحبها معرفة[2].

وتعددت الآراء في مسألة وقوع المصدر في موضع الحال، فذهب سيبويه وجماعة من البصريين ومنهم الأنباري إلى مجيء المصدر حالًا؛ أي يؤول بالوصف نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فُجاءةً ومفاجأة، وأعطيته المالَ نقدًا، و وردتُ الماءَ التقاطًا، فهذه الأمثلة فيها مصادر وقعت موقع الصفة منصوبة على الحال؛ والسبب في ذلك أن هذه المصادر في موضع الفاعل إذا كان حالًا[3].

---

(١) أسرار العربية، الأنباري: ١٩٠.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠، والبيان: ١/ ٦٣، وشرح المفصل: ٢/ ٥٩، وارتشاف الضرب: ١٥٧٠، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٨١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٢٨.

وخالفهم في ذلك الأخفش والمبرد[١] اللذين ذهبا إلى أن هذه المصادر مفاعيل مطلقة، منصوبة بفعل مقدر وهذه الأفعال هي الحال والعامل فيه محذوف نحو: أتيتُ أركضُ ركضًا، وقتلته يصبرُ صبرًا، وطلع يبغتُ بغتةً، فالحال عندهما الجملة لا المصدر. وتبعهم في ذلك ابن السرّاج[٢]، وقد ردّ هذا الرأي بعض النحاة، ومنهم ابن مالك وقال إنه ليس بصحيح، وعلّل ذلك: ((لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول، لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب))[٣].

أما الكوفيون فقد أشاروا إلى أنها مفاعيل مطلقة منصوبة على المصدر والناصب لها هو الفعل المذكور؛ لأنه يؤول بفعل من لفظ المصدر فتأويل أتيته ركضًا: ركضتُ ركضًا، وصبرته صبرًا، وبغتَ بغتةً[٤].

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٣٤، وشرح الكافية، رضي الدين: ٢/ ٣٩، وارتشاف الضرب: ١٥٧١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد السلسيلي: ٢/ ٥٢٤، همع الهوامع: ٢/ ٢٢٨، وشرح الاشموني: ٢/ ٢٥٦ـ٢٥٧.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٦٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٧١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥٥، همع الهوامع: ٢/ ٢٢٨، وشرح الاشموني: ٢/ ٢٥٦.

وقيل: هي مصادر على حذف المضاف، والتقدير: أتيتهُ ذا ركضٍ، وقتلتهُ ذا صبرٍ، وطلع ذا بغتةٍ، وكذلك قيل أنها مصادر على حذف مصادر والتقدير: أتيته إتيان ركضٍ، وقتلته قتل صبرٍ، وطلع زيد طلوع بغتةٍ وغيرها(١).

هذه هي أهم الآراء في هذه المسألة، ويبدو لي أنّ الرأي الأول هو الأكثر تطبيقًا في النحو العربي من أن هذه المصادر تعرب حالًا وهي الأكثر ورودًا عند النحاة في كتبهم وسبب ذلك أنّ المصدر يمكن أن يقع خبرًا أو صفة كما في: قم قائمًا فالأصل: قم قيامًا، فهذا يعني أن المصدر يأتي حالًا أيضًا، ويُقال في المصدر الواقع حالًا من أنه وجِدَ بقصد المبالغة، فعند تأويله بمشتق أو أُعربَ مفعولًا مطلقًا فإنه يخرج عن معنى المبالغة (٢).

ويتضح مما سبق أنّ الرأي الأول هو الذي تبناه الأنباري؛ لكنه، لم يتطرق لهذه الآراء، واكتفى بما قاله سيبويه وبعض النحاة، وأشار بصورة مختصرة لموضوع الحال وأحكامه.

وقد أجاز الأنباري مجيء المصدر حالًا، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة البقرة: ٥٥]، فالعلّة في نصب (جَهْرَةً) أنها جاءت ((مصدرًا في موضع الحال من المضمر في (قلتم)، وتقديره: قلتم ذلك

(١) ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٢٥٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٢٢٦٩.

مجاهرين))[1]. وذهب الأنباري إلى نصب (جهرة) على الحال المنصوب وهي مصدر من(مجاهرين) هو كذلك رأي القيسي، والزمخشري، وابن عطية، والعكبري، والقرطبي، وأبي حيان الأندلسي[2] الذين رأوا النصب على الحال بسبب التقديم والتأخير الذي عمل على تغيير الإعراب في كلمة (جهرة) فهي منصوبة على المصدر في الأصل، غير أنها وضعت موضع الحال وأُولت بكلمة (مجاهرين) وهذا الذي استدلوا به.

ويرى الزجاج أنّ (جهرةً) منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف فأخذت حكمه، والرؤية بصرية في قوله تعالى (حتى نرى الله جهرةً) أي رؤية واضحة منكشفة ظاهرة للعيان، وهذا يعني أنهم سألوه رؤية يدركونها بأبصارهم[3]. ويلحظ من ذلك أن الفعل (نرى) ينصب مفعولًا به واحدًا؛ لأنّ الرؤيا بصرية ويأتي بعده صفة للمفعول، وكذلك نصب جهرة لأن المصدر محذوف وهو (رؤية) فوضع موضع المصدر وأخذ إعرابه، والذي أراه أن الوجه الأول عند الانباري هو الأصح فقد ذكر ذلك بصريح عبارته، وعلّل ذلك لإقامة المصادر مقام الحال، فقد أُضمر الحال

(١) البيان: ١/ ٦٣.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣٤، والكشاف: ١/ ٢٧٠، والمحرر الوجيز: ١/ ١٤٧، والتبيان: ٥٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١١٤، والبحر المحيط : ١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٢٦، وتفسير النسفي، أبي البركات النسفي: ١/ ٩٠، وفتح القدير، محمد الشوكاني: ١/ ١٩٤، وتفسير روح البيان، البرسوي: ١/ ١٣٩.

وجعل المصدر دليلًا عليه، وهو شائع في كلام العرب ولا إشكال فيه، وفي قوله تعالى ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً ﴾ [سورة النساء: ٢٠].

ذكر الأنباري علّة مجيء (بُهْتَاناً) في حالة نصب بقوله ((منصوب على المصدر في موضع الحال من الواو في (أَتَأْخُذُونَهُ): وتقديره تأخذونه مباهتين))[١]. فقد ذهب الأنباري إلى أن (بهتانًا) حال منصوب جاء في موضع المصدر لأنه لا يحتاج إلى أن يؤول بمشتق. ومن قال بالنصب على الحال الزجاج، والنحاس، والزمخشري، وأبو حيان، والحلبي[٢]، فهؤلاء العلماء يُقدمون النصب على الحال من النصب على المفعول لأجله؛ أي أن (بهتانًا) مصدر منصوب في موضع الحال من الفاعل، والتقدير: باهتين وآثمين.

ويبدو أنّ النصب على الحال هو الأقرب للصواب من النصب على المفعول، والدليل على ذلك ما جاء في قول الخوارزمي (ت٦١٧هـ): ((إنما جُعلت هذه المصادر أحوالًا لأن المنصوب بعد الجملة الفعلية أليق بالحال من المفعول المطلق، بدليل أنّ الحال تتعلق بالفعل من حيث هو مركب بالفاعل أو المفعول، أو بهما، بخلاف المفعول المطلق، فإنه يتعلق بالفعل من حيث هو مفرد ، ومن حيث هو

(١) البيان: ١/ ٢١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣١، وإعراب القرآن: ١/ ٤٤٤، والكشاف: ٢/ ٤٧، والبحر المحيط : ٣/ ٢١٦، والدر المصون: ٣/ ٦٣٤.

مركب بأحد الشيئين، فيكون أليق بالحال)) [1]، أي أنّ وقوع المصادر أحوالٌ هو أنسب من وقوعها مفاعيل مطلقة؛ لأن الحال يأتي مع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، أما المفعول المطلق فيأتي مع أحدهما أما الفعل أو الفاعل فوروده مع الحال أقوى في الجملة وهو رأي جمهور البصريين أيضًا والعلّة في هذه المسألة هي علّة قياسية. وقد ورد النصب على الحال في مواضع أخرى من الكتاب[2].

(١) التخمير، الخوارزمي: ١/ ٤٣٠.

(٢) ينظر: البيان: ١/ ٢١٦ـ ٢١٨ ـ ٣٦٢، ٢/ ٣٤٣ـ ٣٦٦.

المبحث الثاني: علّة النصب بالفعل المُقدّر وموضوعات أُخَر

اولًا: علّة نصب الضمير المنفصل بالفعل المقدر.

علّل الأنباري مجيء النصب بالفعل المقدّر، في مواضع عديدة في كتابه (البيان)، فقد ذهب إلى أنّ الضمائر المنفصلة تأتي منصوبة بفعل مقدّر، وكذلك المصدر والمفعول، وكذلك النصب بتقدير حذف حرف الجر وغيرها، سنأتي على بيانها بالتفصيل.

أوضح الأنباري أنّ الضمير المنصوب المنفصل يُنصب بفعل مقدّر، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [سورة البقرة: ٤٠]، فعلّل مجيء (وَإِيَّايَ) في موضع نصب بقوله: (((وَإِيَّايَ) ضمير منصوب منفصل، وهو منصوب بفعل مقدّر، وتقديره: إيّاي ارهبوا فارهبون، وإنّما وجب تقدير (ارهبوا)، ولم يعمل فيه (فارهبون) الملفوظ به؛ لأنه مشغول بالضمير المحذوف وهو الياء، و وجب أن يكون هذا الفعل المقدّر بعد (إياي)؛ لأنّه ضمير منفصل، والضمير المنفصل إنّما يعمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله، لأنّه لو كان قبله لصار مُتصلًا لا منفصلًا))[1].

وتحدث الأنباري عن الاسم المضمر، وذكر أنّه على ضربين: متصل ومنفصل، وفصل القول في كّل واحد منهما. وأشار إلى أنّ الضمير المنصوب المنفصل يجوز

(١) البيان: ١/ ٥٧.

أن يتقدم على عامله المقدّر، كتقدم المفعول على الفاعل، وهو الأرجح عنده [١]؛ أي أنّ الفعل المقدّر يأتي بعده؛ لأنّه ضمير منفصل. كما ذكر أنّ الضمير إذا كان متصلًا وجب تقدم الفعل عليه؛ ولكنه جاء هنا الفعل متقدمًا وجاء بعده الضمير منفصلًا ولا يحدث ذلك إلا في الضرورة الشعرية، كقوله: [البسيط]

بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنتْ إيّاهُمُ الأرضُ في دَهرِ الدهاريرِ[٢]

فالشاهد هنا هو الضمير(إيّاهم)، إذ عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ أي في الأصل أن يأتي متصلًا لأن العامل متقدم عليه ولا يحصل ذلك إلا في الشعر، وهو شاذ لا يُقاس عليه وهو رأي الأنباري[٣]. وهذا هو رأي بعض النحاة والمفسرين منهم: الزجاج، والنحاس، والطبرسي، وأبو حيان الأندلسي[٤].

وقد أشار ابن عقيل إلى أنّ هناك عشرة مواضع يأتي فيها الضمير منفصلًا، ولا يمكن المجيء به متصلًا؛ أي أنه حصر مواضع الضمير المنفصل وفصَّل القول فيها، وقد ضمنت هذه المواضع الشاهد الذي أشار إليه ابن الانباري، وتُعدُّ هذه المواضع الأساس في التفريق بين وصل الضمير وفصله، وتبعه في ذلك السيوطي

(١) ينظر: اسرار العربية: ٣٤٤.
(٢) ديوان الفرزدق: ١٩٠.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ٥٧.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٢١، وإعراب القرآن: ١/ ٢١٨، ومجمع البيان: ١/ ١٢٥، والبحر المحيط : ١/ ٣٣١.

وأضاف ثلاثة مواضع أُخر غير التي ذكرها ابن عقيل و وضع الشروط الخاصة بها[١].

أما الانباري فلم يُشر إلى المواضع العشرة، واقتصر على ذكر المنصوبات بأنها يجوز أن تتقدم على الناصب، و وضح سبب ذلك بقوله: ((فلما كانا يتصلان بالعامل تارة، وينفصلان تارة أخرى، وجب أن يكون لهما ضميران: متصل، ومنفصل))[٢].

وأيد الأنباري في ذلك الأشموني[٣].

ويظهر مما تقدم أنّ النصب في الضمير المنفصل هو الأرجح؛ لأنّ الضمير(إيّاي) منصوب بعامل محذوف وهو فعل أمر مقدّر، وتقديره (ارهبوا)، ولا يعمل فيه الفعل المذكور لأنه مشغول بالضمير المحذوف وهو الياء، لذلك يجوز تقديم المعمول الذي هو الضمير المنفصل على العامل وهو الفعل المقدّر ويأتي في محل نصب لأن الفعل المشغول عن المفعول هو فعل أمر. والعلّة هي الاستثقال.

ثانيًا: علّة نصب المصدر بفعل مقدر

قوله تعالى:﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧٩]، جاء إعراب(فويل) في محل نصب بفعل مقدّر بحسب قول الأنباري :((ويجوز أن ينصبه على المصدر

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢١١.
(٢) أسرار العربية: ١/ ٣٤٤.
(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١/ ١٩٧.

بفعل مقدّر لم يستعمل إظهاره، ولم يستعمل منه فعلٌ؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلّة ، ولم يأتِ في كلامهم ما فاؤهُ وعينهُ من حروف العلّة إلا كلماتٌ معدودةٌ، وهي: ويلٌ، و ويحٌ، و ويبٌ، و ويه، و ويس))[١].

وذكر الأنباري أن هناك مصادر منصوبة بفعل مقدّر، لا يأتي منه فعل من لفظه، وعلل ذلك بسبب وجود حروف العلّة المكررة في فاء الفعل وعينه وهذا لا يمكن أن يأتي في كلام العرب. وذكر القيسي أن هذه الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان العكس كما قال الكوفيون لصار لهذه المصادر فعل يُشتق منه[٢].

وأشار ابن يعيش إلى أن هذه الالفاظ تأتي مرفوعة بالابتداء بها وليست منصوبة و وضح علّة ذلك؛ لأنها ليست أخبارًا في المعنى وإنما جاءت بصيغة الدعاء أو المسألة فهي في معنى الفعل، وكذلك من العلماء من أجاز الابتداء بالنكرة وفيها معنى الفعل وهو العكبري[٣]؛ أي أن الرفع عندهما أصح.

أما الاخفش (ت٢١٥هـ) فعنده النصب أجود و وضح ذلك بقوله: إنّ النصب على ضمير الفعل يعني بفعل مقدّر هو قياسٌ حسن؛ أي يمكن القول: ويلًا لزيدٍ، و ويحًا لزيدٍ[٤].

---

(١) البيان: ١/ ٧٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها، ومشكل إعراب القرآن: ١٠١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٧، واللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٤٦٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الاخفش الأوسط: ١٢٦.

ويمكن أن تأتي هذه الألفاظ منصوبة أيضًا بشرط أن تكون مضافة على تقدير: ألزمه الله ويله، أو تُنصب على المصدر بفعل من معناها وليس من لفظها؛ لأنها لا يستعمل منها فعل، وقال بذلك ابن السراج(١).

ويبدو مما تقدم أنّ الأنباري لم يرجح أيّهما الأجود في الحكم النحوي، وإنما ذكر الوجهين واكتفى؛ أي أن كلا الوجهين عنده مقبولان، والذي أراه أنّ مجيئه في موضع الابتداء هو الأجود والدليل على ذلك أنّ الرفع يعني الابتداء بالشيء، أي ثبت واستقر وفيها معنى الفعل، أما النصب فيدل على أنّك تعمل في حال حديثك على إثبات الشيء.

ثالثًا: علّة نصب المصدر المؤول من (أن والفعل).

قال تعالى:﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنَزَلَ اللَّـهُ بَغْياً أَن يُنَزِّلُ اللَّه﴾[سورة البقرة: ٩٠].

علل ابن الأنباري وقوع المصدر المؤول من (أن والفعل) في محل نصب كما وضح ذلك بقوله: ((و (أَن يُنَزِّلُ اللَّهُ) في موضع نصب، لأنه مفعول له أيضا، وتقديره: لأن يُنزّل الله؛ أي: لإنزال الله))(٢)، وجوّز ابن الأنباري مجيء المصدر

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٥١.
(٢) البيان: ١/ ٨٤.

المؤول في محل نصب مفعول له بتقدير حذف حرف الجر، ويكون التقدير: من أن يُنزّل الله. و وافق ابن الأنباري الزجاج، والنحاس على ذلك، وتبعه أبو حيان[١].

وهناك خلاف فيما إذا كان (أنْ والفعل) في موضع نصب أم موضع جر عند حذف حرف الجر منهما، فقد ذهب الخليل والفراء وغيرهما[٢]إلى أنه منصوب على نزع الخافض، ودليلهم على ذلك أنّ حروف الجر لا تعمل إذا كانت محذوفة ؛ ذلك أنّ العامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف[٣].

وذهب بعضهم الآخر إلى الجر بنزع الخافض، ومنهم الكسائي الذي استدل على ذلك بظهور الخفض في المعطوف، وكثرة حذفه، فكأنّه مذكور في الجملة، ويمكن أن يعمل وهو محذوف [٤]. أما سيبويه والزجاج فقد جوّزا الأمرين؛ لكنهما جعلا الجر هو المحل الأقوى في الإعراب وعلّلا ذلك ((لأنها حروف تحذف من (أنْ) مخففة ومشددة؛ لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف منه كما يحسن حذف الضمير العائد إلى(الذي)، فحرف الجر، وان لم يذكر فكأنه موجود في الحكم. كما أن الضمير وإن حذف، فهو كالمثبت في التقدير))[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٣ـ ١٧٤، وإعراب القرآن: ١/ ٢٤٨، والبحر المحيط : ١/ ٤٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٧، ومعاني القرآن، للفراء: ١/ ١٤٨، وأوضح المسالك: ٢/ ١٨١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٨١.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي: ٢٩٥.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري: ٢/ ٣٨٨.

واختار الأنباري مجيء المصدر المؤول ومعموله في موضع نصب واستدل على ذلك بما جاء في قوله تعالى:﴿ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٧٥]، جاء في موضع نصب والتقدير: (أفتطمعون بأن يؤمنوا لكم)، فقد حذف حرف الجر واتصل الفعل به فنصبه(١)، وعلل ذلك بأنّ حرف الجر عامل ضعيف فمتى ما حذف من الكلام زال عمله، وكذلك لأن حروف الجر لا تعمل مع الحذف إلا إذا كان هناك ما يعوض حذفها، ولم يوجد هنا فبقي على النصب(٢).

وبعد ذكر الآراء الخاصة في هذه المسألة يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: هل يجوز حذف حرف الجر مع غير(أنْ) والمصدر؟ وهل هذا قياسٌ عند علماء العربية؟ والجواب على ذلك أنّه لا يمكن حذف حرف الجر؛ لأنه لم يتعين حرف الجر فيها ومكان الحذف، وهذا لم يقبله العلماء ولم يرجحوه في النحو ولا يقاس عليه، فمثلًا نقول: بريتُ بالسكين القلم، فقد دخل حرف الجر على اسم لا على المصدر وعند حذف حرف الجر تصبح: بريتُ السكين القلم، وهذا لا يجوز عند العلماء، أمّا الاخفش الأصغر، فقد جوّز حذفًا قياسيًا بشرطين(٣):

١. تعيين الحرف المحذوف.

٢. تعيين مكان الحذف.

---

(١) ينظر: البيان: ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة الستون: ٣٣٦.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥١، وأوضح المسالك: ٢/ ١٨٢.

وحجته بهذين الشرطين هو أمن اللبس وسلامة المعنى، ففي قولنا: رغبتُ زيدًا، فهذه الجملة يختلف معناها بحسب الحرف المحذوف، فنقول: رغبتُ في زيدٍ، أي أردته، ورغبتُ عن زيدٍ، أي ما أردته، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [سورة مريم: ٤٦]، أي معرضٌ عنها.

ويمكن القول أنّ الفعل اللازم يتعدى إلى النصب بحرف الجر إذا كان المجرور(أنْ)، وإن كان المجرور غير المصدر المؤول يجوز عند أمن اللبس في تقدير حرف الجر المحذوف. ويبدو أن الأنباري كان مخالفًا لرأي سيبويه في هذه المسألة. وقد وردت مواضع أُخَر لهذه المسألة في الكتاب[1].

وفي قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [سورة ص: ٥٧].

وضحّ ابن الأنباري علّة مجيء (هذا) في موضع نصب بفعل مقدّر، دلَّ عليه بقوله : ((والنصب في هذا يكون بتقدير فعل يُفسره (فَلْيَذُوقُوهُ)، وتقديره: فليذوقوه هذا فليذوقوه، والفاء زائدة عند أبي الحسن الأخفش، كقولك: هذا زيد فاضرب، ولولا الفاء لكان النصب أولى من الرفع؛ وإن كان جائزًا لأنه أمر، والأمر بالفعل أولى))[2].

(١) ينظر: البيان: ١/ ٣٦٤، و٢/ ٢٢٣ ـ ٢٥٥ ـ ٣٣٥ ـ ٣٨٥.

(٢) البيان: ٢/ ٢٥٣.

بيّن أن (هذا) يأتي مرفوعًا ومنصوبًا، فالنصب على أنّه نُصِبَ بفعل مقدّر تقديره (فليذوقوه)، وأشار إلى أنّ دخول الفاء قد يتغير معناها في الرفع والنصب. ومن النحاة الذين قالوا بذلك الفراء، والنحاس، وأبو حيان، والسمين الحلبي(١).

وفي مسألة الفاء الداخلة على الفعل المقدم على معموله في الأمر والنهي خلاف؛ فقد رأى علماء البصرة أنّ الفاء تأتي زائدة في كلّ الأحوال؛ أي أنّها لا تؤثر في معنى الجملة وإعرابها، أمّا سيبويه فخالفهم في ذلك؛ لأن الفاء الزائدة تدخل على الخبر(٢).

ومن العلماء الذين جوّزوا زيادة الفاء في الخبر: الفراء والأخفش والزجاج والفارسي والأعلم وشرطوا في ذلك أن يكون الخبر أمرًا أو نهيًا(٣)؛ أي أن الفاء تأتي زائدة في الرفع؛ لأنها لا تُغير معنى الجملة وذلك؛ لأنّ جملة الفاء اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

أمّا مَن قال إنّها عاطفة لا زائدة فاستدلوا على ذلك بما جاء في المثال: زيدًا فاضرب، والأصل في الجملة: تَنَبّه فاضرب زيدًا؛ لأن الفاء عاطفة على (تنبّه)، فَحُذف الفعل وقدم المعمول الذي هو المفعول وسبب ذلك حتى لا تقع في صدر

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٤١٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٧٠، والبحر المحيط : ٧/ ٣٨٨ ، والدر المصون: ٩/ ٣٨٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٧٩.

الكلام ويُبتدأ بها؛ لذلك قدم المعمول عليها[١]، أما ابن الأنباري فيرى أن النصب أولى عندما تكون الفاء زائدة وليست عاطفة لأن النصب بالفاء العاطفة يكون مخالفًا للمعنى لأنه لا يجوز عطفه على المعمول في (زيدًا فاضرب)؛ وذلك لمخالفته المعنى[٢]. والذي أراه أنّ الرأي الذي يذهب إلى أنَّ الفاء زائدة هو الأولى؛ لأن حذفها لا يخّل بمعنى الجملة، وكذلك إنّ اللغة تُميل إلى الاسم الصريح الظاهر لا المقدّر؛ أي عدم التقدير أولى من اللجوء إلى التقدير، هذا هو رأي ابن الأنباري الذي خالف رأي سيبويه فيه.

وقد جاءت موضوعات نحوية أخرى لها نفس المعنى في كتاب ابن الأنباري[٣].

رابعًا: علّة نصب المفعول بحذف حرف الجر.

ومن المواضع التي استشهد بها أبو البركات ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [سورة البقرة: ١٣٠]؛ أشار ابن الانباري إلى علّة نصب (نَفْسَهُ) من ثلاثة أوجه: ((الأول: أن يكون منصوبًا ؛ لأن التقدير فيه : سَفِهَ في نَفْسِهِ ، فحذف حرف الجر، فاتصل الفعل بالاسم فنصبه))[٤]. أشار أبو البركات إلى أن (نفسه)

(١) ينظر: الجنى الداني: ٧٣ ـ ٧٤.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ٧٤.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ٧٩، ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٨٧.
(٤) المصدر نفسه: ١/ ٩٧.

في موضع نصب بسبب حذف حرف الجر، فالعامل هو الفعل (سفه) الذي نصب المفعول به.

وأجاز سيبويه هذا الوجه من الإعراب، وأشار إلى ذلك بقوله: (ضُرِبَ زيدٌ الظهر والبطن) وقوله: (ومُطِرنا السهل والجبل) وأيضًا: (وقُلِبَ زيدٌ ظهره وبطنه). فمعنى الجمل: (مُطروا في السهل والجبل)، و (وقُلب على الظهر والبطن)، فحُذف حرف الجر ونصب المفعول بالفعل، فالعامل هو الفعل، ولم يجز حذف حرف الجر في الظروف ولكنه أجاز ذلك في الأماكن [١].

ومن العلماء الذين قالوا بهذا الرأي الأخفش؛ فبيّن علّة النصب أن لهذا الوجه نظيرًا في القرآن الكريم، وأشعار العرب وألفاظها، ومن الشواهد المشابهة لهذا الوجه من الأعراب ما جاء في قوله تعالى﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٥]؛ أي (على عقدة النكاح) ، ومن ألفاظهم : (دخلتُ البيتَ) والتقدير : (دخلتُ في البيت) وكذلك قولهم : (توجه مكة والكوفة) أي بمعنى: (إلى مكة وإلى الكوفة)[٢]، فهذه الأمثلة تدل على أن نصب المفعول به بالفعل بعد حذف حرف الجر وارد عند العرب، وهذا هو مذهب سيبويه وسار معه بعض النحويين ومنهم الأنباري لأن (نفسه) نُصبت بالمفعول بعد نزع الخافض.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ١٥٧.

أما الوجه الثاني فهو: ((والثاني: أن يكون منصوبًا، لأن (سَفِهَ) في معنى جهل، وهو فعل متعدّ بنفسه، فلذلك نصب (نفسه)))[١]. جاء في تفسير(سَفِه) بمعنى جهل ويعني: جهل أمر نفسه، أي لم يفكر في نفسه، أو يأتي بمعنى أهلك نفسه عند أبي عبيدة(ت٢١٠هـ)، أو تأتي بمعنى الخفة أي استخف بها [٢]. فالعلّة من نصب(نفسه)؛ لأن (((سَفِهَ) بكسر الفاء يتعدى بنفسه كما يتعدى (سفَّه) بفتح الفاء والتشديد)) [٣]، ومعنى ذلك أن نفسه منصوبة بـ (سفه) لأنه يحتوي على معنى التعدي، وسار على هذا الرأي الزجاج، وأبو حيان وغيرهم[٤].

والوجه الثالث هو ((أن يكون منصوبًا على التمييز وهو قول الكوفيين، وهذا الوجه ضعيف جدًا، لأنّه معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة))[٥]. وهو رأي الفرّاء وأعطى علّة لذلك لأنّه مفّسر، والمفّسر في أكثر الكلام نكرة، ومعنى ذلك أن (نفسه) جاءت نكرة لأنه مفسر لمعنى (سفه) لذلك أُعربت تمييزًا[٦].

(١) البيان: ١/ ٩٧.
(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبي عبيدة: ١/ ٥٦، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٢/ ٥٧٩، والكشاف: ١/ ٣٢٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٤٠٤.
(٣) الدر المصون: ٢/ ١٢٠.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢١١، والبحر المحيط : ١/ ٥٦٥.
(٥) البيان: ١/ ٩٧.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٧٩.

ورأي سيبويه يخالف قول الفرّاء و وضح أن الحال والتمييز متشابهان بقوله:((ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة، كما أن هذا لا يكون إلا نكرة))[١]، يعني أن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرة كما أشار في القول؛ أي أن التمييز لا يجوز أن يأتي معرفة، وكذلك النحاس يرى أن التمييز يفقد معناه إذا صار معرفة؛ لأنه لم يفرق ما كان منها تمييزًا، أي أنه معارض لقول الفرّاء[٢].

ومن الجدير بالذكر أن الفعل (سفه) لا يتعدى بنفسه إلا مع حرف الجر، فنصب نفسه بنزع الخافض أي سفه في نفسه، ويجوز نزع الخافض معه إذا أمن اللبس وقد أتى على ذكره في النصوص المتقدّمة؛ لذلك يمكن القول إن الوجه الأول أوجه الوجهين لتوظيفه في إعراب القرآن. وهناك موضع آخر له العلّة نفسها في كتاب الأنباري[٣].

واستشهد الأنباري في قوله تعالى: ﴿عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة النبأ: ٢]، بمجيء الجار والمجرور متعلقًا بفعل مقدّر يوضحه ما بعده كما أشار بقوله:((أن يكون متعلقًا بفعل مقدّر، دلّ عليه (يَتَسَاءَلُون)، ولا يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا، لوجب أن تكرر(عما)؛ لأن حرف الجر المتصل بحرف الاستفهام إذا أُعِيد، أُعِيد مع الحرف،

(١) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٥.
(٢) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٢٦٣.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ٢١٨.

كقولهم لك: بكم ثوبك أبعشرين أو ثلاثين؟ ولا يجوز أن يقال: بعشرين، من غير إعادة حرف الاستفهام ، فدل عليه أنه يتعلق بفعل مقدّر، لا بالفعل الظاهر))[1].

ويعلّل الأنباري الجار المجرور(عن النبأ) بأنّه متعلقان بفعل محذوف يفسره الذي بعده وهو (يتساءلون) وهذا هو رأيه، ولا يأتي بدلاً وعلل ذلك؛ لأن حرف الجر المتصل بأداة الاستفهام لا يمكن فصلهما عن بعض أي إذا ذكر حرف الجر يجب ذكر حرف الاستفهام أيضًا ، فقد أضمر (يتساءلون) لأنه فسره و وضحه الذي بعده لدلالته عليه[2]، و هو رأي النحاس، والزمخشري، وتبعه القرطبي[3].

وقد أشار ابن عطية إلى أن أكثر النحاة قالوا إنّ قوله تعالى: ﴿عَنِ النَّبِأ العَظِيمِ﴾ متعلق بـ(يتساءلون)الظاهر لا المضمر وهو تام المعنى[4]، "وهذا رأي ضعيف لأن لو كان كذلك لأُعرب بدلًا ولا يجوز ذلك؛ لأنه تعلق بفعل مقدّر تُفسره القرينة الدالة عليه".

ويمكن القول إن جملة الجار والمجرور تقدّر بفعل محذوف عند وجود دليل يدل عليه يُفسر معنى الجملة ويكون تام المعنى والذي أشار إليه الأنباري والذي شرطه

(١) البيان: ٢/ ٣٨٢.
(٢) ينظر: البحر المحيط : ٨/ ٤٠٣.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٧٨، والكشاف: ٦/ ٢٩٣، الجامع لأحكام القرآن: ٢٢/ ٥.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٤٢٣.

في هذه العلّة، أما إذا لم توجد قرينة تبيّن المحذوف فلا يمكن التقدير لأنه شيء مبهم لا يفسره الظاهر. وقد وردت أمثلة بهذا الشأن في موضع آخر من الكتاب[١].

❖ **النصب بموضوعات نحوية أُخَر:**

- **علّة النصب بـ (إنّ) وأخواتها:**

وضح الأنباري علّة عمل الأحرف الناسخة ومشابهتها للأفعال وقد تقدَّم الكلام عليها، و وقف على أوجه الشبه بين الأحرف والفعل؛ فعملت على نصب الاسم ولا خلاف لاتفاق النحويين عليه، وإنما وقع الخلاف على الرفع في الخبر وقد سبق ذكره، فالأنباري هنا أعطى سببًا أو علَّة أشار فيها إلى تقديم نصب الاسم أولًا على الرفع في الخبر؛ ذكر ذلك لأنه عند تقديم الرفع على النصب لا نميز بين الأحرف والأفعال، ويعني بالأفعال (كان وأخواتها) وذكر ذلك بقوله: ((فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال))[٢]. إذن فالعلّة من تقديم النصب هي علّة الفرق بين الحرف والفعل. وكذلك ذكر ابن الأنباري علّة أُخرى بخصوص تقديم النصب على الرفع بقوله: ((وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع))[٣]. فالعلّة هنا علة فرعية تبين تقديم المنصوب وهو الفرع على الأصل وهو المرفوع.

---

(١) ينظر: البيان: ٢/ ٣٩٠.

(٢) أسرار العربية: ١٤٩.

(٣) أسرار العربية: ١٥٠.

وقال أبو البركات في غير موضع بعلّة (المناسبة) إذ إن هذه الأحرف ضعيفة أضعف من الفعل فهي تستحق أضعف أحواله، أي لزوم تقديم المنصوب بوصف أن الأصل في الفعل أن يقدم المرفوع؛ لذا فأُعطي الأضعفُ الاضعفَ مناسبة(١). ويمكن القول بأن هذه الأحرف قد شابهت الفعل في اللفظ والمعنى وعلى ذلك يجوز الحمل عليه في الفعل.

هذه أبرز العلل التي ذكرها الأنباري في تقديم المنصوب على المرفوع في الأحرف المشبهة وأضاف علّة أخرى هي علّة الالتباس بين المنصوب والمرفوع والذي أشار بها إلى أن عدم التصريف لا يدلُّ على أنها حروف لأنه يمكن أن نجد أفعالًا لا تتصرف أيضًا مثل(ليس)، و(عسى) ، و(نعم) وغيرها، فتجنبًا للخلط بينهما قدّم المنصوب على المرفوع وجوبًا(٢)، ولعل بعض العلماء ذكروا هذه العلل ولكن بإيجاز، إلا أن الأنباري فصّل القول فيها وعرض لآراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

وقد استشهد أبو البركات لهذه المسألة من القرآن بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّـهِ﴾ [سورة البقرة: ٧٤]. في هذه الآية المباركة وضح أن (لما) في هذه المواضع في محل نصب كما قال: (((لما) في هذه المواضع نصب، لأنه اسم

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٥١، واللباب: ١/ ٢٠٩.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٤٩.

(إنَّ)، واللام جاءت للتوكيد))[1]. جاءت (ما) منصوبة لأنها دخلت عليها حرف مشبه بالفعل وهي (إنَّ)، واللام للتوكيد وهذا على قول الأنباري، و أيده بذلك النحاس، ومكي، وتبعه العكبري[2]؛ أي أن (ما) جاءت بمعنى الذي منصوبة واللام للتوكيد.

وقد خالف هذا الرأي الزمخشري، ورأى أنّ اللام الداخلة على (ما) هي فارقة لمجيئها مع (إن) المخففة من الثقيلة[3].

أما أبو حيان الأندلسي فذهب إلى أنّ (إن) مخففة واللام لام الابتداء؛ لأنها دخلت على الاسم المتأخر، أي (إن) هنا عاملة فنصبت الاسم وهو (ما) ورفعت الخبر وهو (الجار والمجرور)، أو تكون مهملة وتعرب اللام بعدها بحسب موقعها من الإعراب [4].

والذي يؤكد قول الأنباري من أن (إنّ)حرف نصب ما أشار إليه المبرد في موضع (إنّ) المكسورة المخففة من الثقيلة بقوله: ((وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدًا؛ كما تقول: إن زيدًا لمنطلق))[5]؛ أي أنها ناصبة مشبهة بالفعل

(١) البيان: ١/ ٧٥.
(٢) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٢٣٨، ومشكل إعراب القرآن: ٩٩، والتبيان: ٦٥.
(٣) ينظر: الكشاف: ١/ ٢٨٧.
(٤) ينظر: البحر المحيط :١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٦٠.

وليست زائدة لأنها لو كانت كذلك لأجاز دخول (ما) معها فتمنع عملها وتردّها إلى الابتداء.

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنها حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر وهو موافق لرأي الانباري[١].

وختام هذه العلل علّة ذكرها نحويون ومنهم ابن مالك إذ إن هذه الحروف الناسخة لم تتضح معانيها إلّا في الخبر فصارت بمرتبة العمدة من الأفعال؛ لذلك أعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، أما الأسماء فمنزلتها منزلة الفضلات أي يكون إعرابها إعراب المفعول نصبًا.

علّة نصب(خبر كان):

وافق العلماء على نصب خبر(كان)؛ لكنهم اختلفوا في علّة نصبه، فقد ذهب البصريون إلى أنه منصوب على المفعول ودليلهم على ذلك لأنه يقع ضميرًا، أما الكوفيون فقالوا أنه منصوب على الحال وحجتهم بأنه غير متعدٍ وغير واقع لأنه إن كان واقعًا فذلك يقع على الواحد والجمع نحو: ضربًا رجلًا، وضربًا رجالًا، وهذا لا يجوز في كان [٢]. وسار الأنباري على رأيّ البصريين ومنهم سيبويه والمبرد[٣]، فقد اطلق سيبويه على المرفوع (اسم الفاعل)، والمنصوب (اسم المفعول)، أما المبرد

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٦.
(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة المئة والتاسعة عشرة: ٦٧٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٥، والمقتضب: ٤/ ٨٦، والأصول في النحو: ١/ ٨٢.

فعبّر عن المرفوع (فاعلًا) مجازًا لشبهه به. أما الفرّاء فقد ذهب مع ما قاله الكوفيون في نصب الخبر لشبهه بـ (الحال) [١].

وذكر الأنباري علّة نصب خبر كان وأعطى سببًا لها هو تشبيهًا له بالمفعول وقد وسّع الحديث عن الأفعال الناسخة و وضّح أنها أفعال من خلال الأوجه التي ذكرها، وعلل عدم جواز تقديم الاسم عليها بسبب أنها مشابهه للفاعل كما يجوز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشابهه بالمفعول؛ أي العلّة هنا علّة شبه [٢]. وقد وقف عند الخلاف النحوي في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، واختار ما ذهب إليه الكوفيون في عدم جواز تقديمه وعلل ذلك لأنه فعل غير متصرف في نفسه لذلك يكون غير عامل فلا يمكن أن يتقدم عليه شيء وغيرها من العلل التي ذكرها [٣].

وهناك علّة أُخرى لم يشر لها الانباري؛ لكن أشار لها ابن مالك وهي علّة تسميتها بالأفعال الناقصة؛ وذلك لأنها لا تكتفي برفع المبتدأ وإنما نصبت الخبر؛ أي تشبيهًا لها بالفعل المتعدي إلى واحد؛ الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول[٤].

ومن الأسباب أيضًا؛ لأنها تدل على الزمن فقط بينما الأفعال التامة تدل على الزمان والحدث، فـ (كان) تدل على زمانٍ ماضٍ دون حدث وعندما تقول: كتب فأنّها

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٢٨١، التذييل والتكميل: ٤/ ١١٦، همع الهوامع: ١/ ٣٥٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٣٢ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) ينظر: الأنصاف: المسألة التاسعة عشرة: ١٣٨.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ١٠٨٤.

تدل على حدث الكتابة في زمنٍ ماضٍ وكذلك أخواتها، وهذا ما أشار إليه الأنباري في كتابه (أسرار العربية) أنّ (كان) تأتي تامة إذا دلّت على الزمان والحدث[١]، وفي كتابه البيان قال: ((ولا يجوز أن تتعلق اللام بكان؛ لأنّها لمجرد الزمان، ولا تدل على الحدث الذي هو المصدر فضعُفت، فلم يتعلق بها حرف الجر))[٢].

هذه أهم العلل للنصب بالفعل الناقص (كان)، ومن شواهدِهِ التي أوردها قوله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[سورة البقرة: ١٠]. أشار أبو البركات إلى علّة النصب بقوله: ((و (يكذبون) جُملةٌ فعليةٌ في موضع نصب؛ لأنّها خبر كان))[٣]. فـ (كان) هنا ناقصة عملت على نصب الخبر؛ لأن قبلها حرف مصدري وهو (ما) وهو رأي سيبويه وذهب معه الأنباري و بعض البصريين إلى المجيء بمصدر كان الناقصة وهو (بكونهم يكذبون) والجملة الفعلية (يكذبون) منصوبة على أنها خبر كان[٤]. ودلّ على ذلك أيضًا ابن عقيل في أن لـ (كان) الناقصة مصدرًا [٥]. أما الأخفش فيرى أن (ما) والفعل (يكذبون) اسمًا للمصدر وليس حرفًا، و(يكذبون) منصوب على أنه مفعول لـ (كان) أي خبر كان[٦].

---

(١) أسرار العربية: ١٣٠.

(٢) البيان: ١/ ٤٠٨.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ١٨٨، ومشكل إعراب القرآن: ٧٨، والتبيان: ٢٦.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٣.

و ردّ أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في عدم مجيء كان الناقصة مصدرًا فهو غير صحيح؛ لأنه كَثر استعمالها عند العرب فهذا يخالف رأيه؛ ولكن أبا حيان أشار إلى أنه لا يمكن الجمع بين كان ومصدرها في آنٍ واحد فلا يجوز القول: كان زيدٌ قائمًا كونًا(١).

ويتبين مما تقدم أن الأنباري كان مساندًا لِما جاء به البصريون من وجود لـ (كان) الناقصة مصدرًا و يمكن أن نعلل ذلك لأنها تحتاج إلى نصب خبر ليتم معنى الجملة ؛ أي تحتاج إلى اسمين مرفوع ومنصوب بخلاف (كان) التامة التي تكتفي برفع اسم واحد وهو الفاعل، واتبعَ في ذلك طريق من سبقوه وتأثره بهم واستدل بآرائهم وهذا وإن دلّ على شيء فإنه يدل على عمق أصالته واتباعه للقدماء في توضيحه للمسائل النحوية. وقد ورد هذا الشاهد في موضع آخر من الكتاب(٢).

- **علّة إعراب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا):**

علل الأنباري وقوع إعراب(غير) كإعراب ما بعد أداة الاستثناء (إلا) بقوله: ((لأن غير لما أقيمت ههنا مقام (إلا) وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة، ولا بدّ لها في نفسها من إعراب، إعربت إعراب الاسم الواقع بعد(إلا) ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلا) من الإعراب ، ويبقى حكم الاستثناء))(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط : ١/ ١٨٩.
(٢) ينظر: البيان: ١/ ٧٥.
(٣) أسرار العربية: ٢٠٧.

ويرى أبو البركات أن (غير) تُعرب بما يُعرب المستثنى بعد (إلا) لأنها أداة استثناء أيضًا، وأشار إلى أنه يجوز حمل كل واحدة على الأخرى فـ (غير) بمعنى الوصف و (إلا) بمعنى الاستثناء، وقد استدل على ذلك بما جاء في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص: ٨٨]. و وضح بقوله: (((وجهه) منصوب على الاستثناء، ويجوز فيه الرفع على الصفة؛ فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها الاستثناء، على (غير) وأصلها الوصف؛ فإنهم يقولون: قام القومُ إلا زيدٌ، بالرفع على الوصف، كما يقولون: قام القومُ غيرَ زيدٍ، فينصبون (غير) على الاستثناء، فقوله تعالى (إلا وجهه) كأنه قال: غيرَ وجهه)) [١]. فهذا ما وضحه بأنه يمكن لـ (غير) أن تأخذ إعراب ما بعد (إلا) وتحمل عليه لأنها مشابهه لها في العمل.

وذهب سيبويه في باب (غير)،إلى أنّه يجوز أن يجري في (غير) ما يجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وعلل ذلك؛ لأن (غير) بمنزلة الاسم وفيه معنى(إلا)، فيمكن القول: فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ فيه معنى (إلا)، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)[٢].

وأشار القرافي (ت٦٨٢هـ) أيضًا إلى علّة حمل (غير) على (إلا) التي أصلها الاستثناء ((وإنما دخلت (غير) استثناءً؛ لأنها اوجبت هنالك أنّ الثاني غير الأول،

(١) البيان: ٢/ ١٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٣.

كقولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، كما تقول: جاءني القومُ إلا زيدًا، فمن هنا وقع التشابه، فكانت (غير) للاستثناء)) [1]، ويعني بذلك أن العلّة بينهما علّة شبه فأخذت (غير) الحكم الإعرابي للاسم المنصوب وهو المستثنى لأنها شابهت (إلا) بوصفها أداة.

وعلق ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)[2] على هذه المسألة؛ فنذكر أنّه يجوز حمل (غير) على (إلا)؛ لكن حمل ما بعد كل منهما يختلف معناه عن ما قبلها و وقوع (غير) موقع (إلا) أكثر؛ لأن (غير) اسم والعمل في الاسم أولى من الحرف ، لذلك فقد شملت الوصف بـ (إلا) وما بعدها[3].

وقد أشار الأنباري فضلًا على ما ذكره من علّة قياسية إلى علّة سماعية أخرى استدل بها على هذه المسألة وهي ما جاء في قول الشاعر: [الوافر]

وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أَخوهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدانِ[4]

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي: ١٣٨.

(٢) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم، محبّ الدين، المعروف بناظر الجيش، لغوي ونحوي عالم بالعربية اخذ النحو عن أبي حيان وكان ملازمًا لجلال الدين القزويني، وهو حلبي الأصل ثم انتقل إلى القاهرة وتوفي فيها، ينظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم محمد الاسعد: ٢١٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، الشيخ أحمد الطنطاوي: ٢٨٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ٢١٨٦.

(٤) ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: ١٧.

فالشاهد: إلا الفرقدان، فقد حمل (إلا) على الصفة؛ لأنها بمعنى (غير) والاسم الذي بعده مرفوعًا وهو صفة لـ (كل)؛ أي: غير الفرقدين، وهو رأي الأنباري و وافقه النحاة على ذلك(١).

- **علّة انتصاب المستثنى انتصاب المفعول به:**

ويشير الأنباري إلى علّة أخرى تلحق بالاستثناء وهي انتصاب المستثنى انتصاب المفعول به؛ لأنه يقع فضلة وأورد شاهدًا على ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا﴾ [سورة العنكبوت: ١٤]. وضّح ذلك بقوله: (((الف سنة) منصوبًا على الظرف، و (خمسين عامًا) منصوبًا على الاستثناء، وانتصاب المستثنى انتصاب المفعول به، لأنه يقع فضلة كالمفعول ، والعامل فيه الفعل قبله بتقدير (إلا)، وذهب بعض النحويين إلى أن (إلا) قامت مقام (أستثني)، فعملت عمله، كما وضّح الفرّاء إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ ولا) فتنصب في الإيجاب اعتبارًا بأنّ ، وترفع في المنفي اعتبارًا بـ (لا)))(٢).

وذهب الانباري إلى أن (خمسين عامًا) منصوب على الاستثناء؛ لأن العلّة هي علّة مشابهة بين الاستثناء والمفعول به ولا يحدث ذلك إلا عند تمام الكلام فينصب

(١) ينظر: البيان: ٢/ ١٨٨، والاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، د. كاظم إبراهيم كاظم: ١٢٠.

(٢) البيان: ٢/ ١٨٩.

كالمفعول. وهو بهذا يوافق ما ذهب إليه بعض البصريين في جعل العامل هو الفعل أو معنى الفعل والعلّة هي الشبه [١].

أما الكوفيون ومنهم الفراء فنصب (خمسين عامًا) على أنها اسم إنّ التي تكونت من (إلا) المركبة فنصبت اعتبارًا بـ (أنّ) وترفع في المنفي اعتبارًا بـ (لا) [٢].

أما المبرد فقد أشار إلى أن العامل للنصب هو الفعل المحذوف و (إلا) بدل من الفعل المحذوف ودليلًا عليه ، أي أن (إلا) لا عمل لها في المستثنى [٣].

نلحظ مما سبق أن الأنباري كان من المؤيدين لرأي جمهور البصرة وهو رأي سيبويه فعامل النصب عنده هو الفعل، وقد استدل الأنباري على ذلك بما جاء من علّة ((لأن هذا الفعل ، وإن كان لازمًا في الأصل ، إلا أنه قَوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية))[٤].

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن الأنباري تعرض لموضوع النصب بالفعل المقدّر وذكر علّة تقدير كل منها، وسلّط الضوء على أبرز المسائل التي من شأنها معرفة المحذوف فيها وتقديره؛ فالنصب بالفعل المقدّر هو محاولة معرفة المحذوف وتقديره؛ فالتقدير وسيلة أساسية مهمة لمعرفة المحذوف، وأشار إلى أن المفعول

(١) ينظر: الانصاف: المسألة السادسة والثلاثون: ٢٢٥.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/٧٦ ـ٧٧، وشرح الكافية: ٢/ ٨٠، والجنى الداني: ٥١٧.
(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٠.
(٤) أسرار العربية: ٢٠١.

والمصدر هما الأكثر ورودًا لهذا التقدير و وضح علّة كل منهما وتبيّن ممّا طرحه أنه مخالف لبعض آراء الذين سبقوه وتفرد بمفهومه ورأيه وهذا يدل على عمق فكره النحوي وفلسفته في تحليله للمسائل النحوية.

الفَصلُ الثالث

العلل النحويّة في المجرورات

- **المبحث الأول: علّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.**
- **المبحث الثاني: علّة جر التوابع.**
- **المبحث الثالث: علّة امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار.**

توطئة:

إنّ للمجرورات موضوعات متفرقة في كتاب البيان، ويبدو أنَّ الانباري لم يتطرق لكل الموضوعات وإنما أشار لبعضها، وهي كذلك عند الآخرين؛ لأن نسبتها قليلةٌ في الدرس النحوي، فهي قصيرة البحث قليلة الأحكام؛ فعلامة الاسم المجرور هي الكسرة؛ ولأن الكسرة تحتاج إلى أن تكسر مجرى الهواء وتحني طرف اللسان عند النطق بها [١]؛ فهي أثقل الحركات لذلك يلجأ العرب إلى ما هو أسهل في النطق وهي الفتحة، فكان استعمال الكسرة قليلًا في كلامهم.

وتعددت آراء النحويين في تسمية هذا الباب عند النحاة فسماه الأنباري (باب حروف الجر)، وبيّن أن هذه الحروف عاملة في الجر وعلل ذلك بقوله : ((إنما عملت الجر؛ لأنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطًا بين الرفع والنصب، فأعطى الأوسط الأوسط))[٢]. فهذا هو السبب الرئيس الذي جعل هذه الحروف عاملة، وذكر أيضا سببًا آخر لعملها وهو أن هذه الحروف مختصة بالأسماء فمتى ما كانت مختصة وجب أن تكون عاملة، فالعلّة التي أشار لها هي علّة شبه لأن هذه الحروف مختصة بالأسماء كما ذكر[٣]. و وقف أبو البركات أيضًا على اقسام الحروف وأشار إلى الحروف التي تكون حرف جر والأخرى لا تلزم

(١) ينظر: إحياء النحو: ٨٠.

(٢) اسرار العربية: ٢٥٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

الجر، وأعطى معنى كل منها وعلل سبب مجيء كل من هذه الحروف اسمًا وحرفًا واستشهد بآيات من القرآن الكريم وأشعار العرب.

إنَّ هذا الباب يُقسم:

أ. باب المجرور بحرف الجر.

ب . باب المجرور بالإضافة.

ج . باب المجرور بالتابع.

أما مَنْ سبق الأنباري ونخص بالذكر سيبويه وبعض النحاة فقد اطلقوا على هذا الباب (هذا باب الجر)، فقال: ((والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا))[1]مثل مررتُ بعبد الله. يعني أن المضاف إليه يكون مجرورًا بالحرف الذي هو ليس باسم ولا ظرف.

أما المبرد فقد أطلق عليه تسمية(الإضافة)، وهي عنده على ضربين: أما أن تُجر المضاف إليه بوجود حرف جر، أو تُجر الاسم بعدها [2].

وأشار بعض النحاة إلى أن كلمة المجرورات أو حروف الجر هي للبصريين، أما تسمية (الخفض) أو (حروف الإضافة) أو (حروف الصفات) للكوفيين، وذكروا أن هذه الحروف عاملة في الاسم؛ أي تجر الاسم لأنها مختصة بالدخول عليه، فعندما

(١) الكتاب: ١/ ٤١٩، وينظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠٨، شرح ابن عقيل: ٣/ ٣.
(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٣٦، شرح الكافية: ٢/ ٢٠١.

يكون الجر بالإضافة هذا لا يعني أن الإضافة هي العامل في الجملة وإنما الحرف؛ لأن حروف الجر لفظ وليس معنى وهي الأداة المحصلة للمضاف لا كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول كما في المثال: مررتٌ بزيدٍ وزيد في الدار، فالعامل في زيد هو حرف الجر الباء فيكون العامل إما حرف جر ظاهر أو مقدّر(١).

إنّ السبب وراء عمل هذه الحروف هي مشابهتها للأفعال واختصاصها بالأسماء؛ لذلك اختصت هذه الحروف بالجر فالعلّة هي علّة مشابهة، وذكر هذه العلّة ابن يعيش بصريح عبارته: ((واختصت بعمل الجر دون غيرها لما ذكرناه من العلّة؛ أي لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء))(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن المجرورات تطلق على الأسماء المعربة التي علامة جرها الكسرة، ويكون الاسم مجرورًا إما بالحروف أو بالإضافة أو بالتبعية؛ ويبدو أن ابن الأنباري اتبع سيبويه في تسميته حروف الجر وأعطى معنًا لكل حرف وميّز الحروف التي تلزم الجر من غيرها لكنه لم يؤكد على العامل وتركها للعلماء وآرائهم حول العامل.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١١٧، وأوضح المسالك: ٣/ ٣.

(٢) شرح المفصل: ٨/ ٩.

المبحث الأول: علّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

إن ظاهرة الحذف من الموضوعات التي استعملها العرب في كلامهم و وردت عند النحاة، فقد أشار له الأنباري في كتاب البيان لكنه لم يفرد له بابًا في مصنفاته؛ وإنّما أعطى عللًا لبعض الشواهد التي تضمنت الحذف، وسنأتي على بيانها لاحقًا.

فكان لهذا الدرس أهمية عند العلماء وقد تحدثوا عنه في كتبهم، والحذف في اللغة: اسقاط الشيء يقال حذفتُ من شعري ومن ذنب الدابَّة، أي: أخذت. والحذافة: ما حذفته من الأديم وغيره [١]، أما في الاصطلاح: فالحذف هنا لا يختلف عن ما هو عليه في المعنى اللغوي فقد عرّفه الدارسون بأنه ((حذف بعض لفظه، لدلالة الباقي عليه))[٢].

ونفهم من التعريفين أن دلالة الحذف هو الاسقاط أي حذف كلمة أو جملة مع بقاء المعنى واضحًا. فهو وارد في القرآن الكريم وكلام العرب (الشعر والنثر)، ويمكن حذف المضاف عند وجود قرينة تدل عليه أو له نظير أو قياس؛ أي يمكن الاستغناء عنه عند وجود ما يبينه ويستدل به عليه وهو المضاف إليه الذي يقوم مقامه في الإعراب[٣].

(١) ينظر: الصحاح، الجوهري: ٤/ ٢٣٣، مادة (حذف).
(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي: ٢/ ٢٧٥.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: ١/ ٧٨.

فالحذف واسع وكثير في العربية فقد تعددت صوره عندهم ومنها حذف الحرف، والكلمة، وحذف الجملة وغيرها وسبب الحذف إيجاز الكلام واختصاره ولوجود دليل يدل عليه، ولقد بيّن بعض النحاة آراءهم في مسألة حذف المضاف ومنهم ،سيبويه، والمبرد وابن جني الذي أشار إلى حذف المضاف بقوله: ((وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً))[١]، أي أنه كثير ما يستشهد فيه عند العرب.

وكذلك تطرق له ابن يعيش و وضّح ذلك بقوله: ((وإذا أمنوا الالباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه))[٢]. ومعنى ذلك أنه يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا دلّ عليه دليل فيقوم مقامه ويعرب بإعرابه. ومن أمثلة ذلك ما جاء في أقوال العرب: الليلةَ الهلالُ، والتقدير الليلة طلوعُ الهلالِ، وعللوا ذلك؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث ولم يجز ذلك لأنه لا فائدة فيه، فحذف المضاف الذي هو (طلوع) وأقام المضاف إليه مقامه وهو (الهلال) ليتم معنى الجملة[٣].

(١) المحتسب، ابن جني: ١/ ١٨٨، وينظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٩، وشرح التصريح: ١/ ٧٢٨.
(٢) شرح المفصل: ٣/ ٢٣.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٤١٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨٠.

وهناك شواهد كثيرة ذكرها العلماء العرب وكان للأنباري الأثر الكبير في جمع هذه الشواهد في باب حذف المضاف وتوضيح علّة كل منها، جاء في تعليل قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء﴾ [سورة البقرة: ١٩]. علل ابن الأنباري تقدير (مثلهم) بقوله: ((وتقديره: مثلهم كمثل أصحاب صيبٍ، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، والدليل على صحة هذا التقدير قوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ [سورة البقرة: ١٩]، فعود هذا الضمير يدل على صحة هذا التقدير))[١]؛ أي أن الجار والمجرور (كصيب) في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وتقديره (مثلهم)، فتقدير الجملة يُصبح: مثلهم كمثل أصحاب صيبٍ، فحُذف مضافان وهما (كمثل أصحاب) وأُقيم المضاف إليه وهو (صيبٍ) مقامه؛ لأن ضمير الجمع في(يجعلون) يعود على المحذوف وإن كان محذوفًا فمعناه باقٍ، فقد عطف (كصيب) على (كمثل) فالعطف يكون على المضاف المحذوف وهو(أصحاب الصيب) وليس على الصيب نفسه؛ لأنه لا يجوز العطف على غير العاقل وهو المطر[٢].

وعُزيَ هذا الرأي أيضًا إلى الزجاج، ومكي، والطبرسي، والعكبري وعللوا ذلك بأن شبّه المنافقين بحال أصحاب الصيب؛ أي المطر الذي أصابهم في الظلمة مع رعد وبرق وصواعق للإنذار والتخويف، وكذلك جعل دين الإسلام مثلًا لما يستضيئون به

(١) البيان: ١/ ٤٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

من الإسلام، وما يصيبهم من الخوف من البرق بمثابة ما يخافونه من القتل؛ أي تشبيه حال المنافقين بحال أصحاب الصيب لا الصيب نفسه[١].

ومن العلماء من خالفهم في تقدير المحذوف، وذهبوا إلى أن التقدير هو (كمثل ذوي صيب)؛ أي أجازوا رجوع الضمير في (يجعلون) إلى أصحاب الصيب مع كونه محذوفًا والسبب؛ لأن المحذوف باقٍ معناه وإن سقط لفظه[٢].

ويرى الطبري في علّة الحذف هو الاختصار فقد ذكر علّة حذف المضاف وهو (((كمثل صيبٍ) طلبَ الإيجاز والاختصار))[٣]، أي اكتفى بذكر ما مضى من الكلام من دون إعادة.

ويمكن القول إنّ الأنباري قدر المضافين (كمثل أصحاب صيبٍ) واستدل على صحة هذا الحذف بالضمير العائد على ما قبله، وهو كثير و وارد في القرآن وكلام العرب، وقد سار الكثير من النحاة على هذا التقدير ولا يوجد خلاف فيها.

وجاء في تعليل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾ [سورة البقرة: ٤٨]، عرض ابن الأنباري العلّة بقوله: (((يومًا) منصوب لأنه مفعول(اتقوا) لا على الظرف، لأنه كان يوجب تكليفهم يوم القيامة، وليس المعنى كذلك، وإنما

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٤، ومشكل إعراب القرآن: ٨١، ومجمع البيان :١/ ٧٤، والتبيان: ٣٢.

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٤، والبحر المحيط : ١/ ٢٢١.

(٣) جامع البيان: ١/ ٣٥٦.

المعنى: واتقوا عذابَ يومٍ، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى:﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ﴾ [سورة غافر: ١٨]. أي: عذابَ يومِ الآزفة، أي القيامة))[١].

وعلل الأنباري مجيء المفعول به بتقدير المضاف، فـ (يومًا) منصوب على أنه مفعول به ومنع النصب على الظرفية، لأن عدم التقدير يوجب تكليفهم يوم القيامة ولا يجوز هذا التقدير وإنما القول: واتقوا عذابَ يومٍ، فحُذف المضاف وهو(عذاب) وأقيم المضاف إليه وهو (يومٍ).

وفي هذه المسألة خلاف، فبعضهم ذهب إلى النصب بالمفعول به بتقدير مضاف وبيّنوا علّة ذلك أن الامر بالتقوى لا يكون يوم القيامة، وهو تنبيهٌ للكافرين فالتقدير: اتقوا عقاب يومٍ[٢].

ومنهم مَن ذهب إلى النصب بالمفعول به من دون تقدير ومنهم النحاس، والطبرسي، وأبو حيان، الذين قالوا بنصب (يومًا) على أنه مفعولًا به على الاتساع[٣].

وأشار ابن جني إلى حذف المضاف بقوله: ((ليس انتصاب يوم في الآية على الظرف، وإنما هو مفعول به، والتقدير: واتقوا عقابَ يومٍ، فحُذف المضاف، والجملة

(١) البيان: ١/ ٦٠.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٩٢، والمحرر الوجيز: ١/ ١٣٩، والتبيان: ٥١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٢٢١، ومجمع البيان: ١/ ١٣٩، والبحر المحيط : ١/ ٣٤٧.

التي هي: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا، في موضع الصفة لليوم))[1]، يعني أنه كان موافقًا لما جاء به الأنباري أي أنه لا يجوز أن يُنصب على الظرف.

وبعد ذلك يمكن القول إنّ النصب على المفعولية بتقدير مضاف هو الأكثر تساوقًا مع المعنى؛ لأن يوم القيامة لا يؤمر فيه بالاتقاء ولا يُعمل به وإنما تحذيرًا لهذا اليوم أن يكونوا متقين، فجاء (يومًا) منصوبًا بتقدير المضاف، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تفخيمًا وتنبيهًا لعظمة ذلك اليوم، فيتضح أن العلّة هي علّة فرق بين النصب على الظرف والنصب على المفعول. ويمكن توضيح الفرق عن الطريق القول: المؤمن يخاف يوم القيامة، والكافر يخاف يوم القيامة، فيظن القارئ أن المعنى واحد وهذا ليس بصحيح، فهناك فرقٌ واسعٌ؛ لأن في الأولى إن المؤمن يخاف عذاب يوم القيامة، والكافر يخاف في يوم القيامة؛ لأنه كفر بأنعُم ربه، وهذا يعني أنه لا بد من

تقدير المضاف حتى يتم المعنى ويصح حمل الآية عليه[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧].

جاء في قراءة (البِر) بكسر الباء وفتحها[1]، وقد علل ابن الأنباري قراءة كسر الباء من وجهين بقوله: ((أحدهما: أن يكون التقدير: ولكن البِرّ بِرّ من آمن بالله،

(١) شرح اللمع، الباقولي الأصبهاني: ١٩٣.

(٢) ينظر: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى، ياسر بن عبد العزيز بن عوض السلمي: ١٩٥ ـ ١٩٦.

فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: أن يكون التقدير: ولكن ذا البِرّ من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))[٢]. فعلل أبو البركات مجيء البر بكسر الباء بتقدير مضاف وهو (ولكن البر بر من آمن) أو (ولكن ذا البر من آمن)، إمّا في موضع رفع اسم فاعل أو في موضع نصب مصدر.

فأما الحذف الثاني الذي تقديره: ولكن البِرّ بِرّ من آمن بالله، فحذف المضاف وهو (بر) وأقام المضاف إليه مقامه (البر) وهذا هو اختيار سيبويه الذي تعلل ذلك إنما هو لاختصار الكلام[٣].

وقد اختار ابن جني الوجه الثاني في كسر باء(البر) في تقدير المضاف وأعطى سببًا لذلك ((لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور))[٤].

أمّا السمين الحلبي علل سبب اختيار سيبويه لهذا الوجه بقوله: ((لأن الأسبق إنما هو نفي كون البر هو توليه الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يستدرك إنما هو من جنس ما يُنفى، ونظير ذلك: (ليس الكرم أن تبذل درهمًا ولكن الكرم بذل الآلاف) ولا يناسب (ولكن الكريم من يبذل الآلاف))[٥].

---

(١) حجة القراءات، محمد بن زنجلة: ١٢٣.
(٢) البيان: ١/ ١١١ ـ ١١٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٢.
(٤) الخصائص: ١/ ٣٦٢.
(٥) الدر المصون: ٢/ ٢٤٦.

وقد سار الأنباري في تقدير المضاف من وجهين على نهج الزجاج، والنحاس، و تبعه القرطبي وأبو حيان[1].

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن ابن الأنباري طرح المسألة بجميع الأوجه والقراءات من دون أن يختار أيهما أولى ويظهر لي أنه يعدُّ كلا الوجهين صحيحين لأن الرفع على أنه اسم (ليس)، و (أن تولوا) خبرها، ويعني ذلك ليس البر توليتكم، والنصب بأن يكون (البر) خبر (ليس)، و(وأن تولوا) اسمها، واختاره بعض النحويين وعلل ذلك ((لأن (أن) المصدرية مع صلتها أعرف من (البر) لأنها لا توصف كما يوصف المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فلما أشبهت أعرف المعارف كان جعلها الاسم أولى))[2]، فجعل القراءتين مقبولتين ولا خلاف فيهما فترك الحكم للقارئ.

ومن الشواهد قوله تعالى:﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[سورة البقرة: ١٩٧]. إذ رأى الأنباري تقدير هذه الآية في وجهين: ((أحدهما: أن يكون التقدير فيه: أشهر الحج أشهر معلومات، فَحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، ولولا هذا المحذوف لكان الوجه نصب (أشهُرٌ)، كما تقول: الخروج يومَ السبت والدخول يومَ الأحد.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٤٦، وإعراب القرآن: ١/ ٢٧٩، والجامع لإحكام القرآن: ٣/ ٥٤، والبحر المحيط : ٢/ ٤.

(٢) البيان: ١/ ١١١.

والثاني: أن يكون التقدير: الحج حج أشهر معلومات))[1]، يرى أبو البركات أن في الآية تقدير مضاف هو: أشهر الحج أشهرٌ معلومات، فالحج (مبتدأ) و(أشهر) خبر، فالتقدير: أشهر الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وهو (أشهر) وأقام المضاف إليه وهو (الحج)، وعلل سبب التقدير أنه لو لم يكن للمحذوف وجود لكان إعراب (أشهر) بالنصب كما في القول: الخروج يوم السبت.

أما الفرّاء وابن عطية فقد قالا بتقدير المضاف على رفع (أشهر) ومنعوا النصب وبيّنوا سبب ذلك؛ لأن الاسم إذا كان في محل صفةٍ أو إذا أُسند إلى شيءٍ قوي المعنى وأشار إلى ذلك بقول العرب (هو رجل دونك وهو رجل دونٌ) فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا)، وكذلك؛ لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر يعني هو الابتداء في المعنى وأشار ابن عطية أنه لم يُقرأ بنصبها أحد[2].

وعلق على ذلك الحلبي بأنه يجوز الرفع والنصب أيضًا شرط مجيء ظرف الزمان نفس الحدث؛ أي مخبرًا به عنه وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيحملونه على الرفع فقط مثل قوله: الصومُ يومٌ، فهنا يلتزم رفع الظرف فقط [3].

يتضح مما تقدم أنّ الأنباري كان ممّن يرى التقدير بالمضاف على الرفع بحذف المضاف والنصب على الظرفية وذلك على سبيل الاتساع والمجاز واستدلوا على

(١) البيان: ١/ ١١٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١١٩، والمحرر الوجيز: ١/ ٢٧١.
(٣) ينظر: الدر المصون: ١/ ٣٢٢.

ذلك بما جاء في التنزيل بقوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سورة سبأ: ١٢]، ويمكن القول أن تقدير المضاف عندما نقول: أشهر الحج أشهرٌ معلومات بالرفع يكون أولى لأنه في المعنى أوضح وفي التقدير أسلم، أما النصب على الظرفية فلا يمكن التقدير فيه فلا يصح القول: أشهر الحج في أشهرٍ، وتوافق الباحثة ما ذهب إليه أبن عطية والفرّاء بمنع النصب.

وأما في قوله تعالى:﴿بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾ [سورة الحديد: ١٢]. فقد أشار الأنباري إلى علّة تقدير المضاف بقوله: ((تقديره: دخول جنات، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن البشارة إنما تكون بالأحداث لا بالجثث*)) [١]، نبّه أبو البركات إلى تقدير المضاف في الآية المباركة، فـ (بشراكم) مبتدأ و (جنات) خبر والتقدير: بشراكم اليوم دخول جنات، فحذف المضاف وهو (دخول) وأقام المضاف إليه مقامه وهو (اليوم)؛ لأن البشرى تكون بالحدث لا بالجثث[٢].

و وافقه على هذا التقدير القيسي، والقرطبي، وأبو حيان[٣]. وهناك من قال بعدم تقدير المضاف ومنهم الفراء، والنحاس[١] وغيرهم. فالعلّة هي حمل الفرع على الأصل ويتوارد ذلك عند الأنباري في كتابه.

---

(١) البيان: ٢/ ٣٣٣.

(*) ويقصد بالجثث: الأشخاص.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٢٤٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧١٧، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤٦، والبحر المحيط : ٨/ ٢٢٠.

وعِبْرَ طريق ذلك يمكن القول أن الأنباري علل حذف المضاف وتقديره وهنا يدل الحذف على إتمام المعنى وتبعه في ذلك بعض النحاة ومنهم من رفض التقدير، وإن كان هناك عدم توافق في الآراء فهذا لا يخل بالمعنى.

نخلص مما تقدم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه شغل حيزًا كبيرًا لدى علماء العربية عامة وأبي البركات في كتابه البيان خاصة، فقد بيّن العلّة التي يقع الحذف من أجلها، إذ يميل منشئ النص إلى حذف بعض عناصر التركيب المكررة المصاحبة في الكلام أو حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادًا على القرائن للإيجاز أو الاختصار في الكلام، وهذا ما حاكى به القرآن الكريم لغة العرب وأساليبها.

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٣٢ ـ ١٣٣، وإعراب القرآن: ٤/ ٣٥٦.

المبحث الثاني: علّة جر التوابع

تطرق العلماء لمفهوم التوابع قديمًا وأول من أشار إليها سيبويه في((باب مجرى النعت على المنعوت والشّريك على الشّريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك))[١]، وجاء بعده ابن السرّاج الذي يُعَدُّ أول من أطلق لفظة (التوابع)[٢]، وقد شرح كل تابع وفصَّل القول فيها.

وكَثُرَ وقوف العلماء على مفهوم (التوابع) ومنهم ابن يعيش الذي عرّفها بقوله: ((هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف))[٣]. وقد ذكر أن هذه التوابع هي الثواني في الإعراب وعلل سبب تسميتها بالثواني؛ لأنها فروع في الإعراب؛ أي أنها ليست المقصودة في الإعراب وإنما هي ملازمة للمفردة التي قبلها وكذلك هي كالتتمة له كما في القول: قامَ زيدُ العاقلُ، فزيد مرفوع بالفعل قام والصفة أيضًا مرفوعة بالفعل من حيث هي تابعٌ له بل هي كالتتمة والتكملة له[٤].

(١) الكتاب: ١/ ٤٢١.

(٢) ينظر: الاصول في النحو: ٢/ ١٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦٦، وشرح شذور الذهب: ٢٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٨.

وقال ابن الحاجب: ((التوابع: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهةٍ واحدةٍ))[١]. وقد وقف على مفردات التعريف بالشرح والتوضيح ويمكن أن نراه أسلم التعريفات؛ لأنه ذكر مدلول كل مفردة، أما أبو حيان فقد بيّن أن التابع لا يحتاج إلى حدّ لأنه محصور بالعدّ؛ أي أنه تابع لما قبله في الإعراب فلا يحتاج إلى حدّ[٢].

وكذلك عرّفه الاشموني في شرحه((هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوٌ حامضٌ))[٣]. وهو حدّ جامع وشامل للحدود التي قبلها.

هذه مجموعة من التعريفات التي سعت إلى توضيح مفهوم التوابع ونرى أن تعريف ابن الحاجب أوضح التعريفات كما ذكرنا آنفًا.

أما الأنباري فقد أفرد لكل نوع من أنواع التوابع بابًا و وقف عنده بالتفصيل وسنقف عند كلٍ منها مع عللها:

أولًا: <u>البدل</u>؛ بيّن الأنباري بأنه تابع، ولم يعطِ تعريفًا له سوى أنه ذكر الغرض منه أو فائدته في الكلام التي اتسمت بـ ((الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٧٧.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠٧.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٨٣.

والمجاز))[1]. وتطرق لأنواع البدل التي تشمل(بدل كل من كل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط) مع الشواهد لتوضح هذه الأنواع، ويقصد بـ (بدل الغلط) هو أنه يريد شيئًا ويسبق لسانه إلى لفظ شيء آخر، ولا يأتي في القرآن الكريم ولا الكلام الفصيح نحو قوله: (لقيتُ زيدًا عمرًا) فهو بذلك يريد عمرًا لا زيدًا، فجاء بالمقصود وأبدله بالمغلوط به، وعلل ذلك أن الأجود من هذا أن يأتي معه لفظة (بل) فتصير (بل عمرًا)[2].

وأطلق البصريون عليه مصطلح (البدل)، أما الكوفيون فأطلقوا عليه(الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود)[3]. وعرّفه السيوطي بأنه: ((هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة))[4]. ويقصد بذلك أنه خرج عطف النسق منه؛ لأنه هنا يقصد به التابع والمتبوع؛ أي البدل والمبدل منه.

وعلل سبب اختلاف النحويين في عامل البدل، فذهب سيبويه إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه و وضح ذلك بقوله: ((هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول))[5]، و

(١) أسرار العربية: ٢٩٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٠.

(٣) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي: ١٦٣.

(٤) همع الهوامع: ٣/ ١٤٧.

(٥) الكتاب: ١/ ١٥٠.

وافقه بعض النحاة واستدلوا بذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والتوكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد(١). وهو الرأي الأول.

وذهب آخرون إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وعلل أبو علي الفارسي ذلك؛ لأن البدل لا يمكن أن يكون موضحًا للمبدل منه وهو من غير جنس البدل والعلّة هي علّة سماع؛ لأنهم استدلوا بآيات من القرآن؛ وعند عدم ظهور العامل في البدل دلّ عليه العامل في المبدل منه، وعند اتصال البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يكون موضحًا له، وبعضهم قالوا بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ودليلهم في ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف(٢). وهو الرأي الثاني.

أما الأنباري فلم يحدد أيهما أولى ويبدو أنه سار مع ما ذهب إليه الفريق الثاني وهو أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وهو بذلك كان مخالفًا لرأي سيبويه، واستدل على ذلك بما جاء في قوله تعالى:﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [سورة الأعراف: ٧٥]، ((فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله: (للذين استضعفوا)، وفي هذا دليل على أن العامل في البدل،

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١١، وشرح المفصل: ٣/ ٦٧، وشرح الكافية: ٢/ ٢٨٠.
(٢) أسرار العربية: ٣٠١.

غير العامل في المبدل منه))[1]. فأشار بصريح عبارته مؤكدًا على قول الفريق الأول وذهب معه بعض المتأخرين من النحاة.

وقد ذكر العلل التي تخص البدل ومنها ما جاء في قوله تعالى:﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[سورة الفاتحة: ٤]. أشار إلى علّة الجر في قوله (مالك) بقوله: ((في علّة الجر والرفع والنصب، ومن قرأ (مالك) لم يجز فيه أن يكون مجرورًا على الصفة، كما ذكر النحاس بل على البدل؛ لأن (مالك) اسم فاعل من الملك، جارٍ على الفعل، واسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال؛ فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة، فوجب أن يكون مجرورًا على البدل، لا على الصفة))[2]. علل مجيء (مالك) مجرورًا على البدل؛ لأنه اسم فاعل من المِلك، يعمل عمل الفعل، وهو نكرة لأنه يدل على الحال أو الاستقبال، فإنه إذا كان كذلك لا يكتسب التعريف من المضاف إليه أي لا يتعرف بالإضافة، فصار مجرورًا على البدل لا على الصفة؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة. وتبعه في ذلك القيسي، والعكبري[3].

(١) البيان: ٢/ ٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٨ ـ ٦٩، والتبيان: ٩.

و وضّح النحاس، والزمخشري، والطبرسي، وأبو حيان الاندلسي، أن (مالك) مجرور على الوصف وعلّتهم في ذلك لأنه لا يكون مالكًا للشيء إلا وهو يملكه فهذه الأوصاف تعود لعظمة الخالق عز وجل من كونه ربّا مالكًا للعالمين(١).

أما الحلبي فله رأيٌ في ذلك يذكر أن الجر على الوصف والبدل فيه إشكال وضعيف لأنه إذا جُعِلَ بمعنى الحال يصبح نعتًا لله ولا يجوز لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة أي أنها إضافة غير حقيقية فلا يُعرّف، وأما أن يجعل بدلًا فلا يجوز؛ لأن البدل بالمشتق قليلٌ وهو مشتق من (الملْك)، ولكن المعنى المقبول بنظره هو أن يكون موصوفًا بـ (مالكِ يومِ الدين) من غير النظر إلى ماضٍ ولا حالٍ ولا استقبال(٢).

وبعد ذلك يمكن القول إن الجر على البدل هو الأوجه بحسب ما قاله الأنباري؛ لأن الصفة لا تتعرف بالإضافة كما أشار سيبويه في قوله: ((وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب))(٣)، وقد استثنى سيبويه من ذلك الصفة المشبهة فإنه لا يجوز فيها الإضافة كما في القول: حسن الوجه، فلا

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ١٧٢، والكشاف: ١/ ١١٥، ومجمع البيان: ١/ ٣٠، والبحر المحيط : ١/ ١٣٧.
(٢) ينظر: الدر المصون: ١/ ٥١.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٢٨.

يكون معرفة لأنه بمنزلة رجلٍ فهو نكرة فلا يأتي مجرورًا بالصفة إلا إذا كان معرفة فيجوز القول: هذا الحسنُ الوجهِ، لذلك أختار ابن الأنباري ما أختاره سيبويه في هذا الحكم النحوي. وهناك شواهد أخرى لها الحكم نفسه ذكرها الأنباري في كتابه(١).

وجاء في قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[سورة البروج: ٤،٥]. دلّ الأنباري على العلّة بقوله: (((النار) مجرور على البدل من (الأخدود) وهو بدل الاشتمال، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مخفوض على الجوار، والصحيح هو الأول))(٢). فالنار مجرور على البدل وهو بدل اشتمال والتقدير: (النار فيه)؛ لأن الأخدود مشتمل على النار وهذا هو رأي الجمهور، أما الكوفيون فقالوا بالجر على الجوار أي لمجاورته المجرور. ووافق القيسي الأنباري على ذلك وابن عطية، والعكبري، والقرطبي، وأبو حيان الاندلسي(٣). وخالفه بذلك الفرّاء وذكر أن الرفع هو الصواب فيكون التقدير: قتلتهم النار فتُصبح النار مرفوعة على أنها فاعل، واستدل عليه ما قرأه عبد الرحمن السُّلمي من سورة الانعام فيطبق ذلك على سورة البروج فيكون التقدير: قتلتهم النار ذات الوقود(٤).

(١) ينظر: البيان: ١/ ٢١ـ ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٣٩٣.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٠٩، والمحرر الوجيز: ٥/ ٤٦٢، والتبيان: ٧٧٨، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢ / ١٨٤، والبحر المحيط : ٨/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ٢٥٣.

أما النحاس فيرى أن في إعراب (النار) تقديران أحدهما: أن يقول (نارها) والألف واللام في (النار) تعوض عن المحذوف، والآخر: (النار التي فيها) وهو الصحيح لأن فيها بدل الاشتمال[١].

في حين يرى الحلبي أن في (النار) أربعة أوجه للإعراب وبيّن سبب مجيء كل منها بهذا الإعراب، و وضح آراء كل من نحاة البصرة والكوفة، ويتبين أن الرأي البصري هو الأقرب للصواب[٢].

يتبين مما تقدم أن الأنباري أختار الجر على البدل لأنه يحتوي أحد أنواع البدل هو بدل الاشتمال أي أن النار جزءٌ من الأخدود وهو الاختيار الأوجه وسار بذلك على قول البصريين الذين أشاروا إلى وجود ضمير مقدّر وهو: النار فيه، ولا يحتمل أن يكون بدل كل من كل؛ لأن فيه حذف مضاف فيكون تقديره: أُخدودِ النار، وهذا ضعيف؛ لأنه لا يناسب معنى الآية، فالرأي المقبول هو بدل الاشتمال.

ثانيًا: **النعت**: وعرّفه النحاة ومنهم ابن الحاجب بأنه تابع: ((يدل على معنى في متبوعه مطلقًا))[٣] أي أن الوصف يكون مطلقًا لأنه اسم، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف[١].

(١) ينظر: إعراب القرآن: ٤/ ١٩٢.
(٢) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٧٤٥.
(٣) شرح الكافية: ٢/ ٢٨٣.

وعُرّف بأنه: ((هو التابع المُشتق أو المؤوّل به، المباين لِلفظ متبوعه))[٢]، وهو بذلك يختلف عن التوابع لأنه مؤوّل بمشتق ولا يشترط ذلك مع التوابع الأُخَر. وهناك تعريفات أخرى لها الدلالة نفسها.

وذكر الأنباري الغرض من الوصف هو إما تخصيص معرفةح لأن الاشتراك يقع فيها نحو: (جاءني زيدٌ العاقل) فقد خصّ زيد بهذه الصفة دون غيره، أو تفضيل نكرة نحو: (جاءني رجلٌ عاقل)، ففُضّل هذا الرجل على من ليس له هذا الوصف ولم يختص به؛ لأن التخصيص يعني الشيء بعينه ولم يقصد به هنا[٣]. وقد علل سبب عدم وصف المعرفة بالنكرة والعكس؛ لأن المعرفة تخصّ الشيء الواحد من جنسه بينما النكرة تشمل كل شيء من جنسه وكذلك؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى فإنه لا يجوز للمعرفة أن تكون شاملة مختصة فلا يمكن أن نصف الواحد بالاثنين، والاثنين بالجمع. أما العامل فهو الفعل وهو مذهب سيبويه وسار عليه الانباري. ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الأنباري لم يُعرّف بالنعت وإنما تحدث عن غرضه من دون الحديث عن معنى النعت[٤].

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٢٢.
(٢) شرح قطر الندى: ٢٨٣.
(٣) ينظر: اسرار العربية: ٢٩٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤.

ومن المواضع التي استشهد بها على النعت ما جاء في قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[سورة النساء: ٧٥]. ذكر الأنباري هذه العلّة بقوله: (((الظالم) مجرور؛ لأنه وصف لـ (القرية)، وجاز أن يجري وصفًا لـ (القرية)، وإن لم يكن الظلم لها لعود الضمير العائد إليها من (أهلها)، ولا ضمير في (الظالم)؛ لأنه لو كان فيه ضمير لوجب إبرازه؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وصفًا أو خبرًا أو حالًا وجب إبرازه، لمعنى الضمير، بخلاف الفعل، فإنه لا يجب إبراز الضمير في هذه المواضع كلها لقوته، لأن الفعل هو الأصل في تحميل الضمير، واسم الفاعل فرع الأصل أقوى من الفروع، والفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول))[١]. فعلل مجيء (الظالم) نعت لـ (القرية) وهو اسم فاعل، والسبب في عدم وجود ضمير في (الظالم)؛ لان اسم الفاعل إذا كان غير صفة يجب إبراز الضمير فيه؛ لأنه فرع من اصل خلافًا للفعل الذي لا يجب إبراز الضمير فيه؛ لأنه أصل، والأصل أقوى من الفرع.

وقد أشار النحاة إلى هذه العلّة ومنهم الزجاج الذي بيّن أن (الظالم) نعت لـ (القرية) و جاء بـ (أل) التعريف في (الظالم) و وحّدها مع (القرية)؛ لأنه صفة تقع

(١) البيان: ١/ ٢٢٥.

موقع الفعل مثال على ذلك نقول: (مررتُ بالقريةِ الصالحُ أَهلُها) أي بمعنى التي صلح أهلها، و(ال) التعريف في (الظالم) بمعنى (التي) اسم موصول[١].

ويرى الفرّاء سبب خفض (الظالم)؛ لأن الظلم يعود على أهل القرية وليس القرية نفسها فصار نعتًا للأهل فجاء مجرورًا بالنعت نحو:(مررتُ برجلٍ حَسَنةٍ عينهُ)، وقرأها عبد الله : ((أخرجنا من القرية التي كانت ظالمة))، أي نُسِبَ الظلم لأهل القرية وليس لها[٢]، وذهب الاخفش إلى علّة ذلك بقوله: ((فجرّت (الظالم)؛ لأنه صفة مُتقدمة؛ ما قبلها مجرور؛ وهي لشيءٍ من سبب الأول، وإذا كانت كذلك جُرّت على الأول حتى تصير كأنها له))[٣].

وضّح الزمخشري علّة الجر بقوله: ((لِمَ ذُكر الظالم وموصوفه مؤنث؟ قلت: هو وصف للقرية إلا أنه مسند إلى أهلها. فأعطي إعراب القرية لأنه صفتها...، ولو أُنِثَ فقيل: الظالمة أهلها، لجاز لا لتأنيث الموصوف، ولكن لأن الأهل يذكر ويؤنث))[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن النعت هنا سببي فهو يبيّن صفة من صفات متبوعه، فطابق النعت (الظالم) منعوته وهو (القرية) في التعريف والجر وكذلك طابقه في

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٧٧، و إعراب القرآن: ٢/ ٤٧١-٤٧٢، والجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٤٦٠، و تفسير النسفي: ١/ ٣٧٤، والبحر المحيط : ٣/ ٣٠٨، والدر المصون: ٤/ ٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٧٧.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٦١.

(٤) الكشاف: ٢/ ١٠٨- ١٠٩.

الافراد، كما أنه طابق ما بعده في التذكير ويجوز تأنيث النعت لا لتأنيث المنعوت؛ ولكن الأهل يذكر ويؤنث[١]، ويتبين أن الأنباري اختار مذهب البصريين في الجر على النعت فالعلّة هي علّة قياس بأن النعت يطابق منعوته ويبيّن صفاته، وقد أخذ برأي سابقيه من العلماء ولا يوجد خلاف في ذلك.

وفي قوله تعالى:﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ * ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ﴾[سورة الحج: ٢٩، ٣٠]، يرى الأنباري أنّ إعرابها جاء على وجهين : ((الجر، والرفع، فالجر على الوصف لـ (البيت العتيق)، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي الأمر ذلك))[٢]. واختلف النحاة في إعراب (ذلك) فذهب النحاة على أنها في موضع رفع خبر لمبتدأ فيكون التقدير: الأمر ذلك.

وبيّن النحاس معنى ذلك بأن من يَعْظُم عِنده فِعل الحرام تعظيمًا لله جل وعز وخوفًا منه (فهو خيرٌ له) فعلل بـ (الأمر ذلك) مبتدأ وخبر[٣].

وقال بذلك العكبري، وأبو حيان، والسمين الحلبي بأن (ذلك) مرفوع على الابتداء[٤].

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش: ٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٢) البيان: ٢/ ١٣٤.
(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٣/ ٩٦.
(٤) ينظر: التبيان: ٥٩٢، والبحر المحيط : ٦/ ٣٣٩، والدر المصون : ٨/ ٢٦٩.

أما الزمخشري فالمعنى عنده الأمر والشأن ذلك، على حين قدّره ابن عطية بـ (فرْضُكُم ذلك) أو (الواجب ذلك)[1]، فالاختيار عندهم هو خبر لمبتدأ محذوف؛ لأنه مناسب لمعنى الجملة.

أما الأنباري فيرى أن (ذلك) تحتمل وجهين الأول: الرفع على حذف مبتدأ والثاني: على الجر بالوصف لـ (البيت العتيق) أي أنه يقصد بحرمات الله البيت الحرام أي يجب تعظيم هذه الحرمات ولا يجوز هتكها، فيمكن القول أن الوجهين صحيحان؛ لأنه لا يتعارض مع معنى الجملة، ويبدو أنه مخالف لِما جاء به النحاة.

ثالثًا: **العطف:** تحدث الأنباري عن العطف ونوعه وهما عطف النسق وعطف البيان، وأشار إلى حروف العطف وهي تسعة ثم علل سبب مجيء الواو أصل حروف العطف؛ لأنَّ الواو تدلُّ على اشتراك ما بعدها وما قبلها في الحكم، لذا تُعَد بمنزلة الشيء المفرد، والحروف الأُخَر بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب فالواو هي الأصل. ثم أعطى فائدة كل حرف مع علّة استعمال كل منها[2]، والمُلاحَظ أن الأنباري لم يُشر إلى عامل العطف؛ ولكن النحاة وضحوا أن العامل في العطف هو العامل في المعطوف[3]، وهو مذهب البصريين.

(١) ينظر: الكشاف: ٤/ ١٩١، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٢٠.
(٢) ينظر: اسرار العربية: ٣٠٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٥.

أما ابن جني فيرى أن العامل في العطف غير العامل في المعطوف عليه و وضح ذلك بالقول: (اختصم زيد وعمرو) فالتقدير: اختصم زيد واختصم عمرو ولا يجوز أن نقول ذلك وعلل لأن الفعل اختصم من الأفعال اقتتل واستبّ واصطرع لا يكون فاعله أقل من اثنين(١).

وتطرق الأنباري إلى عطف البيان وبيّن الغرض منه وهو رفع اللبس والابهام، كما أن عطف البيان يشبه البدل والوصف، فوجه شبهه للبدل هو أن البدل اسم جامد كذلك عطف البيان، و وجه شبهه للوصف أنه العامل فيه هو العامل في الأول واستدل بذلك على أنه يمكن حمل العامل على اللفظ أو حمله على المعنى كما في القول: (يا زيدُ زيدٌ زيدًا) فـ (زيدٌ) الثانية و (زيدًا) الثالثة معطوفتان على الأولى عطف بيان أي لإيضاح المعنى، فالأول مرفوع على اللفظ والثاني منصوب على المحل(٢).

وقد عبّر سيبويه عن عطف البيان بـ (الصفة) أو (البدل)(٣)، فعطف البيان تابع شبه الصفة كما في قول ابن مالك: ((فذو البيان: تابعٌ شبه الصفة))(٤).

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٠٩.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٦ـ ٢٩٧.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٣٢.
(٤) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢١٨.

ومن الشواهد التي وظّفها الأنباري للعطف قوله تعالى:﴿ وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾[سورة النساء: ٧٥]. أشار الأنباري إلى العلّة بقوله: (((والمستضعفين) مجرور بالعطف على اسم الله تعالى، وقيل: على (سبيل)))[١]. فـ (المستضعفين) اسم معطوف على المضاف إليه وهو لفظ الجلالة (الله) وهو رأي الانباري، وتبعه القيسي والعكبري[٢]. أما بعض العلماء فقد اختلفت آرائهم حول هذه المسألة ومنهم الزجاج الذي اختار ما ذهب إليه المبرد وهو (في المستضعفين) وعلل سبب اختياره ذلك لاختلاف السبيلين، أي لأن دلالة سبيل المستضعفين مشابه لخلاص المستضعفين[٣]. أي أنه اختار العطف على السبيل.

أما الزمخشري فقال بالجر والنصب، فالجر على العطف (سبيل الله) والتقدير: في سبيل الله وفي خلاص المستضعفين، أو النصب على الاختصاص فالتقدير: وأختصُ في سبيل الله خلاص المستضعفين وهذا التقدير الذي اختاره الزمخشري وبيّن سبب ذلك؛ لأن سبيل الله عام في كل خير ويشمل المستضعفين من المسلمين، وخلاصهم من ظُلم الكافرين يُعَد من أعظم الخير وأخصه. أي خصّ

(١) البيان: ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٠٣، والتبيان: ٢٥٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٧٨.

سبيل الله على المستضعفين من المسلمين لخلاصهم من جور الكافرين وهو أشرف عمل. وتبعه في ذلك النسفي في تفسيره(١).

نلحظ من ذلك أن اختيار الجمهور هو العطف بالواو أي (والمستضعفين) وهو ما اختاره ابن الأنباري أي أنه عطف (المستضعفين) على (اسم الله تعالى)؛ لأن الله سبحانه وحده قادر على نجاتهم؛ لأنهم يطلبون حاجاتهم منه ولا يلجأون إلى غيره، وكذلك يطلبون منه أن يبعث لهم من يتولى أمرهم وينصرهم على الظالمين، فكان العطف بالواو أولى عند بعض النحويين(٢).

وخلاصة ما جاء في هذا المبحث أن الأنباري قد أفرد بابًا لكل تابع وبيّن غرض كل منها، ومن هذه التوابع التوكيد، والوصف، والبدل، والعطف، وذكر علل كل منها في كتاب البيان، ويمكن أن نُشيرَ إلى ملاحظة مهمة هي أن الأنباري لم يتطرق لعلّة الجر للتوكيد لكنه ذكر الرفع في التوكيد. فالتوابع هي أسماء تتبع ما قبلها في الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًا ويسمى ما قبلها بالمتبوع وهو يسبق التابع دائمًا، أما علّة التوابع هي علّة شبه وعلّة سماع أو علّة حذف وغيرها التي تناولها الأنباري في كتبه، ويبدو لي أن العلل التي اعتل بها هي أقرب إلى الفهم وكانت علله متقاربة مع علل سيبويه وهو موافق لما جاء به سيبويه وبما في ذلك آراءه في الحكم النحوي لبعض المسائل.

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢/ ١٠٧ـ ١٠٨، وتفسير النسفي : ٥/ ٣٧٤.

(٢) ينظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ الشيرازي: ٥/ ١٧٨.

المبحث الثالث: علّة امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار

ذكر أبو البركات أن في هذه المسألة خلافًا، فذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المتصل إلا بإعادة الجار، وعلّل الأنباري سبب عدم العطف وجعلها علتين: الأولى: ((لأن الضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز))[1]. أي أن الجار والمجرور متصلان مع بعضهما فلا يمكن أن يفصل بينهما شيء فمُنِعَ العطف بسبب شدة الاتصال بين الجار والمجرور.

والثانية: ((لأن الضمير قد صار عِوضًا عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين))[2]. ويعني ذلك أنه لا يجوز العطف على الضمير كما لا يجوز العطف على التنوين فالعلّة في ذلك هي علّة شبه لأنهما على حرفٍ واحدٍ ويكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبينه بالظرف. والعلّة الأولى هي الأوجه عند الأنباري.

(١) الإنصاف: المسألة الثامنة والستون: ٣٧٣.

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وهو مذهب سيبويه وممّن وافقه بذلك الفرّاء، والمبرد، والسرافي، وابن جني، وابن يعيش، ورضي الدين، وابن هشام [١]، فهؤلاء يرون أن العطف على الضمير المتصل المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار، وقد أشار الفرّاء إلى أنه لم يجز ذلك إلا في الشعر لضيقِه [٢]. ويبدو أن الأنباري كان مناصرًا للبصريين. أمّا الكوفيون وتبعهم يونس والاخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين وابن مالك[٣] وغيرهم، فذهبوا إلى جواز العطف من دون إعادة الجار فيجوز القول عندهم: (مررتُ بك وزيدٍ)، وحجتهم في ذلك أنهم استندوا على ما جاء في الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب، و وافق هذا الرأي ابن مالك، و ابو حيان، والزبيدي، والسوطي[٤].

فعلّتهم في ذلك هي علّة سماع وعلّة قياس؛ فعلّة القياس: هو عطف الظاهر على الظاهر لأن الضمير المجرور ينوب عن الاسم الظاهر فيأخذ حركته، نحو: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فيجوز التقديم والتأخير في الجملة فيصح أن نقول: مررتُ

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨١، ومعاني القرآن: ١/ ٢٥٢، والمقتضب: ٤/ ١٥٢، وشرح السيرافي: ٣/ ١٤٥، واللمع في العربية، ابن جني: ٧٤، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨، وشرح الكافية: ٢/ ٣٣٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٢٥٣.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك: ١/ ٦٦٥، وشرح الأشموني: ٣/ ١٧٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٥، والبحر المحيط : ٢/ ١٥٦، وائتلاف النصرة ، الزبيدي: ٦٢، و همع الهوامع: ٣/ ١٨٩.

بعمروٍ وزيدٍ ويمكن القول: مررتُ بكَ وزيدٍ فإنّه جاز في الضمير، وهذا لا يشبه ما جاء في عطف المضمر على الظاهر فلا يجوز العطف(١).

وذهب أبو حيان إلى جواز العطف مطلقًا؛ معلـلًا ذلك بأن السماعَ يَعْضُدُه، والقياس يُقوّيه، وذكر أنه يجوز العطف على البدل والتوكيد من غير إعادة الجار، فكذلك يجوز العطف على الضمير من دون إعادة الجار، فالعلّة هي علّة القياس على البدل والتوكيد(٢). فهؤلاء يرون أن العطف على الضمير المجرور جائز وحجتهم في ذلك أنه كثير ما جاء في كلام العرب وشعرهم ونثرهم، فأجاز بعضهم لوجود علّة ما وقد ارتضى هذا الرأي الكثير من النحاة.

أمّا ابن هشام فكان مؤيدًا لرأي البصريين فذكر أن إعادة حرف الجر في حال العطف على ضمير الجر ضروري؛ لأن ضمير الجر شديد الاتّصال بعامله، لذلك فهو جزء لا يتجزأ من الكلمة فيجب تكرار عامله سواء أكان حرفًا أو اسمًا؛ لأنه لا يمكن العطف على جزء الكلمة(٣).

أمّا علّة السماع: فقد كَثُرتْ الشواهد القرآنية والشعرية، فقد استشهد بها الأنباري في كتابه قال تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّـهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّـهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]. ذكر الأنباري العلّة بقوله: ((إن (المسجد

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، الاشبيلي: ١/ ٣٤٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط : ٢/ ١٥٧.
(٣) ينظر: التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، عفاف بلعايش: ٦٢.

الحرام) معطوفٌ على الهاء في (به) من قوله (وكفر به) غير مرضي أيضًا، لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، ولأنّه يصير التقدم فيه: وكفر به وبالمسجد الحرام، ولا يقال: كفرت بالمسجد، وإنّما يقال: صددت عن المسجد، فدل على أنه معطوفٌ على (سبيل الله) لا على الهاء في (به))) [١].

و وضّح الأنباري أنه لا يجوز عطف اسم ظاهر على اسم مضمر إلا بإعادة الجار وعلل ذلك لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، لذلك لم ينفصل منه، فأعطى سبب ذلك أن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به)؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر استعمالًا من إضافة الكفر به[٢].

وقد وافق الأنباري النحاس، ومكي، والطبرسي، ثم وافقهم العكبري، والقرطبي في ذلك[٣].

فهذا هو مذهب البصريين وهو أن (المسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله)، أي وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ بسبب منع الناس أن تُطاف في الكعبة المشرفة[٤]. وهو المذهب الصحيح على رأي العلماء.

---

(١) البيان: ١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٧٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٣٠٨، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٨، ومجمع البيان: ٢/ ٦١، والتبيان: ١٣٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٤٢٦.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٤٢٦.

وقد خالفه الكوفيون في ذلك وذهبوا إلى جواز العطف على الضمير من دون إعادة الجار بشكل مطلق، حيث عطف (المسجد الحرام) على الهاء في (كفرٌ به)، ودليلهم على ذلك ما جاء في قول العرب: (ما فيها غيره وفرسِه) فقد جاء (الفرس) مجرورًا لأنه معطوف على ضمير الهاء في (غيره)، فالتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه[1]، وعلل أيضًا ابن مالك بقوله: ((بجر المسجد بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة))[2].

ويتضح مما تقدم أن عطف الاسم الظاهر على المضمر لا يجوز عند الأنباري إلا بإعادة الجار؛ لأن الشبه متحقق بين الضمير والتنوين وكذلك شدة الاتصال فلا يجوز الفصل بينهما، ويمكن القول أن ابن الأنباري كان أكثرهم دقة في طرح العلل التي تخص هذه المسألة؛ ولعل بعض العلماء ذكروا جزءًا من هذه العلل لكن بشكل مختصر، ويبدو أن الرأي البصري هو الغالب وتبعهم الأنباري في ذلك، وكان لابن الأنباري شواهد أخرى لها المعنى نفسه ذكرها في كتابه[3]. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنّ الأنباري لم يُشر ولعلّةٍ ما إلى شروط قد بيّنها اللاحقون أمثال محمّد الدّباغ (ت

(١) ينظر: البحر المحيط : ٢/ ١٥٦.
(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٦.
(٣) ينظر: البيان: ١/ ٢٠٦ ـ ٢٣١ ـ ٢٤٠، ٢/ ٣٧ ـ ٤٩.

١٢٨٨هـ) في مسألة العطف على الضمير المجرور إذ يقول: إنَّ العطف على المحل، له شروط ثلاثة[١]:

١. إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فيجوز نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا)؛ لجواز حذف الباء من المعطوف عليه فيعود منصوبًا، أما مع الفعل اللازم فلا يجوز حذف حرف الجر؛ لأنّه لا يصح (مررتُ زيدًا) ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدًا.

٢ـ كون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز: (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه)؛ لأنّ (زيدًا) ليس إعرابه الجر؛ لأنّ الأصل إعماله بالنصب لا إضافته لإلتحاقه بالفعل.

٣ـ وجود المحرز، أي: وجود العامل الطّالب للمحل فلا يجوز: (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان) برفع (عمرو)؛ لأنّ اسم (إنَّ) ليس محله الرفع؛ إذ لا طالب له؛ لأنّ الرافع الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

❖ **علّة الجر بموضوعات أخرى:**

- **علّة الجر بحرف الجر:**

أشار العلماء إلى الجر بالحروف و وضحوا معنى الحرف بأنه: ((كل كلمة تدل على معنى في غيرها))[٢]. أي أن الحرف لا يحمل معنى في نفسه إلا عند دخوله في جملة، ولهذه الحروف معانٍ، ولكل منها معنى خاصٌ به، فبعض هذه

(١) التعليل النحوي في التحفة السَّنيّة على الرسالة المقدسيّة، ياسين كاظم: ١٧٨.
(٢) معجم علوم اللغة العربية ، د. محمد سليمان عبد الله الأشقر: ١٨٩.

الحروف أصلية لها معنى في الجملة وبعضها زائدة فائدتها لتقوية المعنى ومن هذه الأحرف الباء والتي تعددت معانيها منها الإلصاق والاستعانة وغيرها نحو: (ليس خالدٌ بشاعرٍ)[1]، فعند حذف الباء لا يخل المعنى فتعود الجملة (ليس خالدٌ شاعرًا).

وقد ذكر أبو البركات معاني هذه الحروف ومنها الباء، فذكر أنها تأتي بمعنى الالصاق واستشهد على ذلك بما جاء في قوله تعالى:﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[سورة الفاتحة: ١].

وعلل الأنباري الجر بالباء بقوله ((الباء من (بسم الله) زائدة، ومعناها الإلصاق، وكُسِرت لوجهين: أحدهما: لتكون حركتها من جنس عملها. والثاني: فرقًا بينها وبين ما لا يلزم الجر فيه؛ كالكاف، وحُذفت الألف من (بسم الله) في الخط، لكثرة الاستعمال، وطُوّلت الباء لمكان حذف الألف، ولا تُحذف الألف منه إذا أُدخلت عليه غير الباء من حروف الجر، كقولك: لِاسم الله حلاوة، ولا اسم كاسم الله))[2].

فالباء هنا زائدة لا عمل لها عند الأنباري ومعناها الإلصاق، وقد خالفه بعض النحاة كابن هشام فيرى أنها تأتي مع البسملة بمعنى الاستعانة وعلل سبب ذلك؛ لأن الفعل لا يتم معناه إلا بها نحو: (كتبتُ بالقلم)[3]، أي استعنتُ بالقلم للكتابة فعند حذف الباء تصبح الجملة لا معنى لها. وعلل الأنباري مجيء الباء مكسورة من

(١) ينظر: مختصر النحو، د. عبد الهادي الفضلي: ١٥٨.
(٢) البيان: ١/ ١٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٨.

وجهين: الأولى أن تكون حركة الباء من جنس عملها. فالعلّة هي علة شبه وتناسب[١].

وذكر هذه العلّة القيسي بقوله: ((لتكون حركتها مشبهة لعملها))[٢]. في حين أن أبا حيان قد وضّح علّة الجر بقوله: ((وكُسِرت باء الجر ليناسب لفظها عملها))[٣]. فكانت العلّة من كسر الباء هو مناسبة حركتها مع عملها.

أما العلّة الثانية التي ذكرها ابن الأنباري فهي علّة فرق بين الباء التي هي حرف جر وبين ما لا يكون إلا اسمًا كالكاف[٤]. نلحظ من ذلك أن الباء من حروف الجر الزائدة فبعضها لا معنى لها فوجودها لا يغير معنى الجملة وبعضها يدخل على الأسماء فتعمل على الخفض.

ونبّه الأنباري إلى علّةِ اختلاف العلماء في موضع الجار والمجرور على وجهين: ((فذهب البصريون إلى أنّه في موضع رفع: لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ابتدائي بسم الله، أي: كائن باسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلقًا بالمصدر؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر. وذهب الكوفيون إلى أنّه موضع نصب بفعل مقدّر، وتقديره: ابتدأت بسم الله))[٥]. فـ (الباء) في بسم حرف جر، و(اسم) اسم مجرور

(١) ينظر: البيان: ١/ ١٢.
(٢) مشكل إعراب القرآن: ٦٤.
(٣) البحر المحيط : ١/ ٦١.
(٤) ينظر: البيان: ١/ ١٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

بالباء، وشبه الجملة من الجار والمجرور في موضع رفع على رأي البصريين؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتدائي بسم الله أي: كائن أو ثابت بسم الله، فالباء متعلقة بالخبر الذي قامت مقام الاسم المقدّر. وأشار الأنباري أنه لا يمكن أن تكون الباء متعلقة بالمصدر المحذوف لأنه يبقى المبتدأ من دون خبر.

أما ما ذهب إليه الكوفيون فهو أن الجار والمجرور في موضع نصب لأنه متعلق بفعل محذوف تقديره: ابتدأت أو ابدأ قراءتي بسم الله، فالباء متعلقة بالفعل المحذوف في هذا الرأي. و وافقهم على ذلك النحاس، والقيسي، والعكبري، وأبو حيان(١).

واختار الزجاج والزمخشري أن يكون المحذوف فعلًا، أي أن الجار والمجرور في موضع نصب والتقدير: ابتدأتُ بسم الله، أو نقول بسم الله ابدأ أو أتلوا؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، وكان السبب من تقديم الاسم على الفعل المقدّر هو للاختصاص وكذلك للتعظيم والتبريك باسمه تعالى: بسم الله أقرأ(٢). أي أنهم ساروا على نهج الكوفيين في تقدير المحذوف.

بينما ذهب الطبرسي إلى أن المحذوف هو مصدرٌ والتقدير: ابتداء قراءتي بتسمية الله، أو أقرأ مبتدئًا بتسمية الله، وهو عنده أقرب إلى الصواب وعلل ذلك

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ١٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٦، والتبيان: ٦. ٧، والبحر المحيط : ١/ ٦١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٩، الكشاف: ١/ ١٠٠. ١٠٢.

بقوله: ((لأنا إنمّا أمرنا بأن نفتتح أمورنا بتسمية الله، لا بالخبر عن كبريائه وعظمته، كما أمرنا بالتسمية على الأكل والشرب والذبائح))[1]. فـ (مبتدئًا) جاء في موضع المصدر.

ومن الملاحظ أن الأنباري لم يختر أيهما أصح من المذهبين وإنّما وضّح علّة مجيء كل منهما حسب آرائهم، وبنظري أن سبب ذلك أنه يرى أنّ المذهبين مقبولان عنده لأنه أورد كلًا منهما في القرآن الكريم.

وفي قوله تعالى:﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى* أَن جَاءهُ الأَعْمَى﴾[سورة عبس: ١، ٢]، علّل الأنباري مجيء (ان المصدرية) مع الفعل في محل جر بقوله: (((أن جاءه) بعضهم جعله في موضع جر بإعمال حرف الجر مع الحذف؛ لكثرة حذفها معها، وهي وحرف الجر في موضع نصب بالفعل قبلها))[2]. فجاء (أن جاءه) المصدر المؤول من أن والفعل منصوب بحذف حرف الجر، والجار والمجرور متعلق ب (عبس) لأن الفعل جاء ليس من أفعال القلوب فاحتمل شرط من شروط المفعول لأجله[3].

(١) مجمع البيان: ١/ ٢٤.
(٢) البيان: ٢/ ٣٨٦.
(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ٣٧٥.

و وافقه بذلك الزجاج والنحاس وأبو حيان[1]، الذين قالوا بالجر على حذف حرف الجر(اللام) والتقدير: لأن (جاءه الاعمى)، والفعل الناصب هو (تولى) على قول البصريين، وعلى الفعل (عبس) على قول الكوفيين.

وذهب الحلبي إلى ما قاله البصريون هو (أن جاءه) مجرور بنزع الخافض وهو الصواب لعدم وجود مضمر في الثاني[2]. ويمكن القول أن الأنباري لم يختار أيهما أولى، ويبدو أنه ذهب مع البصريين في مجيئه في موضع جر بحذف اللام وعلل ذلك لكثرة حذف اللام مع (أن المصدرية) ويجوز ذلك في العربية.

نلخص مما تقدّم أن الأنباري تطرّق للحديث على علّة امتناع العطف إلا بإعادة الجار والعلّة هي علّة قياس وسماع، فقد عرض لآراء العلماء القدامى وبيّن علّة عدم العطف، ومن ثم ذكر علّة الجر بحرف الجر وقال أنه يجوز الجر بالأحرف والعلّة هي علّة شبه أو مناسبة، وأعطى معاني الحروف ومنها الباء واللام التي علل بهما في كتابه ولم يغفل عن ذكر أي من هذه الأحرف والعلل التي تعمل بها وكان موافقًا لبعض الآراء النحوية في العصور التي سبقته.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٨٣، وإعراب القرآن: ٥/ ١٤٩، والبحر المحيط: ٨/ ٤١٨.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٦٨٥.

نتائج البحث

الخاتِمة

بعد إتمام البحث بعون الباري ـ عزَّ وجلّ ـ وتوفيقه، لا بدّ من الوقوف على مجمل النتائج التي توصلت إليها:

ـ كان أسلوب الأنباري ذا طابع فلسفي فقهي جدلي إنماز بالغموض والتعقيد في اغلب المسائل النحوية. وهذا يعني أن منهجه في كتاب(البيان)هو منهج معياري قائم على مسألة الصواب والخطأ فنراه يُعلق على بعض المسائل بكلمة (هذا غلط) و (هذا ضعيف) مع التعليل لكل مسألة.

ـ تضمن كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري تعليلات لغوية كثيرة وبالأخص النحوية منها فقد كثرت العلل القياسية والجدلية في كتابه هذا وإن دلّ على شيء فإنّه يدل على عقليته الفذة وقدرته على استنباط العلل وكشف أغوارها، فضلًا عن ذلك فقد انتقلت العلّة من تبرير أحكام إلى قاعدة يستدل بها.

ـ لقد كان ابن الأنباري لا يُصرّح بلفظة العلّة في كتابه عند تعليلهِ للمسائل النحويّة إلّا قليلًا؛ لكنّه في اغلب الأحيان يكتفي بقول (لأن، لأنه، لام التعليل)، والأكثر استعمالًا الأداة (لأن) والتي تدل على أن ما بعدها سبب لما قبلها من حكم.

ـ تابع ابن الأنباري مَنْ سبقه من العلماء القول بنظرية العامل لا سيّما سيبويه، وأشار بصريح العبارة إلى أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وهو بذلك

يخالف ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل بوصفها نظرية فلسفية.

ـ احتج ابن الانباري بالقرآن الكريم والقراءات والشعر للاستدلال على تعليلاته النحوية، وتقوية الحكم النحويّ الذي يقولهُ. وقد نهج ابن الأنباري نهج البصريين وآرائهم، وكان شديد المتابعة لآراء سيبويه، بيد أنَّه أحيانًا كان يخالفه، فيأخذ برأيّ نحويّ بصريّ آخر، أو أنّه يكون موافقًا لآراء الكوفيين ومنها مسألة مجيء المصدر المؤول ومعموله في موضع نصب وغيرها من المسائل. وفي بعض الأحيان لم يذكر بعض المسائل في العلل وهذا ما لمسناه عند اللاحقين أمثال محمد الدّباغ، أبرزها مسألة عدم ذكر شروط العطف على المحل. ولم يكن ابن الأنباري معللًا، بل كانت له آراء نحويّة كثيرة في التعليل ويُفهم أنَّ أغلب تعليلاته التي جاء بها هي علل غائية.

ـ طَرَقَ ابن الانباري مسألة مشابهة الأحرف المشبه بالفعل من أوجه متعددة؛ إذ عدَّ الوجه الأخير أهم الإيرادات وأولاها من حيث الترتيب، إلا أنّه أخره؛ لأنَّه بعيد في التحقيق، وقد أشار لها في كتابه وذكر أن عملها هو رفع الخبر وعلته في ذلك مشابهتها الأفعال لفظًا ومعنى؛ أي أنها عملت في الخبر واستدل بشواهد من القرآن الكريم، و وضع شروطًا لعلّة تقديم الخبر على المبتدأ منها أن يكون الخبر ظرفًا أو جارً ومجرورًا، كما أجاز دخول فاء الشرط على الخبر إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا

أو ظرفًا أو كان المبتدأ نكرة وعلل ذلك بسبب مشابهة (اسم إنّ) للشرط وكان في هذه المسألة موافقًا لـ (سيبويه) وبعض العلماء ومنهم ابن يعيش وابن مالك ورضي الدين وغيرهم.

ـ بيّن ابن الانباري أن علّة رفع الفاعل هي مشابهته للمبتدأ وأن العامل في رفع الفاعل هو الفعل كما بيّن العلّة بين الفاعل والمفعول هي علّة فرق، وأن العامل في رفع نائب الفاعل هو مشابهته الفاعل؛ لأنه يقوم مقامه. أما المفعول فهو فضلة منصوب بالفعل الذي هو عمدة في الجملة وهو متمم لمعنى الجملة ولا يمكن الاستغناء عنه.

ـ يرى ابن الأنباري أن وقوع المصادر احوالًا أولى من أن تقع مفعولًا مطلقًا؛ لأن الحال يأتي مع الجملة الفعلية أما المفعول المطلق فيأتي مع الفعل أو الفاعل وهو رأيّ البصريين ايضًا.

ـ إنّ الغرض من حذف المضاف هو وجود دليل يدل عليه أو للإيجاز والاختصار أو اعتمادًا على القرائن التي تحل محل المضاف، وقد شغل حيزًا كبيرًا في كتاب (البيان) فالعلّة من الحذف هي علّة حمل الفرع على الأصل وقد استعمله ابن الأنباري في الوقت الذي رفضه بعض النحاة، كما ذكر أن علل التوابع عديدة منها على سبيل المثال علّة شبه وسماع، و وضح أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار والعلّة فيها علّة قياس وسماع.

ـ سار ابن الأنباري على خطى سيبويه في تسمية حروف الجر؛ إذ ميّز الحروف التي تلزم الجر من غيرها. ثم جعل لكل حرف من هذه الحروف معنى. إلّا أنّه لم يؤكد على العامل بل ترك للعلماء حرية الرأي.

روافد البحث

- **القرآن الكريم.**

أولًا: الكتب المطبوعة

❖ **أبو البركات الانباري ودراساته النحوية**، د. فاضل السامرائي، (د . ت)، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط ١، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

❖ **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

❖ **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، تح: د. طه حسين بك، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

❖ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

❖ **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**، د. كاظم إبراهيم كاظم، (د . ت)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

❖ **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، شهاب الدين القرافي تح: د. طه محسن، مطبعة الارشاد، بغداد، (د . ط)، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- **أسرار العربية**، أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د . ط)، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- **الأصول**، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**، د. محمد سالم صالح، (د . ت)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر ـ القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **أصول النحو العربي**، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، (د . ت)، (د . ط).
- **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس، تح: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- **إعراب القرآن وبيانه**، محي الدين الدرويش، (د . ت)، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن علي الزِّركلي الدمشقي، (د . ت)، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط ٧، ١٩٨٦م.
- **الاغراب في جدل الإعراب**، أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: سعيد الافغاني، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م، بيروت، ط ٢، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **الاقتراح في أصول النحو**، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د . ط)، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري، تح : د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، مصر ، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**، ناصر مكارم الشيرازي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

❖ **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

❖ **الأنصاف في مسائل الخلاف،** أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، (د . ط)، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

❖ **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك،** ابن هشام الانصاري، (د . ت)، المكتبة العصرية، بيروت، (د . ط).

❖ **الإيضاح في شرح المفصل،** عثمان بن الحاجب أبي عمر، تح : د. موسى بناي العليلي، (د . ط).

❖ **الإيضاح في علل النحو،** أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

❖ **البسيط في شرح جمل الزجاجي،** لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، تح: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

❖ **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د . ط)، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

❖ **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمود رأفت الجمال، ذوي القربى، قم، ط ١، ١٤٣٤هـ ـ ١٩٨٤م.

❖ **التبيان في إعراب القرآن**، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

❖ **التخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٩٩٠م.

❖ **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الاندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م.

❖ **التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية**، د. هادي نهر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٧م.

❖ **التعريفات**، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

- **تفسير البحر المحيط** ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، تح: الشيخ: عادل احمد عبد الموجود، وأخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **توجيه اللُّمع**، أحمد بن الحسين، أبي عبد الله الأربلي الموصلي، تح: محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **الجامع لأحكام القرآن**، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح: د. عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، محمد بركات، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تح: ابن ابي شنب، الجزائر، (د . ط)، ١٩٢٦م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسين بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، (د . ط).
- **الحجة في علل القراءات**، أبي علي الفارسي، تح: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، د. أحمد حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **حجة القراءات**، محمد بن زنجلة، تح: سعيد الافغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**، ابن حجة الحموي، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٩٨٧م.
- **الخصائص**، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د . ط)، ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م.

❖ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم، دمشق، (د . ط).

❖ **دراسات في كتاب سيبويه**، د. خديجة الحديثي، (د . ت)، وكالة المطبوعات، الكويت، (د . ط).

❖ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، عبد الخالق عضيمة، محمود محمد شاكر، دار الحديث، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

❖ **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله الفوزان، (د . ت)، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩م.

❖ **ديوان ابي قيس بن الأسلت**، تح: د. حسن محمد باجوده، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د . ط)، ١٩٧٣م.

❖ **ديوان الفرزدق**، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

❖ **ديوان عدي بن زيد**، تح: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

❖ **ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي**، تح: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- **الرّد على النُّحاة**، ابن مضاء القرطبي، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٤٧م.
- **الرماني النحوي**، د. مازن المبارك، دمشق، ط ١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
- **روح البيان في تفسير القرآن**، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي الخلوتي البروسوي، د ت، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، (د . ط).
- **روضات الجنات**، الخوانساري، د ت، الدار الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د . ط)، ١٩٧٢م.
- **سِير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تح: د. بشار عواد معروف، ود. مُحيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
- **شرح ابن عقيل**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، تح: د.

عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

❖ **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

❖ **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تح: محمد بن إبراهيم الحفظي، يحيى بشير مصطفى، ط ١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٦٦م.

❖ **شرح شذور الذهب**، أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تح: أبو فضل عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

❖ **شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**، أبي الحسن الاشموني نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى، مصر، ط ٢، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.

❖ **شرح الكافية**، رضي الدين، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

- **شرح اللمحة البدرية**، ابن هشام، تح: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن.
- **شرح اللمع**، الباقولي الاصبهاني، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **شرح الجمل**، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، ابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، د ط ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- **شرح كتاب سيبويه**، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي أبي سعيد، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ٧، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.
- **شرح المفصل**، أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السريا موفق الدين الأسدي، (د . ت)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د . ط).

- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، محمد بن عيسى السلسيلي، تح: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الصحاح**، الجوهري، تح: د. محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، (د . ط) ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- **صلاح الأمة في علو الهمة**، العفاني، تح: الشيخ محمد صفوت نور الدين، والشيخ محمد إسماعيل المقدم، والشيخ عائض القرني، والشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ أبو إسحاق الحويني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- **الطراز**، يحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب الخديوية، مصر، (د . ط)، ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار احياء الكتب العربية، ط ٥، ١٣٨٣هـ ـ١٩٦٤م.
- **طبقات فحول الشعراء**، ابن سلام الجمحي، تح: طه احمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د . ط) ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- **العلامة الإعرابية في الجملة**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، (د . ت)، الكويت، ط ١، ١٩٨٤م.

- **العلّة النحوية نشأتها وتطورها**، د. مازن المبارك، د ت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، القاهرة، ط ٣، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م.
- **العلّة النحوية والصرفية عند الطبري**، د. مشكور حنون الطالقاني، د ت، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠١٦.
- **العين**، الخليل، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- **غاية النهاية**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **الفروق اللغوية**، لأبي هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د . ط) ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **الفلسفة نشأة وتطور**، محمد بدر الدين الصاوي، دار الفكر، بيروت، ط ٤، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني الملقب ببدر الدين الشوكاني، تح: د. عبد الرحمن عميرة، لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، (د . ط) ، ١٩٩٤م.
- **فقه اللغة وخصائصُها**، د. إميل بديع يعقوب، (د . ت)، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٩٨٢م.

- **فوات الوفيات والذيل عليها**، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمان الكتبي الداراني الدمشقي، تح: د. احسان عباس، دار صادر، بيروت، (د . ط)، ١٩٧٣م.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، (د . ت)، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي، تح: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، (د . ط) ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- **القراءات الشاذة**، ابن خالويه، تح: برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ط ١، ١٩٣٤م.
- **الكتاب**، عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون ـ والعلوم**، التهانوي، تح: علي دحروج، ط ١.
- **الكشاف**، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، و د. فتحي أحمد مجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

❖ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

❖ **الكليات**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تح: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

❖ **اللباب**، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط ١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

❖ **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، د ت، دار صادر ـ بيروت، (د . ط).

❖ **اللغة بين المعيارية والوصفية**، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، (د . ط)،١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

❖ **اللمع في العربية**، أبي الفتح عثمان ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، (د . ط)، ١٩٨٨م.

- **متن قطر الندى وبل الصدى**، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر ـ القاهرة، ط ٥، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تح: د. محمد فؤاد سزكين، الخانجي، مصر، ط ١، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، أبي علي الفضل بن الحسن الطبري المعروف بأمين الأسلام، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- **المحبر**، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمر الهاشمي البغدادي، تح: الدكتورة إيلزه ليحتن شتيتر، دائرة المعارف العثمانية، الدولة الآصفية حيدر آباد، (د . ط)، ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م.
- **المحتسب**، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **المحرر والوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، أبي محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد

الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١ ،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

❖ **مختصر النحو**، د. عبد الهادي الفضلي، د ت، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة ـ المملكة العربية السعودية، ط ٧، ١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م.

❖ **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تح: يوسف علي بديوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

❖ **مرآة الجنان**، ابن سلمان اليافعي، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

❖ **مُشكل إعراب القرآن**، مكي بن حموش، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

❖ **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عوض حمد القوزي، (د . ت) ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ط ١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

❖ **معاني القرآن**، الاخفش الأوسط ، تح : د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

❖ **معاني القرآن**، أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الكوفي، تح: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

❖ **معاني القرآن واعرابه (المختصر في إعراب القرآن ومعانيه)**، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

❖ **معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة**، د. محمد سمير نجيب اللبدي، (د . ت)، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

❖ **معجم علوم اللغة العربية**، د. محمد سليمان عبد الله الأشقر، د ت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

❖ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

❖ **المفصل**، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

❖ **المقتصد**، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، (د . ط)، ١٩٨٢م.

- **المقتضب،** أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (د . ط)، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،** لأبي الفرج عبد الرحمان بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تح: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، د ط .
- **النحو الوافي،** عباس حسن، (د . ت)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.
- **النحو والدلالة،** د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي،** تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء،** أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة،** الشيخ محمد الطنطاوي، (د . ت)، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.

- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، حسين خميس سعيد الملخ، (د . ت)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **نظريات في اللغة، أنيس فريحة**، (د . ت)، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ط ٢، ١٩٨١م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى بن الأعلم الشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، (د . ط)،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل باشا البغدادي بن محمد آمين، (د . ت)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، (د . ط)، ١٩٥١م.
- **همع الهوامع**، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، د. عبد الكريم محمد الاسعد، (د . ت)، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

❖ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، شمس الدين بن خلكان (أحمد بن محمد إبراهيم)، تح: د. احسان عباس، دار صادر، بيروت، (د . ط) ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ثانيًا: الأطروحات والرسائل الجامعية

❖ **التعليل اللغوي عند الفرّاء**، رعد نعمة راضي المسافر، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، اطروحة دكتوراه.

❖ **التعليل النحوي بين ابن الوراق وابن الأنباري**، عثمان خضر عثمان، جامعة السودان، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٨م.

❖ **التعليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري**، عفاف بلعايش، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م، رسالة ماجستير.

❖ **التعليل النحوي عند المبرد في كتابه (المقتضب)**، علي عباس فاضل، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، رسالة ماجستير.

❖ **التعليل النحوي في التّحفة السَّنيّة على الرسالة المقدسيّة لمحمد الدّباغ**، ياسين كاظم مشوح، جامعة الأنبار، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢١م، رسالة ماجستير.

❖ **حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى في كتابي الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، والتبيان للعكبري(ت٦١٦هـ) جمع ودراسة،** ياسر بن عبد العزيز بن عوض السلمي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

❖ **الخلاف النحوي الكوفي، حمدي جبالي،** الجامعة الأردنية، نيسان، ١٩٩٥م، رسالة ماجستير.

ثالثًا: المجلّات والبحوث المنشورة

❖ **منزلة التعليل النحوي من التعليل الأصولي،** أدهم محمد علي حموية، جامعة البعث للعلوم الإنسانية، العدد ٥، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.

❖ **نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي،** فاطمة رزاق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي، غرداية ـ الجزائر، العدد ٦، ٢٠٠٩.

Abstruct

The researcher is not hidden by the attention of grammatical _ and_ talking with the term void and explanation. They were probable in developing this concept and establishing their bases in the linguistic lesson. Then stabilized in the seventh century Hijri.

Ibn al-Anbari is one of the most prominent explanations. Therefore, the research of Moussuma came from the statement of the statement in the book of the statement in a stranger. Investigations were the first of which was entitled (Bug raising of the beginner and news), and the second (vow of news (if) and (sisters), and the third entitled "The vulnerability of the effective and unanimous effectiveness.

The second chapter is at first examinations (the source of the source in the case of the case) and the second (already estimated monument and other subjects.

Chapter III included three initiatives (bug, added and added to him) and the second (violation of disciples).

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala/Faculty of Islamic Sciences
Department of Arabic Language

The grammatical reasoning in the book of the Manifesto in the strange expression of the Qur'an by Abu AL-Barakat al-Anbari (T٥٧٧).

A Letter submitted by the student

Saja Muhammad Ali Najm

To the Council of the Faculty of Islamic Sciences/University of Kerbala and is part of the Requirements for obtaining a Master's Degre in the Language and Literature of the Qur'an.

Prof. Dr. Moayad Jasim muhammad

Muharram١٤٤٤ AH August٢٠٢٢ AD